



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

مجلة علمية نصف سنوية

مختصة في دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية

مدير التحرير

الدكتور

ذكاء طالب الربيعي

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

عامر حسن فياض

العدد (9) / كانون الاول 2024

إنكي ENKI

مجلة علمية نصف سنوية

inky.publishing@gmail.com

الأيمل:

www.enki.press

الموقع الإلكتروني:

٠٠٩٦٤٧٧٢٧٢٠٠٢٠٠

رقم الموبيل:

الرقم المعياري الدولي: ISBN:978-9922-91-468-8

© جميع الحقوق محفوظة

لدار إنكي للنشر والتوزيع

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة، أو أي جزء منها، أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات، أو نقلها بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من جهة الإصدار.

تستند هذه المجلة إلى ميثاق علمي وأخلاقي ومهني في ما تنشره من بحوث، وتعتمد تقويم اللجنة العلمية الاستشارية المشكلة من داخل العراق وخارجه، والمجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء والمنتبنيات الواردة في البحوث المنشورة في أعدادها.

هياة التحرير:

- أ.د. كامل القيم - جامعة بابل / كلية الآداب
أ.د. حسن عباس - جامعة واشنطن / مستشار اول في جامعة هارفارد
أ.د. قاسم محمد عبد - جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
أ.د. شيرزاد أحمد النجار - جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية
أ.د. جمال عبد المنعم الزوي - أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية - ليبيا
أ.د. محمود حيدر - مفكر وباحث في الفلسفة السياسية ولاهوت الأديان - لبنان
أ.د. صابرين زغلول السيد شعبان - جامعة عين شمس - كلية البنات - مصر
أ.د. ثريا بن مسمية - جامعة الزيتونة - المعهد العالي لأصول الدين - تونس
أ.د. زهير محمد علي / جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد
أ.د. عباس كاظم - رئيس برنامج العراق في المجلس الاطلسي في واشنطن
أ.م.د. حسن احمديان - جامعة طهران / زميل برنامج التشيع والشؤون العلمية في جامعة هارفارد
أ.د. سهاد إسماعيل خليل - جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي البياتي - جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
أ.م.د. عادل بديوي - جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية
أ.م.د. علي فارس حميد - جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
أ.م.د. مصدق عادل طالب - جامعة بغداد - كلية القانون
أ.م.د. منتصر مجيد حميد - جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية
م. د. أحمد كريم علوان العليايوي - مدير دار المخطوطات العراقية
م. د. علي عيسى اليعقوبي كلية المنصور الجامعة - قسم القانون

التدقيق اللغوي:

م.د. أحمد حميد

مدير الإدارة:

كوثر حميد لطيف الغرابي

المشرف الإداري والمالي:

محمد سلطان القرشي

وسام علي

الإخراج الفني: جاسم جبار

تصميم الغلاف: نور فائز الأعرجي

مجلة (إنكي) للعلوم الإنسانية والاجتماعية

حرصاً منا على مواكبة التطور في مجال النشر- العلمي، ورغبة في توفير نافذة رصينة للنشر- الأكاديمي، تسعى نحو العالمية، نعلن انطلاق المجلة العلمية (إنكي) المتخصصة بنشر- البحوث الأكاديمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على وفق الضوابط والمعايير المعتمدة عربياً ودولياً.

تسعى المجلة إلى توفير نافذة نشر- رصينة للباحثين الأكاديميين، وإتاحة الفرصة لهم لنشر- بحوثهم مع مراعاة الالتزام بقواعد التفكير العلمي منهجاً ولغة في عرض الأفكار وتقديمها أو تحليلها وصولاً إلى إدراج المجلة ضمن قواعد البيانات العالمية للمجلات ذات معامل التأثير (Impact Factor).

رؤيتنا:

التغيير يبدأ من الإنسان، وينطلق من رؤية علمية واقعية قادرة على تصحيح المسارات وبناء قاعدة رصينة توصل إلى الأهداف وتحقق الطموحات.

رسالتنا:

تقديم محتوى يجعل المجلة مرجعاً علمياً أصيلاً للباحثين، ومنهلاً ثراً لأبناء المجتمع.

أهدافنا:

استقطاب الباحثين المتميزين للنشر- في المجلة، وتقديم نتاجاتهم العلمية، وما توصلوا إليه من نتائج تطور الرؤية العلمية وتلبي حاجات الباحثين على المستويات الوطنية والعربية والعالمية في مجال بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- المشاركة في بناء مجتمع المعرفة من خلال نشر- البحوث العلمية لمتخصصين رفيعي المستوى.

- توطيد العلاقة بين الأكاديميين وأبناء المجتمع، والإفادة من مخرجات البحث الأكاديمي في تطوير رؤية المجتمع وبنيتة الفكرية.

- ترسيخ الثقافات المجتمعية التي تتواءم مع مخرجات البحوث الأكاديمية، وتعزيز وجودها في المجتمع.

أخلاقيات النشر

١- مبدأ السرية والموضوعية: تعتمد المجلة على مبادئ السرية والموضوعية في جميع مراحل عملية التحكيم. يتم الحفاظ على سرية الهوية لكل من الباحث والمحكمين، ويُحال كل بحث قابل للتحكيم إلى اثنين من المحكمين المعتمدين وذوي الخبرة في المجال المحدد للبحث، لتقييمه بناءً على معايير دقيقة. وفي حال تعارضت تقييمات المحكمين، يتم إحالة البحث إلى قارئ مرجح آخر للبت في الأمر.

٢- اختيار المحكمين: تحرص المجلة على اختيار محكمين موثوقين ذوي خبرة وتجربة في مجالهم، مع متابعة أحدث المستجدات في تخصصاتهم.

٣- تنظيم العمل الداخلي: تعتمد المجالات تنظيمًا داخليًا دقيقًا يشمل توزيع واضح للمهام والمسؤوليات بين أعضاء هيئة التحرير.

٤- مبدأ السرية: يُمنع على المحررين والمحكمين، باستثناء رئيس التحرير أو من ينوب عنه في عملية التحرير، مناقشة البحث مع أي شخص آخر بما في ذلك المؤلف. إذ ينبغي عليه الحفاظ على سرية أي معلومات أو آراء تم الحصول عليها أثناء عملية التحكيم، ويُمنع استخدامها لأغراض شخصية.

٥- دعم الباحثين: بناءً على تقارير المحكمين، تقدم المجلة للباحثين دعمًا فنيًا ومنهجيًا ومعلوماتيًا لتحسين جودة أبحاثهم.

٦- إعلام الباحث بنتيجة التحكيم: تلتزم المجلة بإبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم سواء كانت الموافقة على نشر البحث كما هو أو مع تعديلات معينة وفقًا لتوجيهات المحكمين، أو الاعتذار عن نشره مع توضيح الأسباب.

٧- جودة الخدمات: تلتزم المجالات بتقديم خدمات تدقيقية، تحريرية، طباعية

وإلكترونية عالية الجودة لضمان دقة البحث وجودته في النسخة النهائية.

٨- عدم التمييز: يتم تقييم الأبحاث بناءً على محتواها الفكري فقط، مع احترام مبدأ عدم التمييز لأي سبب كان، سواء كان عرقيًا أو اجتماعيًا أو دينيًا أو سياسيًا.

٩- عدم تضارب المصالح: يجب على المحررين والمحكمين تجنب أي تضارب مصالح مع الباحثين، سواء كان ذلك بسبب علاقة تنافسية أو تعاونية أو أي نوع آخر من الروابط مع المؤلف أو أي جهة ذات صلة بالبحث.

١٠- استخدام المواد غير المنشورة: يحظر على أعضاء هيئة التحرير أو المحررين استخدام أي معلومات غير منشورة من الأبحاث المحالة إلى المجلة في أبحاثهم الخاصة.

١١- النسخة النهائية للبحث: يتم إرسال النسخة شبه النهائية من البحث إلى الباحث بصيغة PDF قبل النشر. في هذه المرحلة، لا تُقبل أي تعديلات جوهرية أو إضافات إلا ما كان من تصحيحات أو تعديلات طفيفة، وذلك ضمن إطار زمني قصير يُحدد في رسالة المجلة إلى الباحث.

١٢- حقوق الملكية الفكرية: تملك مجلة إنكي للدراسات الإنسانية والاجتماعية حقوق الملكية الفكرية لجميع البحوث والأوراق البحثية والمقالات المنشورة في مجلتها. ولا يجوز إعادة نشر أي مّا ذكر كليًا أو جزئيًا، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أخرى، إلا بتصريح خطي من المجلة.

قواعد النشر

تعتمد مجلة "إنكي للدراسات الإنسانية والاجتماعية" معايير نشر- دقيقة تتماشى مع المواصفات الدولية للمجلات العلمية المحكمة، وفقاً لما يلي:

١- أصالة البحث: يجب أن يكون البحث أصيلاً، ومعدداً خصيصاً للنشر- في المجلة. كما يجب ألا يكون قد نُشر- جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر- إلكترونية أو ورقية أخرى، أو قد تم تقديمه في مؤتمرات علمية غير تلك التي تنظمها مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث، أو لأي جهة أخرى.

٢- محتويات البحث: يجب أن يتضمن البحث العناصر التالية:

- عنوان البحث: باللغتين العربية والإنجليزية.
- تعريف بالباحث: يشمل تعريفاً موجزاً للباحث والمؤسسة التي ينتمي إليها، فضلاً عن آخر إصداراته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية إن توفرت.
- الملخص التنفيذي: يُقدّم الملخص بكل من اللغتين العربية والإنجليزية، ويجب أن يكون بين ١٠٠-١٢٥ كلمة لكل لغة. وينبغي أن يتضمّن الملخص عرضاً دقيقاً لإشكالية البحث، والطرق البحثية المتبعة، والنتائج التي توصل إليها الباحث.
- الكلمات المفتاحية: يجب أن يتم تقديم الكلمات المفتاحية (Key Words بعد الملخص.
- محتوى البحث: يشمل تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة، أهميتها، وتوضيح فرضية البحث، والمنهجية المتبعة، فضلاً عن التحليل والنتائج والاستنتاجات.
- المراجع: يجب أن يختتم البحث بقائمة ببليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث. يجب أن تذكر المراجع بلغاتها الأصلية في حال كان البحث يعتمد على مصادر بلغات متعددة.

٣- التوثيق: يتعين على الباحث الالتزام بمواصفات التوثيق وفقاً للنظام الذي تعتمده المجلة.

٤- المستخلصات والبحوث الأكاديمية: تنشر المجلة مستخلصات أو فصولاً من رسائل جامعية معتمدة بشرط أن يُعيد الباحث إعدادها وتطويرها وفقاً لأسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع في المجلة. مجال البحث: يجب أن يتماشى البحث مع أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

٥- مراجعات الكتب: تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب الحديثة في مجالات التخصص، شريطة ألا يكون قد مر على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين ٤٥٠٠-٥٠٠٠ كلمة.

٦- عدد كلمات البحث: يتراوح عدد كلمات البحث بين ٦٠٠٠-٨٠٠٠ كلمة، مع احتساب المراجع في الهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية، وكلمات الجداول (إن وجدت)، والملحقات (إن وجدت). كما يجوز للمجلة - استثنائياً - نشر بعض الدراسات التي تتجاوز هذا العدد.

٧- التعامل مع الجداول والمخططات: في حال وجود مخططات أو جداول أو رسوم بيانية أو معادلات، يجب إرسالها بالصيغ الأصلية المتوافقة مع برامج مثل Excel أو Word. ولا تقبل المجلة الأشكال أو الجداول التي تُرسل على شكل صور.

٨- التحكيم: يخضع كل بحث لتحكيم سري من قبل محكمين متخصصين في مجال البحث ولديهم خبرة علمية في الموضوع. في حالة تباين تقارير المحكمين، يُحال البحث إلى محكم ثالث. تلتزم المجلة بإبلاغ الباحث بقرارها النهائي خلال شهرين من استلام البحث، سواء كان النشر أو النشر بعد تعديلات أو الاعتذار عن النشر.

٨- الميثاق الأخلاقي: تلتزم المجلة بميثاق أخلاقي يشمل احترام الخصوصية والسرية والموضوعية. يمنع على المحررين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير إفشاء أي معلومات تخص البحث إلا للباحث والمحكمين وفريق التحرير المعني.

٩- الجودة التحريرية والتدقيقية: تلتزم المجلة بتقديم خدمات تدقيقية وتحليلية لتحسين جودة الأبحاث المقدمة.

١٠- ترتيب نشر- الأبحاث: يتم ترتيب نشر- البحوث وفقاً للألقاب العلمية للباحثين، مع إمكانية تقديم بعض البحوث المهمة على البحوث الأخرى دون النظر لاعتبارات اللقب العلمي.

ملحق: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

١. الكتب

- يتم توثيق الكتاب بالترتيب الآتي:
 - اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر (إن وُجد)، الطبعة (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
- في حالة الاستشهاد اللاحق بالكتاب، يتم اختصار اسم المؤلف وعنوان الكتاب عند الاقتباس:
 - اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ص ٢٢٤.
- عند الاقتباس من مؤلفين متعددين في الكتاب، يتم ذكر اسم المؤلف الرئيسي فقط مع عبارة "وآخرون" في الهوامش. مثال:
 - فلان وآخرون، عنوان الكتاب، ط ٤ (مكان النشر: دار النشر، السنة)، ص ١١.
- في قائمة المراجع يتم عرض الكتاب بالطريقة الآتية:
 - اسم الكاتب. عنوان الكتاب. ترجمة فلان. مكان النشر: دار النشر، السنة.

٢. الدوريات

- يتم توثيق المقالات في الدوريات على النحو الآتي:
 - اسم المؤلف، "عنوان المقالة"، اسم المجلة، المجلد أو العدد، سنة النشر، رقم الصفحة.
- في قائمة المراجع يتم عرض المقالة كالاتي:
 - الإسم. "البحث". اسم المجلة. المجلد ١، العدد ١ (السنة)، ص ١٥.

٣. مقالات الصحف

○ يجب أن تُذكر المقالات الصحفية في الهوامش فقط، دون تضمينها في قائمة المراجع، ويكتب الاقتباس بهذا الشكل:

▪ الكاتب، "عنوان المقال"، الصحيفة، ٣ / ١ / ٢٠٢٣.

٤. المصادر الإلكترونية

○ عند الاقتباس من مواد منشورة على الإنترنت، يجب توثيقها وفقاً للترتيب التالي:
اسم المؤلف (إن وُجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم السلسلة (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في (تاريخ التصفح)، في الرابط الإلكتروني.

الفهرس

الافتتاحية

سوريا من الأسدقراطية إلى الجولانيقراطية ١٥
أ.د عامر حسن فياض

بحوث العدد

تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولي على العملية السياسية في العراق ١٩
أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي

مخاطر الزلازل على الأمن القومي العراقي ٣٧
أ.د أحمد عسكر نجف

تهديدات التنظيمات الإرهابية على الإيزيديين والأقليات في العراق ٤٣
أ.م.د طارق محمد طيب ظاهر/الباحث: راكان حيدر عمر

مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية في ميزان الاعتبارات الشرعية والمقاييس
الدستورية ٧٥

الدكتور مصدق عادل

حركات الإسلام السياسي الناشئة والخصائص والاتجاهات ٩٧
د. عادل جبار عبود الساعدي

انتخابات كركوك 2023: تحديات ومواقف المكونات (التركمان نموذجاً) ١١٩

م.م محمد تحسين عبد الرحمن (كوك قايا)

مكانة العراق في سياسة روسيا الخارجية بعد العام 2000م ١٦٧

آية جعفر عبد الستار احمد

تقرير

في اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضدها السيد الحكيم: العنف ضد المرأة عنفٌ ضد الأسرة.. وهي شريكٌ حقيقيٌّ للرجل في أدوار الحياة ٢٠٣

خاص / مجلة أنكي

كلمة رئيس الوزراء ٢٠٧

خاص / مجلة إنكي

البحث باللغة الإنجليزية

Iraqi-Iranian Relations After 2003 A Study of the Economic and Security Dimensions 221

Hussam Ali Omran



سوريا من الأسدرراطية إلى الجولانيقراطية

أ.د عامر حسن فيّاض

لم تشهد الكيانات السياسية المحيطة بدولة إسرائيل العيش في ظلّ دولٍ حقيقية، وذلك لأنّ صانعيها وعن قصد- في سايكس بيكو- لم يرق لهم أن تكون الكيانية الصهيونية بعد (وعد بلفور) محاطةً بدولٍ بمعنى الكلمة، زيادةً على أنّ من تولى عملية البناء من (قادة) للكيانات السياسية العربية المحيطة بإسرائيل، لا يفقهون التمييز بين وظائف رجالات الدولة، ورجالات السياسة.

وقد استمرّ هذا الحال لتكون صناعة الكيانات الدولية الحقيقية في محيط إسرائيل، وما بعد هذا المحيط حلمٌ جميلٌ صعبٌ التحقيق، فكانت الصرخات الانفعالية لهؤلاء من أجل (الاستقلال) بلا ديمقراطية زمن الاستعمار الغربي القديم؛ لتصبح صرخات انفعالية من أجل (ديمقراطية) بدون استقلال زمن الاستعمار (الصهيوي أمريكي) الجديد.

لقد تعددت توصيفات ما حصل في سوريا، فالجميع متفقٌ على أنّ عملية تغييرٍ وتحولٍ وانتقالٍ قد حصلت، فبعضهم يصفها بعملية انتقالٍ من الاستبداد قراطية إلى الاخوانقراطية، والآخر يرى أنها عملية تغييرٍ من الطغيانقراطية إلى الفوضى قراطية، والحقيقة أنّ انتقال سوريا من حُكم الأسد إلى حُكم الجولاني كان واقعياً وليس نظرياً، جعل من سوريا تنتقل من سوريا ما قبل الجديدة (عهد الأسد)، إلى سوريا ما قبل قبل الجديدة (عهد الجولاني). ومن سوريا ما قبل الدولة (عهد الأسد)، إلى سوريا ما قبل قبل الدولة (عهد الجولاني)... ومن سوريا ما قبل وحدة الإقليم السوري (عهد الأسد) إلى سوريا ما قبل قبل وحدة الاراضي السورية (عهد الجولاني).

إنَّ كلَّ الذي يحصلُ في سوريا وما سيحصلُ بعد الآن، هو ما نسمعهُ من دعواتٍ لحوارٍ وطنيٍّ بين أطرافٍ أساسية، منها: تأتي للحوارِ دون أن تفك ارتباطها واستقوائها بجهاتٍ أجنبيةٍ أمريكيةٍ أو تركيةٍ أو إسرائيلية. وعليه، فإنَّ هذا الحوار (الوطني) إن نجحَ فإنه سينجح في انتقالِ سوريا بحكم التوافق الصهيوي الأمريكي التركي، وبأحسن الأحوال والتوقعات سينجحُ في انتقالِ سوريا من الجولانيقراطية الى المحاصصقراطية القومية والدينية في إطار (دولة) بلا حول ولا قوة.

نقولُ ذلك؛ لأنَّ الكلَّ منشغلٌ بتوصيفِ ما حدث ويحدث، وليس بمواجهةِ ما حدث ويحدث في سوريا، والذي حدث ويحدث هو عدوانٌ كاملٌ الأوصافِ مبرقعٌ بعناوين التحول والتغيير والانتقال؛ طالما أنَّ العربَ يلعبونَ دورَ الصامتِ صمت القبور، وإنَّ العالمَ يلعبُ دورَ الساكتِ سكوت الشيطانِ الأخرس.

صحيحٌ أنَّ من السابقِ لأوانهٍ تحديدِ المرحلة المقبلة في سوريا، بيد أنَّ هناك معطياتٍ ومؤشراتٍ تبينُ للعقلاء أنَّ المراد، على وفقِ المشروع الصهيوي الأمريكي التركي، تحويل سوريا من الحرياتِ المدومةِ زمن الأسد إلى الحرياتِ المنفلتةِ زمن الجولاني.

وهذا المشروع الصهيوي الأمريكي التركي، يقوم على أطروحاتٍ غرائبيةٍ استسلم لها عربُ السلطةِ بخوف، وعرب الرفاهية بخنوع، أبرزها أطروحة أنَّ السلام لا يتحقق إلا بالإبادة كما يحصل في فلسطين!.. وأطروحة أنَّ التحرير لا يتم إلا على يد الفيالق الإرهابية كما يحصل في سوريا!.. وأطروحة أنَّ الديمقراطيات الغربية العظمى هي رأسُ حربة الحروب العدوانية!.. وأطروحة أنَّ صوتَ الشعوبِ صراخٌ ليس بالضرورة الاستجابة له!.. وأطروحة أنَّ قوةَ دولِ المنطقة المحيطة، وما بعد المحيطة بإسرائيل؛ تكمنُ في ضعفها بعد تدميرِ قدراتها العسكرية، وزيادةِ منسوبِ رخاوتها!.. وأطروحة أنَّ بقاءَ إسرائيل وأمنها مرتبطان بتقوية تبعية كلِّ من الأردن، ولبنان، والعراق، للولايات المتحدة الأمريكية!.

لكلِّ ذلك؛ فإنَّ مؤشراتِ مستقبلِ سوريا غير واعدةٍ حتى الآن، وأنَّ الطريقَ إلى مستقبلِ سوريا محفوفٌ بعدم اليقين، ومرصوفٌ بالمخاطر. وحتى الآن الدعم الأوربي الأمريكي لسوريا

حرّة ديمقراطية، هو دعمٌ لفظيٌّ. وإنَّ قانونَ قيصر الذي ساهمَ في تجويعِ الشعبِ السوريِّ قبلَ النظامِ السوريِّ ما يزالُ ساريَّ المفعول. وإنَّ وراءَ صورِ الفرحِ القليلةِ المعلنةِ بالتغييرِ صورٌ كثيرةٌ غيرَ معلنةٍ للحزنِ والقتلِ والانتقام. وإنَّ خطرَ تفكيكِ سوريا إلى كانتوناتٍ قوميةٍ ودينيةٍ ومذهبيةٍ قائمٌ على قدمٍ وساق.

ولا راد لكلِّ هذه المخاطر المعاشة غير المقاومة التي لم تنتصر اليوم؛ لأنَّ انتصارها يعتمدُ على استمرارها، فإذا كانت الأنظمةُ في المنطقة، قد اقتنعت معظمها بأنَّ قوتها في تبعيتها للمشروعِ الصهيوامريكي التركي، فإنَّ شعوبَ المنطقة لا يمكنُ أن تفتنَّعَ بغيرِ حقيقةٍ أنَّ قوتها في مقاومتها لكلِّ شكلٍ من أشكالِ التبعية.

تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولي على العملية السياسية

في العراق

أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي

الملخص:

يترتب على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية بارزة، فمن الناحية السياسية، قد يؤدي الانسحاب إلى تدهور الاستقرار السياسي في البلاد، حيث تتزايد الصراعات الداخلية، والتوترات بين الأطراف المختلفة، يمكن أن يؤثر هذا التدهور على قدرة الحكومة العراقية على اتخاذ القرارات الفعالة، وتحقيق التوافق الوطني، ومن الناحية الاقتصادية، قد يشهد العراق تأثيرات سلبية على الاقتصاد، بما في ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض إيرادات النفط، مما يزيد من التحديات المالية التي تواجه الحكومة، وتقوض جهود إعادة الإعمار والتنمية، أما من الناحية الأمنية، قد يؤدي انسحاب التحالف الدولي إلى تصاعد التهديدات الأمنية، حيث تستغل الجماعات المسلحة الفرصة لزيادة أنشطتها، وتصعيد هجماتها، مما يهدد الحياة اليومية للمدنيين، ويعرقل عمليات البناء والتنمية.

لذا أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمثل تحديًا كبيرًا للعملية السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، ويتطلب استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات الناجمة عن هذا الانسحاب.

Abstract:

The withdrawal of international coalition forces from Iraq entails significant political, economic, and security ramifications. Politically, the withdrawal may lead to a deterioration of stability within the country, as internal conflicts and tensions among various factions escalate. This deterioration could impact the Iraqi government's ability to make effective decisions and achieve national consensus. Economically, Iraq may experience negative effects, including a decline in foreign investments and decreased oil revenues, further exacerbating financial challenges faced by the government and undermining reconstruction and development efforts. From a security standpoint, the withdrawal of the international coalition may result in an escalation of security threats, as armed groups seize the opportunity to increase their activities and escalate attacks, posing a threat to the daily lives of civilians and hindering reconstruction and development efforts.

Therefore, the withdrawal of international coalition forces represents a significant challenge to the political, economic, and security processes in Iraq, necessitating effective strategies to address the challenges arising from this withdrawal.

المقدمة:

يمثل انسحاب قوات التحالف الدولية من العراق محطة مهمة في تاريخ البلاد، فقد ترك أثراً كبيراً على العملية السياسية في العراق، في فترة انتقالية حرجية ومحفوفة بالتحديات للحكومة العراقية، والتي تواجه اليوم تحديات متعددة تشمل الأمن، والاستقرار، والتوافق السياسي، والتداعيات الاقتصادية، فبعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، زادت الفجوة الأمنية في العراق، مما أدى إلى تصاعد الهجمات الإرهابية والصراعات الداخلية، علاوة على ذلك، قد يؤدي انسحاب القوات الدولية إلى تقويض الجهود المبذولة نحو بناء الديمقراطية وتعزيز حكم القانون في العراق، ويعرقل تحقيق الاستقرار السياسي المستدام في البلاد.

إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية البحثية في تقييم فعالية الحكومة العراقية في تعزيز الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والأمني بمفردها، ومدى قدرة القوات العراقية على مواجهة التحديات الأمنية المستمرة دون الدعم الدولي.

فرضية الدراسة:

هي أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، مما يزيد من التوترات الداخلية، ويفتح الباب أمام تدخلات إقليمية أو حتى دولية في المستقبل.

المحور الأول: تأثير الانسحاب الأمريكي على الواقع السياسي في العراق

تعدُّ المرحلة التي عاشها النظام السياسي في العراق، بعد عام ٢٠٠٣، وما صاحبها من أزماتٍ عكست أشدَّ حالاتٍ عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي؛ كونها تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الانقسام الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يُفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع؛ بسبب التغيير الذي حدث من خارج الحدود العراقية، ففي ظل الانقسام الحكومي، وتقاطع الإرادات السياسية الداخلية والخارجية نجد أن زمر العنف تنشط أكثر لعدم وجود استراتيجية متفق عليها لإنهاء حالة العنف، ولكن حالة عدم الاستقرار الأمني بدأت بالتحسن تدريجياً بعد عمليات التحرير للمناطق المسيطر عليها من قبل مجاميع داعش الإرهابية.

فحالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تمرُّ بها العملية السياسية في العراق، هي لأنَّ المنظومة السياسية حديثة وفتية، ونتجت عن التغيير الكبير الذي حدث في وقتٍ قصير جداً، أي في مدةٍ قياسية، وأنَّ التحول السريع للأحداث في خارطة العراق السياسية بعد ٩/٤/٢٠٠٣، وانتقال العراق من نظامٍ شموليٍّ إلى نظامٍ حكمٍ ديمقراطيٍّ يجمع بين الفيدرالية واللامركزية الإدارية، ولَّد نظاماً إدارياً غامضاً مع تداخلٍ كبير في الصلاحيات والاختصاصات، ويمتاز بالضبائية، وعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة، كما أنَّ عدم قدرة الأحزاب والكيانات السياسية التي تسلَّمت السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ على وضع برامج تحدُّ أولويات العمل، وسنَّ القوانين، كذلك عدم وحدة القرار السياسي، والصراع الدائر على السلطة، ساعد على إرباك الوضع السياسي والأمني في العراق^(١)، إذ إنَّ العملية السياسية في العراق، افتقرت إلى أُسسٍ منهجية واضحة لترشيح ممثلي الشعب العراقي، واعتمدت على أُسسٍ اثنية وطائفية وعشائرية

(١) هيثم كريم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ٥٧.

(٢) أمل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢١، ٢٠١٠، ص ٢٢٨.

كبديلٍ عن ذلك، حيث أن مستلزمات بناء دولة صحيحة تقوم على أساس الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة من التكنوقراط لإدارة مؤسسات الدولة^(١).

ويمكن معرفة تأثير خروج القوات الأمريكية من العراق على العملية السياسية، عبر الإشارة إلى ما حدث بعد خروج القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١، بالرغم من تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة بين البلدين، لأن ذلك أثر على الواقع السياسي والأمني، وأدى إلى نشاط المجاميع الإرهابية، إضافة إلى التفرد بالسلطة من قبل النخب السياسية ذات الطابع الاجتماعي، مما شكّل بيئة ملائمة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كما أن الحكومة العراقية لم تكن مدركة لهذا الإنجاز، بوصفه سابقة تاريخية في المحيط العربي المحتل، كما لم تدرك رد الفعل الإقليمي اتجاه العراق، وما هي انعكاساته مستقبلاً، حيث بدأت ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية حادة ومنتقدة لمثل هكذا إجراء ومدى إمكانية تطبيقه عبر الانسحاب، وحُسم الأمر فيما بعد بتنفيذ الاتفاقية الخاصة بسحب القوات^(٢)، ولا تملك الحكومة العراقية رؤية واضحة لتداعيات الانسحاب الأمريكي إلا في الجانب الذي يمثل إمكانية ملئ الفراغ الأمني بعد الانسحاب، في حين أن الولايات المتحدة لا ترغب بالانسحاب من العراق بسبب المصالح الأمريكية؛ مما قد يفقدها الإفادة الجيوسياسية، وتهديد الأنظمة الموالية لها، ومن ثم تهديد أمن إسرائيل، وهذه الاعتراضات دفعت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية التكيف في عموم الدول العربية، والتي تتركز على علاقات متينة مع المكونات الصغيرة والأحزاب في كل بلد بما فيها العراق؛ تحسباً لأي عملية تغيير لا تخدم مصالحها^(٣)، كما أن الأمن العراقي في ظل الاتفاقية الأمنية لن يكون بالمستوى المطلوب، حيث أنها نظمت استثناءات لصالح الجيش الأمريكي، منها

(١) عبد الجبار احمد، العراق من التحول الديمقراطي الى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم

السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢١، ٢٠١٠، ص ٢٩٧.

(٢) سعد البصري، (مقال) حول تداعيات الانسحاب الأمريكي كما يراها البعض، وكالة أنباء برانا،

٢٢/١١/٢٠١١، للموقع: burathanews.com.

(٣) حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية، مركز همورابي للدراسات

الاستراتيجية، مجلة همورابي للدراسات، العدد ٤، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٦٣-٢٦٤.

عدم إمكانية وصول القوات العراقية إلى أماكن تقع تحت سيطرة القوات الأمريكية^(١).

ومن خلال التمعّن في بنود الاتفاقية نجد أنها وُضعت على وفق مبدأ عدم الاعتراف للسيادة الوطنية العراقية، فالسيادة ببساطة تعني أنّ الدولة تمتلك الحقّ في التصرف داخل حدودها الوطنية، سواء أكانت في الإقليم الجوّي أم البرّي أو البحريّ، وأنّ مواد تلك الاتفاقية شكلت تعدياً سافراً على السيادة الوطنية العراقية عبر الآتي^(٢):

١- تواجد قوات أمريكية في الأراضي العراقية، يمثل تعدياً واضحاً على السلطان الداخلي للدولة.
٢- إنّ القوات الأمريكية يحقّ لها التواجد في أماكن قد حددتها الاتفاقية، ولا يمكن للحكومة العراقية فعل شيء بشأن ذلك.

٣- إنّ جميع المركبات التابعة للقوات الأمريكية، والهيئات المرتبطة بها يحقّ لها التحرك بسهولة في الأقاليم العراقية الثلاثة (جواً، براً، بحراً) دون أن يفرض عليهم أيّ قيد أو شرط كما وتحمل الحكومة العراقية دفع تكاليف تتعلق بالصيانة.

٤- إخضاع القانون العراقي إلى القانون الأمريكي فيما يتعلق بإبرام العقود.

٥- إنّ الاتصالات الأمريكية لا تخضع إلى مراقبة السلطة العراقية.

٦- إنّ أفراد القوات الأمريكية يمتلكون أشبه ما يكون بالحصانة، حيث لا يمكن التعرض لهم أو اعتقال أيّ فرد منهم حتى وإن ارتكبوا عملاً يهدّد الأمن الوطني العراقيّ، وإذا تم اعتقالهم من الجانب العراقيّ، فإنّه على السلطات العراقية أن تسلّمهم للقوات الأمريكية خلال فترة لا تتجاوز اليوم، فضلاً عن خضوعهم إلى ما يُعرف بشخصية القانون أيّ أنّ القانون الأمريكيّ، هو الذي يطبّق عليهم، وحتى وإن كانوا في الأراضي العراقية، في حين ذلك لا ينطبّق على الجانب العراقيّ.

تبعاً لذلك أنّ انسحاب القوات الأمريكية من العراق، في هذا التوقيت قد يتسبّب

(١) أمين محمد حطيط، الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية وآثارها على السيادة والأمن العراقي والاقليمي، من كتاب: نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية.

(٢) هيثم كريم صيوان، مصدر سبق ذكره ص ٣٠٥.

بمخاطرٍ جمةٍ تنعكسُ على الاستقرارِ السياسيِّ والأمنيِّ في العراق؛ بسببِ عدمِ وجودِ صورةٍ واضحةٍ لمشروعٍ سياسيٍّ وطنيٍّ بين القوى السياسية الفاعلة في العراق، فضلاً عن البيئة الإقليمية غير المستقرة سواء في سوريا أو في الجانبين الإيراني والتركي، واللذين يقومان بعملياتٍ أمنيةٍ في شمال العراق ضد حزب العُمَّال الكردستاني، إضافةً إلى وجودِ بعض الخلايا التابعة لمجاميع داعش الإرهابية، الأمر الذي قد يخلُقُ الأزمات السياسية، والصراعات المسلحة تؤثرُ على العملية السياسية، وتهددُ النظامَ الديمقراطيَّ والتنمية^(١).

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ العمليةَ السياسيةَ في العراق معرضةٌ للانهايارِ بأيِّ وقت، خصوصاً إذا ما وجدت الأحزابُ أن مصالحها لم تتحقق؛ لتبدأ العمل كعادتها بوصفها معارضةً لسياسة الحكومة من داخل الحكومة، وتعمل على إفشالها، مستغلةً بذلك ظروف العراق، خاصةً وأنه يعيش ظروفاً أمنيةً صعبةً للغاية في هذه الفترة، وعليه يمكنُ القولُ أنَّ الحكومة العراقية تشكلت بضغوطٍ دوليةٍ وإقليميةٍ متنافسةٍ ومتقاطعةٍ، لذلك سيبقى العراقُ ساحةً لهذه التقاطعاتِ من جديد، في ظلِّ التنافسِ الإقليميِّ والدوليِّ مما يفقدهُ استقلال القرار نتيجةً لضغوطِ الأطرافِ المتنافسة، وهكذا أسهمت المؤسسةُ السياسيةُ في إيجادِ حالةٍ عدمِ الاستقرارِ بكلِّ أنواعها في العراق: السياسيِّ، والاقتصاديِّ، والأمنيِّ، والاجتماعيِّ، وهذه الظواهر السلبية قد أثرت بمجملها على الأوضاعِ في العراق، ومنها: الأمن الوطني^(٢).

على الرغم من أنَّ السببَ المُعلنَ لوجودِ القوات الأمريكية في العراق، هو مساعدة القوات العراقية في محاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومنع ظهوره مجدداً إلا أنه يمكننا القولُ أنَّ وجودَ القوات الأمريكية يتجاوزُ مسألة محاربة تنظيم داعش الإرهابي ويمتدُّ إلى:

(١) محمد فريق الركابي، نتائج الفشل السياسي، الحوار المتمدن، العدد ٤٣٢٣، ١/١/٢٠١٤، متاح على الرابط الآتي:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904

(٢) فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، ط ١، مطبعة السبياء، بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٠٨.

١- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في ردع خصومها الإقليميين والدوليين وتأمين مصالحها في الشرق الأوسط، فبالنسبة لهم لم يعد العراق الساحة الرئيسة لمواجهة طهران، وتقليص خطوط التعاون الإقليمي بين فصائل المقاومة الإسلامية، كما أن التصعيد الإقليمي الأخير في منطقة الشرق الأوسط، والمرتبط بالحرب على غزة سبباً آخر لأهمية تواجد القوات الأمريكية في المنطقة، وعدم رغبتها بالانسحاب.

٢- تداعيات الحرب الأوكرانية يُعدُّ سبباً آخر لأهمية تواجدها في المنطقة، من أجل احتواء التهديدات الروسية، وبالتالي تعزيز حضورها الإقليمي؛ لتقليل المخاطر المرتبطة بتعرض قواتها ومصالحها في المنطقة لاستهدافات متكررة، ومن محاور عدة في المنطقة.

٣- يُعدُّ الانسحاب الأمريكي لصالح الجمهورية الإسلامية، وسوف ينقلب التوازن الإقليمي لصالح الجمهورية الإسلامية، وهذا ما لا يريده الآخرون، وسوف يُعطي الانسحاب الأمريكي فرصة كبيرة لكل من روسيا وتركيا وإيران والخليج، لوضع الترتيبات الأمنية والسياسية في العراق، في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

٤- الانسحاب الأمريكي يعد نصراً للحكومة العراقية، وفصائل المقاومة الإسلامية تشبه تجربة حزب الله في لبنان، وهذا يثير حساسية الأمريكيان والصهيانية وأغلب دول المنطقة.

المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية للانسحاب الأمريكي

هناك علاقة طردية حيث كلما كان هناك نوعٌ من الرضا الاقتصادي، كلما زاد الاستقرار الاجتماعي، إذ كلما كان دخل الفرد يسدُّ احتياجاته ويوفر له الحياة الكريمة، كلما كان هناك استقرارٌ اجتماعيٌ وسياسيٌ، والعكس صحيح، حيث عندما يشعر الفرد أنه غير قادرٍ على العيش في وطنه، وأنه لا يمتلك القدرة على توفير أساسيات الحياة الكريمة؛ يؤدي إلى تزايد شعوره بالظلم والسخط، ويتحوّل ذلك كراهية للمجتمع، وأنّ التفاوت بينه وبين الآخرين، ودون وجود أسباب

منطقية لذلك؛ إنها يعودُ ذلك فقط للاختلافات الدينية الاثنية والمذهبية^(١).

ويتصفُ الاقتصاد العراقيُّ بأنه اقتصادٌ ريعيٌّ أحادي الجانب، أي أنه يعتمدُ بشكلٍ أساسيٍّ على إيرادات بيع النفط، دون الأخذ بنظر الاعتبار تطوير وتحديث القطاعات الأخرى، ولا سيما القطاع الصناعي والزراعي، مما حولت الكثيرين من الذين يعملون في تلك القطاعات المذكورة إلى البطالة، وتركهم العمل والبحث عن عملٍ وظيفيٍّ، الأمر الذي زاد من نسبة المطالب الشعبية، بمطالبة الدولة بضرورة توفير فرص عملٍ ملائمةٍ لضخامتها، وتزايدها، وخارج امكانياتها المتوافرة؛ مما خلق أزمةً مجتمعيةً انعكست على الواقع العام للمجتمع.

ونظراً لما يمرُّ به العراقُ حالياً من ظروفٍ استثنائيةٍ فقد أصبح هدفُ تحقيق الاستقرار السياسي المرتبط بالعامل الاقتصادي في العراق من أولويات الحكومة، وهذا يحتاج بدوره إلى توفير موارد مالية كبيرة؛ لتحقيق هذا الهدف، لذلك أصبح من الضروري جداً القيام بالإصلاح الاقتصادي لتحقيق إيراداتٍ إضافيةٍ للدولة من جهة، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي، والنهوض بالكثير من الأنشطة المهملة من جهةٍ أخرى^(٢).

ولابدَّ من الإشارة إلى أن استقرار الوضع الأمني في العراق، بصورة عامة، وفي بغداد على وجه الخصوص بعد عام (٢٠٠٨)، الأمر الذي أدى إلى انتعاش التجارة فيه، وازدهار الاقتصاد، فضلاً عن انفتاحه على اقتصاديات دول العالم، وإزالة كلِّ الأشكال والعقبات التي كانت تعيق هذا الانفتاح، الأمر الذي أدى إلى^(٣):

(١) صحيفة الحياة اللبنانية، ٩/٤/٢٠٠٨، شبكة المعلومات الدولية:

[https://hayatnews.co.uk./](https://hayatnews.co.uk/)

(٢) احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية للأفاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤. ص ١٩٩.

(٣) كامل بدر الكيلاني، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات، الخليج و تحديات المستقبل، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص ٢٦٧.

١- تحقيق نمو اقتصادي عالٍ من خلال إقامة علاقات بناءة مع جميع دول العالم، فضلاً عما يملكه من ثروات طبيعية هائلة.

٢- الانفتاح الاقتصادي الذي هيأ مناخاً لازدهار الأعمال والأفكار وإقامة روابط مع المؤسسات الدولية المالية، وخاصة صندوق النقد الدولي، هذا الأمر بدوره أدى إلى تقليص حجم البطالة، وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين.

٣- ومن ناحية أخرى، فالعراق يمتلك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والصناعة فضلاً عن ما يملكه من أيدٍ عاملة قادرة على إدارة المشاريع الصناعية والزراعية، والتي تسهم وبشكل كبير في سد الاستهلاك المحلي، ودعم الاقتصاد الوطني الذي يعدُّ هو من أهم المرتكزات للأمن الوطني^(١).

٤- كما ولا بد من الإشارة إلى المعالم السياحية والدينية في العراق، وخاصة المعالم المقدسة الموجودة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء، هذا فضلاً عما يحتويه باقي المحافظات من معالم أثرية ودينية أيضاً، والتي تعود إلى آلاف السنين. أن توافد الزوار والسائحين إلى هذه المعالم والمراقد المقدسة، ومن مختلف بلاد العالم، شكل هو الآخر مرتكزاً للاقتصاد العراقي، والذي من شأنه دعم وتعزيز الأمن الوطني للعراق.

ومن الممكن السير بخطى نحو الإصلاح والتقدم في الوضع الاقتصادي في العراق، إذ ما أصبحت الدولة تتجه نحو التحولات والحكم الرشيد، أي أن تكون الدولة مساهماً في دعم بيئة الاقتصاد العراقي لا معوق له، الأمر الذي يؤدي إلى انعاشه وتقدمه، وعلى الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي اليوم إلى الكثير من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية والخارجية للتوجه نحو النمو والتنمية، غير أن البناء الداخلي يتقدم منطقياً وواقعياً على أسبقية الإصلاحات الخارجية، إذ ليس للاقتصاد العراقي الحاجة إلى شركات دولية بقدر حاجته إلى بناء مادي واقتصادي داخلي، وتترتب تداعيات سلبية محتملة على الاقتصاد العراقي، سيكون لها تأثير في جهود مكافحة

(١) عبد القادر نايف تايه، تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج (١٦)، العدد (٢٢)، ٢٠٢٠، ص ٧١.

الإرهاب، إذ أن إصرارَ العراقيينَ باتجاهِ إخراجِ القواتِ الأمريكيةِ دونَ صيغةٍ مرضيةٍ ووديةٍ للطرفين؛ قد يولدُ مجموعةً من التداعياتِ على الصعيدِ الاقتصاديِّ:

١- إيقافُ المساعداتِ الأمنيةِ والماليةِ للعراق، والبدءُ بفرضِ عقوباتٍ اقتصاديةٍ، واحتجازِ الأموالِ العراقيةِ من عائداتِ النفطِ التي تذهبُ إلى البنكِ الاحتياطيِّ الفدرالي في نيويورك ومن شأنِ ذلك أن يضعَ الحكومةَ العراقيةَ في أزمةٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ، وبالتالي تعرقلُ جهودها في تعزيزِ قدراتِ القواتِ الأمنيةِ بمحاربةِ الإرهاب - كذلك يؤثرُ سلباً على إعادةِ إعمارِ المناطقِ المحررةِ من الإرهاب، وتوقفِ المشاريعِ الخدميةِ التي أطلقتها الحكومة، وفرضِ عقوباتٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ على شخصياتٍ ومؤسّساتٍ عراقيةٍ.

٢- وفي القطاعِ الخاصِ الذي يولدُ مزيداً من البطالةِ والركودِ الاقتصاديِّ، وخلقُ بيئةٍ من عدمِ الاستقرارِ بالتعاونِ من المكوناتِ الأخرى الطاردةِ للاستثمارِ الأجنبيِّ والمحليِّ في الوقتِ نفسه.

٣- فيما يتعلّقُ باستيرادِ الغازِ والطاقةِ الكهربائيةِ من إيران، فالعقوباتُ الأمريكيةُ ستمنعُ الاستثناءَ الخاصَ على طهران، ومنعَ العراقَ من التعاملِ مع الجانبِ الإيرانيِّ، الأمرُ الذي سيكونُ لهُ تداعياتٌ سلبيةٌ داخلياً على الصعيدِ السياسيِّ والاجتماعيِّ.

٤- انهيارُ الدينارِ العراقيِّ أمامَ الدولارِ، وانعدامُ الإنتاجِ المحليِّ العراقيِّ، الأمرُ الذي سيولدُ تضخماً حالياً وسلمياً، والذي يعودُ بالدورِ على القدرةِ الشرائيةِ للمواطنين. يرتبطُ العراقُ بعلاقاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ جيدةٍ مع دولِ (التحالفِ الدوليِّ) وأنَّ إنهاءً تواجدِ الأخيرةِ بطريقةٍ غيرِ وديةٍ؛ قد ينعكسُ سلباً على هذه العلاقاتِ لاسيما الاقتصاديةِ، وخصوصاً الدولِ الأوروبيةِ في التحالفِ.

المحور الثالث: تداعيات انسحاب القوات الأمريكية على الجانب الأمني

إن إعلان الحكومة العراقية حول إنهاء مهام قوات التحالف الدولي بقبول المكونات كافة، والقوى السياسية الفاعلة في المشهد العراقي، حيث ترفض القوى السنية والكردية "علناً هذا الانسحاب وتطالب ببقاء القوات الأمريكية، فقد طالبت القيادة في اقليم كردستان ببقاء القوات الأمريكية بحجة حماية الأمن والاستقرار في العراق وفي الإقليم، ومحاربة الإرهاب، وتشير بعض التقديرات إلى احتمالية قيام الولايات المتحدة بنقل قواتها وقواعدها إلى اقليم كردستان في حال اضطرابها إلى الانسحاب في الداخل العراقي، وبالتالي سيؤثر في طبيعة العلاقات بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم، وسيكون له تأثير سلبي في طبيعة الاستقرار السياسي، كما أن القوى السنية قد تطالب بحمايتها، والذهاب إلى مشروع الانفصال والدعوة إلى مشروع "الإقليم السني"، وقد يحصل مشروع الانفصال إلى تأييد دولي، وخصوصاً في جانب الولايات المتحدة، وقد ظهر تباين الاختلاف السياسي بين المكونات السياسية في موضوع خروج قوات التحالف في العراق، من خلال جلسة مجلس النواب العراقي، لمناقشة واتخاذ قرار بخصوص خروج القوات الأمريكية، وتدابير الضربات المتكررة من قبل التحالف الدولي، إلا أن عدم حضور نواب المكون السني والمكون الكردي، فضلاً عن عدم حضور بعض النواب اللذين يعدون ضمن المكون الشيعي حال دون اكتمال النصاب. لذا أن انسحاب قوات التحالف، وتمركزها في مناطق أخرى، قد يؤثر على التوازنات الاجتماعية، وتختلف وجهات النظر والمواقف من تواجد هذه القوات، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وعودة الخلافات والنزاعات الداخلية.

كما وأن انسحاب تلك القوات، سيحرم القوات الأمنية العراقية من الدعم اللوجستي، والتي تعد إحدى المقومات الأساسية للأمن الوطني، وسيضعف دورها في الآتي^(١):

أ- المحافظة على أمن واستقرار البلد وسيادته وضمان تطبيق القانون.

(١) احمد عمران عبد وعقيل مصطفى مهدي، الأمن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة: دراسة في الأبعاد والمقتربات، قضايا سياسية، العدد (٥٧)، ٢٠١٩، ص ١٠١-١٠٢.

- ب- التدخل لمعالجة أيّ وضعٍ أمنيٍّ غير مسبوقٍ يهدفُ إلى النيلِ من وحدةِ البلادِ واستقرارها.
- ج- المحافظةُ على خلقِ حالةٍ من التوازنِ داخلِ المجتمعِ الواحدِ.
- د- الاستجابةُ السريعةُ والتدخلُ الفوريُّ في العملياتِ العسكريةِ بكلِّ قوةٍ وعزيمةٍ.
- ه- المحافظةُ على البنيةِ التحتيةِ للبلادِ وحمايةُ خطوطِ نقلِ الطاقةِ.

فقبلَ الشروعِ بالعملِ على إخراجِ قواتِ التحالفِ الدوليةِ أو القواتِ الأمريكيةِ، من الضروريِّ أن تعملَ الحكومةُ العراقيةُ على إعدادِ القواتِ المسلحةِ، حيثُ يجبُ أن ينالَ هذا الواجبُ القسطَ الأكبرَ من اهتمامِ قيادتها السياسيةِ، ولا يقعُ عبءُ إعدادِ القواتِ المسلحةِ على أجهزةِ وزارةِ الدفاعِ، والقيادةُ العامةُ للقواتِ المسلحةِ فحسبِ، بل يقعُ على عاتقِ جميعِ أجهزةِ الدولةِ ومؤسساتها التي تشاركُ في الإعدادِ وتعملُ على تلبيةِ وتوفيرِ مطالبِ واحتياجاتِ القواتِ المسلحةِ، حتى يأتي بناؤها متكاملًا وقائمًا على أسسٍ متينةٍ وراسخةٍ، وأن تقويَ المؤسسةَ العسكريةِ، كقوةٍ وعاملٍ استراتيجيٍّ فاعلٍ عبرَ الإعدادِ والتدريبِ لمواجهةِ الأزماتِ الداخليةِ والخارجيةِ، التي قد تتكونُ من انسحابِ تلكِ القواتِ، وإن ما حدثَ في سقوطِ الموصلِ عام ٢٠١٤، هو أنَّ الجيشَ العراقيَّ لم يردِ خوضَ المواجهةِ ضد تنظيمِ داعشِ الإرهابيِّ، ليس لعدمِ قابليةِ الجنديِّ العراقيِّ على مقاتلةِ التنظيمِ الإرهابيِّ، وإنما نتيجةَ فشلِ السياسةِ العامةِ داخلِ المؤسسةِ الأمنيةِ العسكريةِ برمتها^(١) فالجيشُ العراقيُّ يُعدُّ المكونَ الحقيقيَّ للشعبِ العراقيِّ، والذي يضمُّ جميعَ مكوناته، فهو يستحقُّ فعلاً أن يطلقَ عليه بودقةُ العراقِ التي ينصهرُ بها الجميعُ لتشكيلِ نسيجِ الوحدةِ الوطنيةِ^(٢).

وليس فقط الإرهاب هو المعضلة الوحيدة للتحديِّ الأمنيِّ، بل دول الجوار المتفوقة عسكرياً على العراقِ، فالجيشُ العراقيُّ الحاليُّ، هو جيشٌ دفاعيٌّ فقط، وليس لديه الإمكانيّةُ على مواجهةِ خطرٍ أو تهديدٍ من دولةٍ مجاورةٍ كإيران أو تركيا، فقبلَ انسحابِ قواتِ التحالفِ، فمن

(١) محمد عبد الرزاق محمود، الامن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص ١٦٩.

(٢) حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٢، السنة ٢٠٠٩، ص ٤١.

الضروريّ بناء جيشٍ يكونُ قادراً على الدفاعِ عن الحدودِ العراقية، وتنفيذِ مهماتٍ قتاليةٍ خارج حدوده، إذا لزم الأمر^(١)، وهذا ما حدثَ بالفعلِ بعد عام ٢٠١٤، وما ساعدَ وساهمَ في تعزيزِ التدهورِ الأمنيِّ في العراق، هو تدخلاتُ بعض الدول، وخاصةً الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية والأمنية للعراق، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الوضع الأمنيِّ في العراق، وتراجعهِ بصورةٍ مستمرة، وهذا ما أشارت إليه استراتيجية الأمن الوطنيِّ العراقيّ، والتي نصت: (يأتي التحديُّ الأكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفرُ بيئةً صحيحةً للاستقطابِ الدينيِّ، والمذهبيِّ، والعرقِيّ، في مجتمعٍ تعدديٍّ مما يزيدُ ذلك من التدخلاتِ والسياساتِ قصيرة النظر، المبنية على المصالح الضيقة، والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية في العراق الجديد هذا من ناحية)^(٢).

(١) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٨-٢٠١٢)، ص ١٦.

(٢) استراتيجية الأمن القومي العراقي، ص ١.

الخاتمة:

إنَّ الانسحابَ قد تكونُ له تداعياتٌ كبيرةٌ على المشهدِ الأمنيِّ والسياسيِّ والاقتصاديِّ، ولاسيما في ظلِّ تنامي التهديداتِ بعودةِ تنظيمِ "داعش" مرةً أخرى، أو تداعياته على المشهدِ الأمنيِّ والسياسيِّ في ظلِّ التواجدِ المسلَّحِ لكلِّ الأطرافِ السياسيةِ بمكوناتها المختلفة، والخشية من الصدامِ المسلَّحِ فيما بينها، فضلاً عن ذلك، يرى آخرون أنَّ الانسحابَ الأمريكيَّ خطوةٌ إيجابيةٌ متقدمةٌ باتجاه تحقيقِ السيادةِ الوطنيةِ الكاملة، بدعوى أنَّ العراقَ لم يعد بحاجةً إلى القواتِ الأمريكية، وهو ما يثبتُ بأنَّ مسألةَ تحقيقِ الاستقرارِ الأمنيِّ في العراقِ غيرِ مقتصرةٍ على وجودِ وحضورِ القواتِ الأمريكية، إذ أنَّ أكثرَ الشواهدِ اثبتت إمكانيةَ زعزعةِ الاستقرارِ الأمنيِّ في العراقِ، على الرغمِ من وجودِ وحضورِ القواتِ الأمريكية؛ لهذا تبقى مسألةُ تحقيقِ الاستقرارِ الأمنيِّ، ومستقبلِ الأمنِ في العراقِ بشكلٍ عام، مسألةً سياسيةً مرهونةً بالإرادةِ السياسيةِ الداخلية، وبتوافقِ إقليميٍّ - دوليٍّ، ومدى قدرةِ صانعِ القرارِ العراقيِّ على قراءةِ هذا التوافقاتِ، وطبيعة انعكاسها على الشأنِ الداخليِّ العراقيِّ (سلباً أو إيجاباً).

قائمة المصادر:

- ١- أحمد عمران عبد وعقيل مصطفى مهدي، الأمن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة: دراسة في الأبعاد والمقتربات، قضايا سياسية، العدد (٥٧)، ٢٠١٩.
- ٢- احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية للأفاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.
- ٣- استراتيجية الأمن القومي العراقي.
- ٤- الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٨-٢٠١٢).
- ٥- أمل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢١، ٢٠١٠.
- ٦- أمين محمد حطيط، الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية وآثارها على السيادة والأمن العراقي والاقليمي، من كتاب: نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية.
- ٧- حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، السنة ١، ٢٠٠٩.
- ٨- حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التدايعات السورية، مركز همورابي للدراسات الاستراتيجية، مجلة همورابي للدراسات، العدد ٤، بغداد، ٢٠١٢.
- ٩- سعد البصري، (مقال) حول تدايعات الانسحاب الأمريكي كما يراها البعض، وكالة أنباء براتا، ٢٢/١١/٢٠١١، متاح على الرابط الآتي:

- ١٠- صحيفة الحياة اللبنانية، ٩ / ٤ / ٢٠٠٨، شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الآتي:
[https://hayatnews.co.uk /](https://hayatnews.co.uk/)
- ١١- عبد الجبار أحمد، العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢١، ٢٠١٠.
- ١٢- عبد القادر نايف تايه، تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج (١٦)، العدد (٢٢)، ٢٠٢٠.
- ١٣- فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، ط ١، مطبعة السبياء، بغداد، ٢٠١٧.
- ١٤- كامل بدر الكيلاني، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات، الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥.
- ١٥- محمد عبد الرزاق محمود، الامن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦.
- ١٦- محمد فريق الركابي، نتائج الفشل السياسي، الحوار المتمدن، العدد ٤٣٢٣، ١ / ١ / ٢٠١٤، متاح على الرابط الآتي:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904
- ١٧- هيثم كريم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

مخاطر الزلازل على الأمن القومي العراقي



أ.د أحمد عسكر نجف/ أستاذ الجيولوجيا النفطية والزلازلية/ جامعة الكرخ للعلوم

drahmed@kus.edu.iq

المُلخّص:

يتناول هذا البحث مخاطر الزلازل وتأثيراتها على الأمن الوطني العراقي، حيث يتم تحليل الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تؤثر فيها الزلازل على استقرار الدولة وأمنها الوطني. يشمل البحث دراسة التأثيرات المباشرة للزلازل على البنية التحتية والموارد الحيوية، فضلاً عن التحديات التي قد تطرأ على قدرة الحكومة على الاستجابة للطوارئ، مع تسليط الضوء على أهمية التحضير والاستجابة الفعالة من قبل المؤسسات الحكومية لضمان الحد من الأضرار وتحقيق الاستقرار الوطني.

الكلمات المفتاحية: الزلازل، الأمن الوطني، العراق، المخاطر الطبيعية، البنية التحتية.

Abstract:

This research addresses the risks of earthquakes and their impact on Iraqi national security, analyzing the various dimensions in which earthquakes could affect the stability of the state and its national security. The study examines the direct effects of

earthquakes on infrastructure and vital resources, as well as the challenges that may arise regarding the government's ability to respond to emergencies. It also emphasizes the importance of preparedness and effective response from governmental institutions to minimize damage and ensure national stability.

Keywords: Earthquakes, National Security, Iraq, Natural Hazards, Infrastructure.

المقدمة:

تعدُّ الظواهر الطبيعية، مثل: الزلازل والبراكين والرياح والأعاصير والانزلاقات الأرضية والتصحر وغيرها، أحد مظاهر الحياة على كوكب الأرض، كما أنها إحدى أهم أدوات البناء والهدم التي تتطلبها مقومات التجديد لحفظ التوازن على هذا الكوكب. وتعدُّ الزلازل أكثر الكوارث الطبيعية تأثيراً على الإنسان؛ لحدوثها المفاجئ والسريع، ولما ينجم عنها من خسائر بشرية ومادية. ويمكن تقسيم الآثار الزلزالية إلى نوعين، هما: الآثار الأولية، وتتمثل في حدوث الحركة الأرضية العنيفة، وما يصاحبها من تصدعات وسقوط المباني وغيرها. والآثار الثانوية، وتتمثل في الحرائق، والانهيارات الأرضية، والفيضانات والتغيرات في مستوى سطح الماء. ويختلف حجم الخسائر التي تسببها الزلازل من بلد لآخر، ويقال بصفة عامة في الدول المتقدمة التي أخذت بصورة جدية بالوسائل التي تؤدي إلى تخفيف الخطر الزلزالي. لقد اتجه المؤرخون منذ القدم إلى الاهتمام بالزلازل وتسجيل مواقعها، وتواري حدوثها، ووصف أحداثها، وتقدير شدتها، والأضرار الناجمة عنها، وتطور هذا الاهتمام حديثاً حتى أصبح علماء قائماً بذاته يُسمى علم الزلازل (Earthquake, Seismology)، خاصة إذا علمنا أن الكرة الأرضية تتعرض سنوياً إلى حوالي ٣٥٠ ألف زلزال، لا يشعر بمعظمها الناس، أمّا لضعفها أو لحدوثها في مناطق غير مأهولة بالسكان.

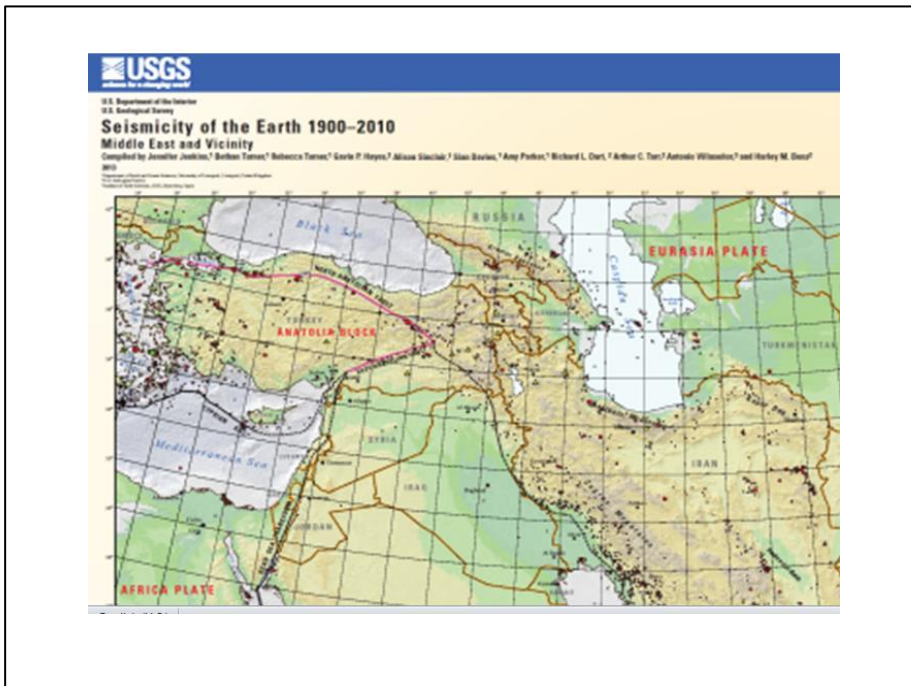
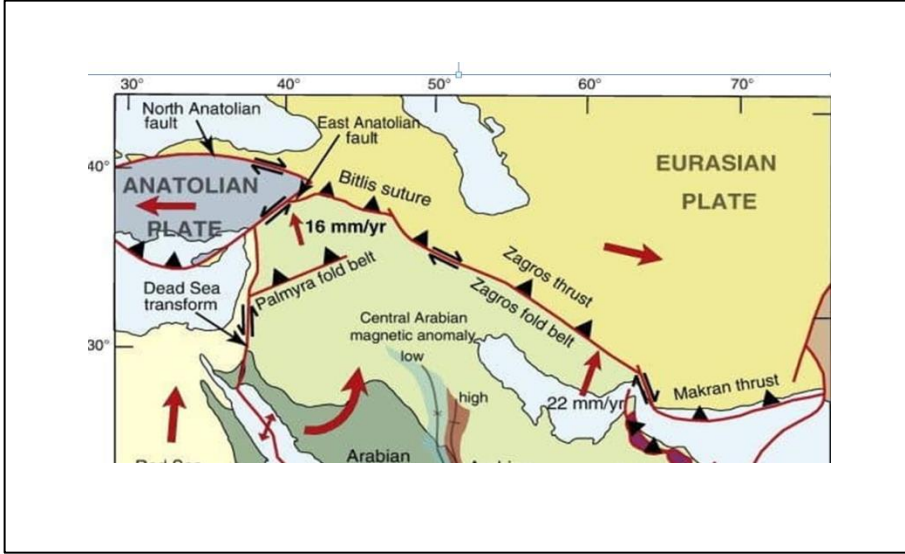
أشار العالم ريد (Reid) عام ١٩٠٦م إلى أن نظرية الارتداد المرن (Elastic Rebound Theory) تعطي تفسيراً معقولاً لأسباب حدوث الزلازل، وتفترض هذه النظرية أن صخور القشرة الأرضية تتعرض إلى ضغوط وتشوهات على مدار السنين، مما يجعل مسارها الطبيعي يتغير وينتج عن ذلك قوى هائلة، تتزايد مع الزمن، فإذا زادت هذه القوى عن قدرة تحمل الصخور حدث بها كسر أو شخ أو بمعنى آخر إذا زادت القوى الناتجة عن قوى الاحتكاك بين الصخور؛ تحدث الإزاحة على جانبي الفالق Fault مسببة انطلاق الطاقة المحبوسة، إما على هيئة حرارة أو موجات ارتدادية، وهذه الموجات الارتدادية التي يحاول بها الصخر الرجوع إلى وضعه الطبيعي، هي التي تسبب الزلازل. وباختصار يمكننا القول إن الزلازل عبارة عن اهتزاز في القشرة الأرضية نتيجة للتحرر السريع للطاقة المجتمعة في الصخور.

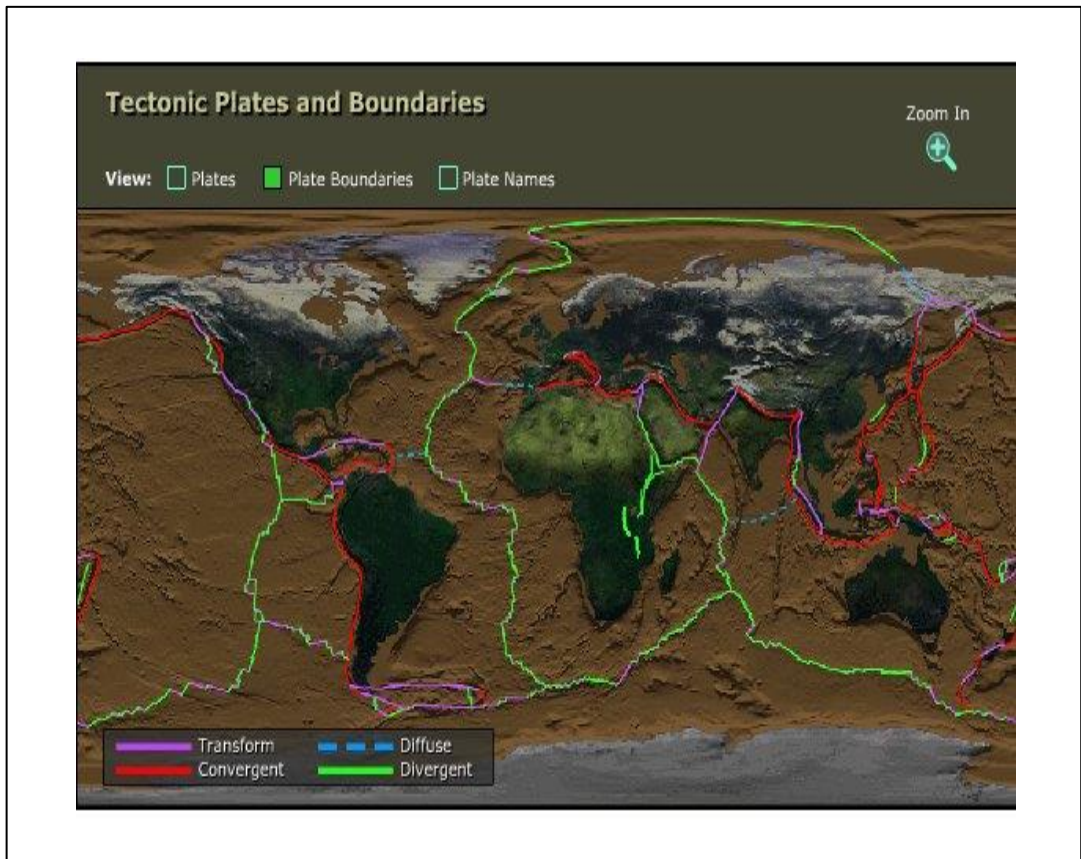
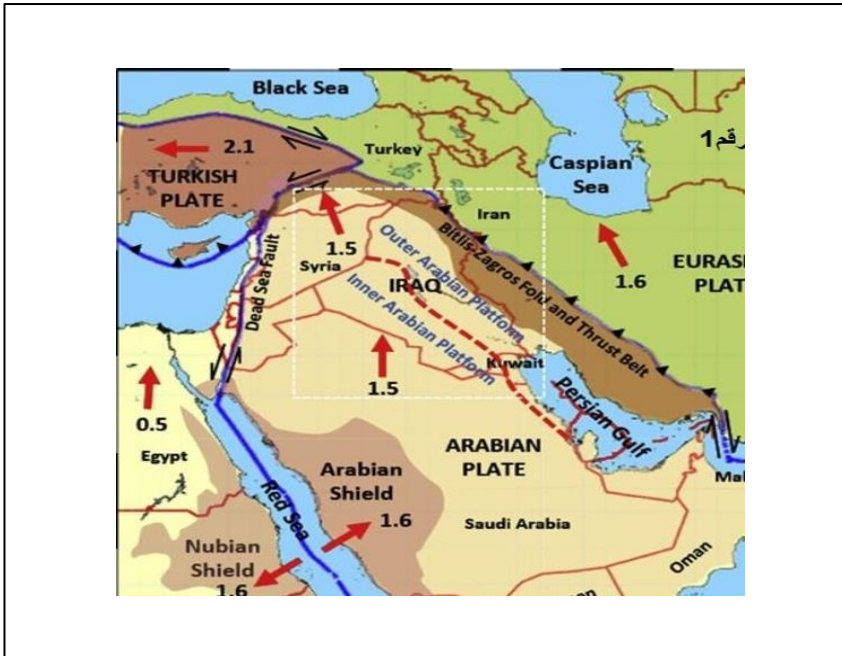
من المعلوم والمعروف في تشخيص وتثبيت الأحزمة الزلزالية في العالم، والذي تتبناه هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، والتي تمتلك تقنية الاستشعار الزلزالي حول العالم، وذلك لتقليل المخاطر والتحذير من عدم إقامة مشاريع استراتيجية، كحفرة الأنفاق، وشق الطرق السريعة، وإنشاء السدود العملاقة التي يمكن أن تشكل مخاطر كبيرة على حياة الألف من السكان والمدن القريبة من هذه الأحزمة. وكما هو معروف بالنسبة للخبراء في علم الزلازل في العراق وتركيا وإيران، بأن الحركة التكتونية للصفحة العربية، والتي تتحرك شمال شرق بفعل الانفتاح في البحر الأحمر بمقدار ٦, ١ سم سنوياً، وسلسلة الفوالق في بحر العرب وخليج عمان، تدفع بالصفحة العربية للتصادم مع الصفحة اليوراسية المتمثلة بإيران، ومع الصفحة الأنضولية المتمثلة بتركيا، والتي تم تثبيت الحزام الزلزالي، وعلى مدى قرن من الزمان، بكثافة النقاط التي تمثل بؤر الزلازل النشطة في المنطقة، وكما أرفقتها بالخرائط المكانية التي توضح مدى النشاط التكتوني في المنطقة. كما أن ما حدث من زلازل في المغرب بفعل حركة الصفحة الأفريقية شمالاً باتجاه الصفحة الأوربية الآسيوية بمقدار ٦, ٢ سم سنوياً، مُخلفاً زحزحةً قاريةً بمقدار ١٥ سم، لا علاقة له بالنشاط الزلزالي الذي حدث في تركيا.

كُلُّ الظواهر الجيولوجية لها تأثيراتٌ نسبيةٌ حسبَ حجمِ الكارثةِ ونوعيتها، لكن تزايدَ أعدادِ السدودِ في الأراضيِ التركيبةِ التي تمثلُ أخطرَ الأماكنِ تعرضاً لشدةِ الزلازلِ رغمَ بعدها عن الأزماتِ الزلزالية، كونِ الصفيحةِ الانضوليةِ صغيرةً نسبياً، مقارنةً بكلا الصفيحتينِ العربيةِ واليوراسيةِ والتي تبرزُ خطورتها بضغطِ كلا الصفيحتينِ التي سبقَ ذكرها على الصفيحةِ الأناضوليةِ، والتي تشهدُ فعلياً هزاتٍ أرضيةً يوميةً لكنها غير شديدة، ويمكنُ أن تكونَ شديدةً عندما تتجمعُ الاجهادات على صخورِ التكاوين الجيولوجيةِ الصلبة، وتحدثُ الهزاتُ الكارثيةُ بشكلٍ مفاجئٍ، وغير متوقعٍ، وبلغتِ علمِ الزلازلِ تتجاوزُ الدرجةِ السادسةِ على مقياسِ العزمِ الذي تطورَ عن مقياسِ ريختر. وتبقى على هذا الأساسِ إذا حدثت حركةٌ شديدةٌ نسبياً، وتصادمٌ قويٌّ، والذي يؤديُّ إلى انهيارِ السدودِ رغمَ أنَّ الجهاتِ الفنيةِ التي أنشأت هذه السدود، أخذت في حسابها، وهي غير غافلةٍ عن مواصفاتِ تحملِ الزلازلِ، ومعاملِ العزمِ الزلزاليِّ، وطبيعةِ صخورِ والتكاوين الجيولوجيةِ التي وقعَ الاختيارُ عليها من حيثِ الصلابة، وعدم تعرضها لحالاتِ الإذابةِ وكُلِّ العواملِ البتر وفيزيائيةِ.

وبالطبع، ولا سامح الله، العراق بعيد عن كوارثِ الزلازلِ، وعن أماكنِ الخطرِ باستثناءِ القصبات، والنواحي القريبة من حزامِ طية زاكروس، والمناطق المتاخمة للصفيحةِ الانضوليةِ في قضاء زاخو، ودهوك، والموصل، التي تقعُ على بعد ٧٠ كم من سدِّ أليسو التركي.

الاشكال المرفقة تبين اتجاه حركة الصفائح الارضية والاحزمة الزلزالية، ومواقع حدوث الزلازل.





تهديداتُ التنظيماتِ الإرهابيةِ على الإيزيديينَ والأقلياتِ في

العراق

Threats of terrorist organization against Yazidism and minorities in Iraq

الباحث: رakan حيدر عمر

أ.م.د طارق محمد طيب ظاهر

كلية العلوم السياسية /جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية /جامعة الموصل

المُلخّص:

التنوع الديني والإثني واللغوي والإيديولوجي والقومي هو سمة دائمة رافقت البشرية منذ العصور القديمة. وقد أثر هذا التنوع وتأثر بعوامل البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء. فالتنوع ليس مقتصرًا على الدول فحسب، بل يوجد أيضًا داخل الدولة الواحدة وحتى داخل المدينة الواحدة، حيث تُقسم غالبية سكان العالم إلى أغلبية وأقليات. ومع استمرار العديد من الدول في مواجهة الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية، فإن العلاقة بين الأغلبية الحاكمة والأقلية الخاضعة يمكن أن تتخذ أشكالًا متنوعة. فقد تظهر هذه العلاقة بشكل إيجابي من خلال منح هذه الأقليات بعض الحرية عبر اتفاقات تنظّم خصوصياتها، أو بشكل سلبي من خلال الاستبعاد والقمع وحتى الإبادة والتطهير القسري والاندماج القسري. وتزداد خطورة هذه القضية مع ظهور الجماعات الإرهابية المدفوعة بالأيديولوجيا التي تعارض هذه الأقليات، مما يؤدي إلى إبادة مستمرة واستهداف يتصاعد مع تزايد نفوذ هذه الجماعات. في هذا البحث، سنحاول تحديد طبيعة التهديدات التي تواجهها الأقليات في العراق مع بروز الجماعات الإرهابية.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، الإرهاب، الإبادة، التنوع.

Abstract:

The religious, ethnic, linguistic, ideological, and national diversity is a permanent characteristic that has accompanied humanity since ancient times. It has always influenced and been influenced by other elements of the internal and external environment. Because diversity is not limited to countries alone but also exists within a single state and city, most of the world's populations are divided into majorities and minorities. As many countries continue to experience political, security, and social instability, the relationship between the ruling majority and the governed minority can take various forms. Positively, this can manifest through granting these minorities a degree of freedom via agreements that regulate their specificities, or negatively through exclusion, repression, and even extermination, cleansing, and forced assimilation. This issue becomes even more dangerous with the emergence of ideologically driven terrorist groups opposing them, leading to continuous extermination and targeting that increases with the growing dominance of these groups. In this research, we will attempt to identify the nature of the threats faced by minorities in Iraq with the emergence of terrorist groups.

Keywords: minorities, terrorism, Genocide, diversity.

المقدمة

إنّ التنوع الدينيّ والعرقّي واللغويّ والطبقيّ والأيدولوجيّ والقوميّ هو صفةٌ دائمةٌ تلازمُ البشرية منذ القدم، وكانت ولا تزال تؤثر وتتأثر بالعناصر الأخرى للبيئة الداخلية والخارجية، ولأنّ التنوع لا يقتصرُ على الدولِ فحسب، وإنما داخل الدولة الواحدة والمدينة الواحدة، تُقسّمُ معظم شعوبِ دولِ العالمِ إلى الأغلبية والأقلية، ولأنّ الكثير من بلدانِ العالمِ لا تزالُ تمرُّ بعدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ والاجتماعيّ، فإنّ العلاقة بين الأغلبية الحاكمة والأقلية المحكومة قد تأخذ أشكالاً متنوعةً إيجابياً من خلال منح هذه الأقليات مساحةً من الحرية من خلال الاتفاقيات التي تنظّم خصوصيتها، أو سلباً من خلال الإقصاء والقمع وحتى الإبادة والتطهير والإندماج القسريّ، وهذه القضية تصبح أكثر خطورةً بظهور الجماعات الإرهابية المؤدلجة بالضدّ منها؛ فتتحوّل إلى إبادةٍ واستهدافٍ مستمر، يزدادُ بزيادة هيمنة هذه الجماعات، وسنحاولُ في هذا البحث التعرّف على ماهية التهديدات التي تعرضت لها الأقليات في العراق بظهور الجماعات الإرهابية.

أولاً: أهمية الدراسة: إنّ دراسة التهديدات للتنظيمات الإرهابية على الإيزيديين والأقليات في العراق لها أهميةٌ من الجانبين: العلمي - النظري، والعملي - التطبيقي، وأهمية ذلك تكمنُ في: الأهمية العلمية - النظرية: تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال قلة المصادر العلمية الأكاديمية بشكلٍ عامٍ حول هذا الموضوع؛ مما يجعله موضوعاً مهيباً للكثير من الدراسات والأبحاث والدخول في تفاصيله.

الأهمية العملية - التطبيقية: فضلاً عن الأهمية العلمية التي تتمتعُ بها دراسة التهديدات، تبرزُ الأهمية العملية للموضوع من خلال قضية الأقليات بشكلٍ عام، حيث تعدُّ تحدياً كبيراً ومعضلةً معقدةً لصانعي القرار والتوصيات والمقترحات التي ستخرجُ بها الدراسة قد تساهمُ في

صنع السياساتِ حولَ هذه الحالة، كما أنَّ البيانات والمعلومات والتحليلات التي تتناولها الدراسةُ يمكنُ أن تكونَ مراجعَ للفاعلينَ الدوليينَ في المنطقة، سواء كانت منظماتٌ غير حكوميةٍ أو وسائلَ إعلامٍ أو باحثون.

ثانياً: إشكاليةُ الدراسة: تتمحورُ إشكاليةُ الدراسةِ حولَ ماهيةِ التهديداتِ الإرهابيةِ التي تعرّضُ لها الإيزيديون والأقليات في العراقِ ومصادرها.

ثالثاً: فرضيةُ الدراسة: من أجلِ حلِّ الإشكاليةِ البحثيةِ التي تتمحورُ حولَ ماهيةِ التهديداتِ الإرهابيةِ التي تعرّضُ لها الأقلياتُ في العراقِ وتحديداً الأيزيديين، تبدأُ الدراسةُ من الفرضيةِ الآتية: هنالك علاقةٌ طرديةٌ بين حالةِ ضعفِ الاستقرارِ السياسيِّ والفشلِ الأمنيِّ، وتصاعدِ التطرفِ في العراقِ من جهة، وبين التهديداتِ الإرهابيةِ حيالَ الإيزيديينَ والأقلياتِ من جهةٍ ثانية، إذ كلّما تصاعدت حالةُ عدمِ الاستقرارِ السياسيِّ والأمنيِّ والاجتماعيِّ، ازدادت معها التهديداتُ تجاه هذه الأقليات.

خامساً: مناهجُ الدراسة: من أجلِ تحقيقِ أهدافِ الدراسة، وحلِّ إشكالياتها، والإجابةِ على تساؤلاتها، والتأكيدِ من صحةِ فرضيتها سيتم استخدامُ عددٍ من المناهجِ العلمية، وهي: منهجُ دراسةِ الحالة: سيكونُ هذا المنهجُ الأساسيُّ الذي سيتم الاعتمادُ عليه لدراسةِ حالةِ الإيزيديين من تلك التهديدات، وإعطاء نتائجها على بقيةِ الأقليات.

المنهج الوصفي: سيتم وصفُ التهديداتِ الإرهابيةِ ضد الإيزيديين والأقليات في العراقِ عن طريقِ المنهجِ الوصفيِّ كمنهجِ ثانوي.

حدودُ الدراسة:

الحدودُ المكانية: الحدودُ المكانية التي تغطيها الدراسةُ هي مناطقُ الأقلياتِ في العراقِ.

الحدودُ الزمانية: تعودُ في بداياتها إلى عام ٢٠٠٣ بعد تغييرِ النظامِ السياسيِّ وحالةِ ضعفِ الاستقرارِ السياسيِّ والأمنيِّ والاجتماعيِّ التي يمرُّ بها البلد منذ ذلك الوقت، على الرغمِ من أنَّ خطورةَ التهديداتِ تصاعدتُ في عام ٢٠١٤ بعد صعودِ الجماعاتِ الإرهابيةِ.

المبحث الأول

تنظيم القاعدة وتهديده على الإيزيديين والأقليات في العراق

المطلب الأول: تنظيم القاعدة: الأيديولوجيا والتأسيس

إبان الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، وتقسيم غالبية دول العالم بين المعسكرين، كانت تحكّم أفغانستان حكومة شيوعية حليفة للإتحاد السوفيتي، وعند قيام تمردٍ مسلحٍ ضد السلطة الحاكمة الموالية للسوفيت في عام ١٩٧٩ بدعمٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ تدخل الجيش السوفيتي إلى الصراع للدفاع عن الحكومة الأفغانية ضد التمرد المدعوم غربياً، استمرّ لمدة عشرة سنواتٍ حتى الانسحاب السوفيتي من البلاد عام ١٩٨٩^(١).

وعلى الرغم من إنّ ظاهرة "المقاتلين الأجانب" قديمةٌ إلا إنّ دخول المقاتلين من الدول الإسلامية والعربية وأبرزها: باكستان، والمملكة العربية السعودية إلى أفغانستان؛ لمحاربة الجيش السوفيتي تحت مسمى "الجهاد"، كانت أكبر حركةٍ للمقاتلين الأجانب حتى ذلك الوقت^(٢)، ومع الانسحاب السوفيتي دخل البلد حرباً أهليةً بين الطرفين (الحكومة - المجاهدين) استمرّ حتى سقوط الحكومة في عام ١٩٩٢، وعلى أثر ذلك انسحب قسمٌ من المقاتلين الأجانب، وعادوا إلى بلادهم الأصلية، وبقي القسم الآخر يمارس العمليات العسكرية، وانقسموا إلى مجاميع وتنظيماتٍ عديدةٍ ومنها جماعة "الطالبان" التي استولت على السلطة عام ١٩٩٦، و"تنظيم القاعدة" الذي أسسه أسامة بن لادن، وهو تنظيمٌ سلفيٌّ جهاديٌّ راديكاليٌّ يدعيّ إنه يسعى إلى وحدةٍ إسلاميةٍ وإعادة الخلافة الإسلامية، وتطبيق الشريعة، وأعلن معاداته للشيعية والصهيونية والولايات

(١) الأمم المتحدة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب: دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا ٢٠٢١)، ص ١٨ - ١٩.

المتحدة الأمريكية، وأيِّ نفوذٍ أجنبيٍّ في الأراضي الإسلامية^(١).

في تسعينيات القرن العشرين، وبداية الألفية الجديدة، وصلت السلفية الجهادية في صياغتها الجديدة، إثر التفاعل بين التيارين الوهابي - السلفي، والقطني - الإخواني إلى معادلة تمثل "مثلث الصراع" النظري المعرفي والعملي الجهادي، وهي: كفرانية النظم وجاهلية المجتمع والجهاد سبيلاً للتغيير، والمقصود بكفرانية النظم كما جاء في كتابات أيمن الظواهري، محاربة الحُكَّام المرتدين في الدول العربية والإسلامية الحاكمين بغير شريعة الإسلام، واستند في نظريته على "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"^(٢)، أمَّا بالنسبة لجاهلية المجتمع فيعني به تحميل الناس واجب البراءة من الحُكَّام وقوانينهم الوضعية، وأعوانهم من القوات الأمنية، وكلٌّ من يتعامل مع الحُكَّام، وبناءً على المبدئين السابقين فإنَّ الجهادَ المسلح، هو سبيل التغيير، أيَّ تغيير الأنظمة السياسية بالقوة والقتال، وأسس لهذا الإجتهد، سيد قطب، في كتابه "معالم في الطريق"^(٣).

تأسست "جماعة التوحيد والجهاد" عام ١٩٩٩، بقيادة الإرهابي الأردني الجنسية المكنى "أبو مصعب الزرقاوي" وهو (أحمد فضل نزال الخلايلة)، وهو أحدُ المقاتلين الذين تدرَّبوا ومارسوا العمليات الإرهابية في أفغانستان، وتلمذ على يد المنظر في التيار السلفي الجهادي محمد المقدسي (عصام البرقاوي)، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتغيير النظام السياسي؛ قاد التنظيم العديد من العمليات الإرهابية بقيادة الزرقاوي ضدَّ القوات الأمريكية والحكومة العراقية والشعب العراقي، ثم بايع الزرقاوي أسامة بن لادن، وحوَّل اسم "جماعة التوحيد والجهاد" إلى "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، أو "تنظيم القاعدة في العراق"، واستمرَّ التنظيم في أنشطته الإرهابية في البلد، ولم يتوقف حتى بعد مقتل الزرقاوي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ بغارة جوية

(١) Jami T. Forbes, The Revival of Al Qaeda, (Nation Defense University, JFQ 96, 2020), P. 86.

(٢) عباس راضي العامري، هل سيعود التطرف إلى العراق؟، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، ٢٠٢١)، ص ٢٤

- ٢٧.

(٣) المصدر نفسه.

أمريكية في محافظة ديالى^(١)، تطوّر التنظيم في العراق، ومع تأسيس جماعات إرهابية أخرى في البلد، ثم تشكيل مجلس ما يسمى بـ "مجلس شوري المجاهدين في العراق" ضمّ ثمانية جماعات إرهابية، ومنها تنظيم القاعدة، واختيار الإرهابي "أبو عمر البغدادي" أميراً له الذي تم حله تمهيداً لتأسيس تنظيم "دولة العراق الإسلامية" الذي أصبح فيما بعد "الدولة الإسلامية في العراق والشام"^(٢).

في السنوات العشرة الأولى من دخول تنظيم القاعدة إلى العراق (٢٠٠٣ - ٢٠١٣) كانت خطورته أكبر على العراق، إذ إن خطورته كانت تأتي من قوته البشرية والمالية والعسكرية، وهذه المقومات تم أضعافها كثيراً من قبل القوات الأمريكية في العراق والأجهزة الأمنية العراقية، لكن بعد عام ٢٠١١ استجمع التنظيم مرةً أخرى قوته مستفيداً من أحداثٍ عدة، فعلى الصعيد الدولي، الإنسحاب الأمريكي من العراق بشكل كلي، وترك فراغٍ أمنيٍّ واستخباراتيٍّ كبيرٍ برياً وجوياً^(٣)، وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً، حدوث انتفاضات الربيع العربي في الدول العربية، ولاسيما سوريا التي أثرت كثيراً على العراق، أمّا في الجانب المحلي فقد قام التنظيم باستغلال بعض الأفراد من المجتمع العراقي لتقوية وتثبيت وجوده، وزيادة أعداد عناصره ومناصره، فالتنظيم بطبيعته الاستراتيجية تسعى إلى استغلال الأزمات التي تمرُّ بها الدول والأنظمة والشعوب، والعراق مرّ بالكثير من الأزمات مثل: عدم وجود المساواة، وغياب العدالة الاجتماعية، وزيادة معدلات الفقر والأمية، والانقسامات الاجتماعية مع ضعف الهوية الوطنية، هذه الظروف استغلها التنظيم لتجنيد الشباب، وتعظيم نفوذه وزيادة خطابات الكراهية الطائفية، وكذلك ضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية في إفشال العمليات الارهابية، ولاسيما تلك التي كانت تستهدف

(1) United Nations: Security council. (S/RES/1822 / 30 June 2008).

٢ حيان نيوف، "مجلس شوري المجاهدين يعلن تأسيس إمارة إسلامية في العراق"، (موقع: العربية، ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٦)، تمت المراجعة في ١ / ٧ / ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:

<https://www.alarabiya.net/article/2006%2F10%2F15%2F28296>

(3) Ben Connable and Others, Weighing U.S. troop withdrawal from Iraq, (RAND Corporation, California, 2020), P. 4.

السجون، والتي أطلقت عليها معارك "كسر الجدران"^(١).

لكن تلك الظروف والأحداث جميعها كانت بمثابة سلاحٍ ذي حدين بالنسبة لتنظيم القاعدة في العراق، إذ إنَّ تلك التطورات الكبيرة جداً، كانت أكبر من يتم استيعابها واستغلالها بالشكل الصحيح من قبل التنظيم وقياداته وعناصره سواءً نظرياً أو عملياً فأنشَقَ منه منافسٌ جديدٌ أكثر قوةً وتنظيماً وعنفاً، ولهُ قدراتٍ أكبر على استغلال تلك الأزمات لصالحه، وهو تنظيمٌ داعش "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، واستقطبَ الكثير من قادة ومقاتلي تنظيم القاعدة إلى صفوفه لما كان يمتلكه من اهتمام وأضواء إعلامية محلية وإقليمياً وعالمياً وقوة عسكرية وأموال، بحيث أصبح بيئةً جاذبةً للإرهابيين من أنحاء العالم كافة^(٢)، والعامل الأخر الذي أضعف كثيراً تنظيم القاعدة، هو قتلُ زعيمه ومؤسسه أسامة بن لادن من قبل القوات الأمريكية في أفغانستان، في يوم الثاني من أيار / مايو عام ٢٠١١م^(٣)، وبسبب تلك الأحداث وغيرها مرَّ تنظيم القاعدة في العراق بفترةٍ من الضعف، لكنَّ وبحسب الخبراء المختصين في شؤون الأمن والجماعات الإرهابية، يبقى يشكلُ تهديداً خطيراً على المنطقة واحتمالية عودته إلى أنشطته الإرهابية محتملة، وذلك لجملةٍ من الأسباب الآتية^(٤):

من أبرز العوامل المساهمة في عودة أنشطة التنظيمات الإرهابية، هي انسحاب القوات الغربية من المنطقة، وتحديد الجيش الأمريكي، لاسيما بعد انسحابه من أفغانستان، وعودة حركة

(١) Jessica D. Lewis, Al Qaeda in Iraq, part 2, (Institute for the study war, Washington, 2013), P 7.

(٢) هشام الهاشمي، عالم داعش: من النشأة إلى إعلان الخلافة، (لندن: دار الحكمة، ٢٠١٥) ص ١٣٣ - ١٣٤.
(٣) فرانك غاردنر، "ما مصير تنظيم القاعدة بعد مقتل زعيمه؟"، مقال نشر في موقع (BBC NEWS عربي) بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠٢٢، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٨ / ١ / ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:

<https://www.bbc.com/arabic/world-62405843>

(٤) "هل سيعود تنظيم القاعدة"، تقرير نشر في موقع (الجزيرة نت) بتاريخ ٢١ / ٨ / ٢٠١٧، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٩ / ١ / ٢٠٢٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2017/8/21>

الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في أحداثٍ مثل: الربيع العربي قد تساعدُ التنظيمات الإرهابية على استغلالِ الوضع. تزايدُ خطاباتِ الكراهية بين المسلمين والشعوب والحكومات الغربية التي يتم استغلالها من قبل التنظيمات الإرهابية، والانتهاكات التي تحدث بين الطرفين كما حدث سابقاً في العراق، وتم استغلالها من قبل تنظيم القاعدة.

المطلب الثاني

تهديدات تنظيم القاعدة على الايزيديين والأقليات

أولاً - تهديدات تنظيم القاعدة على الأقلية الإيزيدية في العراق: خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣) كان تهديد تنظيم القاعدة يشكلُ أخطرَ تهديدٍ على الوجود الإيزيدي في العراق، لما كان يمتلكه التنظيم من قوةٍ ونشاطٍ في تلك الفترة، أي السنوات العشرة الأولى من بعد تغيير النظام السياسي، وحالة اللا استقرار التي دخلت فيها الدولة، سواءً من خلال الاستهداف المباشر من جرائم القتل والختف أو من خلال وسائل التحريض والكراهية، وتسببه في الهجرة والنزوح في مناطق الايزيديين وتأثيره على الجوانب الاقتصادية والخدمية والاجتماعية.

١ - التحريض وخطابات الكراهية: يعد تنظيم القاعدة من أخطر التهديدات الإقليمية على الايزيديين على الصعيد الأمني، من خلال استهدافه مناطق الايزيديين في محافظة نينوى، وخطورته تكمن في ايديولوجيته الارهابية المتطرفة، هذه العقيدة استهدفت الايزيديين من جانبين: الأول كونهم ايزيديين، ووصفهم بـ "الكفار والمرتين"، والثاني كونهم مواطنين عراقيين، ثم سيأتي تنظيم داعش لاحقاً لإبادة الايزيديين على نفس العقيدة، وكلا التنظيمين استندوا على الكتابات والخطابات السابقة المتركمة.

٢- جرائم القتل والخطف: ليست هنالك احصائيات رسمية عن عدد ضحايا الجرائم الإرهابية الفردية التي استهدفت الايزيديين على أساس الهوية، من خلال تهديد وخطف وقتل الطلبة والسواق والعامل ومنتسبي القوات الأمنية من الايزيديين، لكن من المؤكد إنها بالمتات، أما هجمات القتل الجماعي الممنهج في هجوم إرهابي واحد بواسطة أربعة صهاريج مفخخة على مجمعي القحطانية والجزيرة / قضاء بعاج / محافظة نينوى في يوم ١٤ / ٨ / ٢٠٠٧، قتل تنظيم القاعدة ٣١٢ ايزيدياً، وأكثر من ٧٠٠ جريح ومفقود، نسبة كبيرة منهم من النساء والأطفال وكبار السن، فضلاً عن تدمير الآلاف من المنازل السكنية والمحلات التجارية^(١)، وفي يوم ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٧، قتل ٢٤ عاملاً ايزيدياً كانوا يعملون في معمل نسيج في مدينة الموصل^(٢).

٣. الهجرة والتغيير الديموغرافي: بسبب تلك الجرائم والخطورة التي كان يشكلها التنظيم على مناطق الايزيديين، مع ضعف مؤسسات الدولة، وإنعدام الخدمات الأساسية في تلك المناطق؛ نزح الكثير من المزارعين من القرى من أطراف مدينة سنجار، وناحية القحطانية، في الفترة بين (٢٠٠٣-٢٠١٤) وتركوا أراضيهم وقراهم، ولجأ الآلاف من الأشخاص إلى خارج البلد.

ثانياً - تهديدات تنظيم القاعدة على الأقلية المسيحية في العراق: المسيحيون في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإلى الآن يواجهون جملة من التهديدات الاقليمية والمحلية الخطيرة التي تهدد بقاءهم في البلد، هذه التهديدات وبالاستناد على آراء قادة المسيحيين الدينيين يمكن تلخيصها بما يأتي^(٣):

(١) ابراهيم تمري، انفجارات الإبادة (نينوى: دار لينا للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢)، ص ٢٥-٢٧.

(2) Chris Chapman, Improving security for minorities in Iraq, (Minority rights group international, 2012), P.3.

(٣) أسامة مهدي، البطيريك ساكو: هذه مآسي مسيحيي العراق وضحاياهم بالأرقام، (تقرير منشور في موقع www.elaph.com، بتاريخ ٢٤ / ٩ / ٢٠٢٣)، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٠ / ٢ / ٢٠٢٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط التالي:



١- التحريضُ وخطاباتُ الكراهية: بدأت التهديداتُ الخطيرةُ على وجودِ المسيحيينَ ومستقبلهم في العراقِ مع الاحتلالِ الأمريكي للعراقِ في عام ٢٠٠٣، ليس من قبلِ تنظيمِ القاعدةِ فحسب، بل على نطاقٍ واسع، ومن قبلِ جميعِ الجماعاتِ الإرهابيةِ والمسلحينِ المناهضينِ للوجودِ الأمريكيِّ في العراقِ، إذ تم التحريضُ على المسيحيينَ على إنَّ الاحتلالَ الأمريكي للعراقِ، هو غزو صليبي - مسيحي لدولةٍ عربيةٍ مُسلمة، لذلك فإنَّ مقاومةَ القواتِ الأمريكية شملتِ المسيحيينَ العراقيين، وتم استهدافهم على أساسِ الهويةِ الدينية، فضلاً عن إنهم أهلُ الذمةِ ويجب عليهم دفع الجزية^(١).

٢- جرائمُ القتلِ والخطف: بالاستنادِ على تلكِ الخطاباتِ التحريضيةِ التي وجهت لهم، ارتكبت الكثير من جرائمِ القتلِ والخطفِ والتهديدِ الجماعيِّ والفرديِّ بحقِ المسيحيينَ من قبلِ الجماعاتِ المتطرفة، ومنها: تنظيمِ القاعدة، وشملت تلكِ الجرائمُ حتى تفجيرِ الكنائسِ وقتلِ القساوسة، فبحسبِ المصادرِ تقدَّرُ عددُ الضحايا من سنة ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٨، بنحو (١٢٠٠) شخص مسيحي^(٢).

٣- الهجرة والتغيير الديموغرافي: المسيحيون من أكثرِ الأقلياتِ العراقيةِ التي تعرضتْ إلى انتهاكاتِ النزوحِ والتهجيرِ والتغييرِ الديموغرافيِّ في مناطقهم، والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم، وتدميرِ الكنائسِ والتراثِ الدينيِّ والاجتماعيِّ سواء كان في محافظةِ بغداد أو نينوى أو كركوك أو البصرة، فحتى عام ٢٠٠٣ كان عددهم في العراقِ نحو مليون ونصف المليون، وحالياً أقل من نصفِ مليون، وبذلك خلال عقدين من الزمن أكثر ٨٠٪ منهم لجأوا إلى خارجِ البلد، و ٥٠٪ من الباقين نازحينَ داخلِ البلد، فضلاً عن الاستيلاء على (٢٣،٠٠٠) عقارٍ وتفجيرِ ٨٥ كنيسة.

<https://elaph.com/web/news/2023/09/1516043.html>

(1) United Nations, Assistance Mission for Iraq, Human Rights Report, 2009, P.P 2 -3.

(٢) اسامة مهدي، مصدر سبق ذكره.

ثالثاً – تهديداتُ تنظيم القاعدة على أقلّيتي الصابئة المندائيين والكاكائيين في العراق: على الرغم من إنّ الصابئة المندائية ديانةً مستقلةً معترفٌ بها في الدستور العراقيّ النافذ على عكس الكاكائية التي لا يعترفُ بها لحد الآن على إنها ديانةٌ قائمةٌ بذاتها، لكن بعد عام ٢٠٠٣ تعرضت الأقليتان تقريباً إلى نفس التهديدات والجرائم والانتهاكات والتحرّيس وخطابات الكراهية الخطيرة من قبل الجماعات الإرهابية (القاعدة وداعش)، وبسبب هذه التهديدات الإقليمية والمحلية الخطيرة؛ لم يبقى من الصابئة المندائيين سوى نحو (١٥,٠٠٠) شخص بعد أن كان عددهم يقدرُ بنحو (١٠٠,٠٠٠) شخص قبل عام ٢٠٠٣^(١)، وهم كغيرهم من الأقليات دفعوا الكثير من الضحايا من خلال الاستهدافات المستمرة التي تلاحقهم من دون وجود سياساتٍ واستراتيجياتٍ وطنيةٍ أو دوليةٍ لحمايتهم من الاندثار، أمّا بالنسبة للكاكائيين فهم أيضاً يتعرضون إلى نفس المخاطر من قتلٍ وتهجيرٍ وتفجيرٍ المزارات وخطابات الكراهية، فضلاً عن انعكاسات النزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على مناطقهم، من انعدام الخدمات وفرص العمل^(٢).

رابعاً – تهديداتُ تنظيم القاعدة على أقلّيتي الشبك والتركمان في العراق: الشبك والتركمان أقلياتٌ مسلمةٌ تتعرضُ إلى تهديداتٍ من قبل التنظيمات الإرهابية الإقليمية (القاعدة وداعش)، التركمان أقلّيةٌ قوميةٌ تمتلك لغةً وثقافةً خاصةً بها، لكنها من الناحية المذهبية متوزعةً بين الشيعة والسنة، لذلك أصبحت ضحية الحرب الطائفية منذ عام ٢٠٠٣، ودخول الجماعات الإرهابية، وخصوصاً قضاء تلعفر والبلدات والقرى التركمانية في أطراف الموصل التي تعرضت إلى الكثير من انتهاكات التهجير لأكثر من مرة، وجرائم القتل والخطف والتفجيرات، أمّا محافظة كركوك والتي هي المنطقة الرئيسة لهم، هي الأخرى تعاني منذ عام ٢٠٠٣ من النزاع بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، كلُّ هذه المشكلات استغلّتها الجماعات الإرهابية

(1) European Parliament, Minorities in Iraq: Pushed to the brink of existence, (Brussels, 2015), P.P 3 – 6.

(2) Saad Saloum, Saad Salah and Majid Hassan, Political participation of minorities in Iraq, (Masarat Foundation, Baghdad, 2015), P.P 37 – 41.

الاقليمية؛ لاستهدافهم بشكلٍ مستمرٍ وتهديد وجودهم في العراق، وكذلك الحال بالنسبة لأقلية الشبك التي تقطنُ معظمُ ابنائها في مناطق النزاع بين بغداد وأربيل، ويدورُ الصراع ليس على مناطقهم فحسب، بل وحتى على هويتهم، وهي الأخرى تعرضت للكثير من الجرائم الإرهابية والانتهاكات^(١).

(1) Saad Salloum, Minorities in Iraq, (Masarat Foundation, Baghdad, 2014), P. 27.

المبحث الثاني:

تهديدات تنظيم داعش على الايزيديين والأقليات في العراق

المطلب الأول

تنظيم داعش الإرهابي.. الأيديولوجيا والتأسيس

تنظيمُ داعش هو أخطرُ التهديداتِ الإقليمية التي واجهها الأقلياتُ في العراق وسوريا، ووصلت خطورتهُ إلى العالمية في ذروة قوته في الأعوام الثلاثة الأولى من إعلانه (٢٠١٤-٢٠١٧) لارتكابه جرائم كثيرة في مناطقٍ مختلفةٍ من العالم، ولأنَّ العراق وسوريا كانا المعقلَ الرئيسَ للتنظيم، والأقليات هم الحلقةُ الضعيفةُ في هذين البلدين، كانوا صيداً سهلاً لوحشية التنظيم، وتحديدًا الايزيديين، وفيما يخصُّ رسالة تنظيم داعش وَايديولوجيته واستراتيجياته وهيكلته، فإنه قبل انفصاله عن تنظيم القاعدة وإعلانه الرسمي في يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٣، مرَّ تنظيمُ داعش بالعديد من المراحل في أكثر من عقدٍ من الزمن (٢٠٠٣-٢٠١٤)، وخضع كثيراً للظروف والأوضاع الداخلية في العراق والإقليمية والعالمية أيضاً، وتغير أكثر من مرة تسميته وهيكلته وقادته وحتى أهدافه وَايديولوجيته، من "جماعة التوحيد والجهاد" التي أسَّسها أبو مصعب الزرقاوي إلى "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" بعد مبايعة الزرقاوي لأسامه بن لادن عام ٢٠٠٤، مروراً بعمليات التحالف والدمج مع غيرها من التنظيمات الارهابية تحت تسمية "مجلس شوري المجاهدين" تمهيداً لتأسيس "تنظيم دولة العراق الإسلامية" بعد مقتل أبي مصعب الزرقاوي عام ٢٠٠٦، واختيار أبو عمر البغدادي زعيماً للتنظيم^(١)، ثم وصولاً إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام- ISIL" في عهد أبي بكر البغدادي الذي تولى رئاسة التنظيم بعد أبي

(1) United Nations, Human Rights Council, Report of the independent international commission of inquiry on the Syria Arab Republic, 14 November 2014, HRC /CRP/ISIS, P 3.

عمر البغدادي عام ٢٠١٠، وتغيير اسمه مرةً أخرى إلى "الدولة الإسلامية - IS" في حزيران/يونيو ٢٠١٤، أما تسمية "داعش - Daash - ISIS" فهو مصطلحٌ أطلقت عليه الإدارة الأمريكية لاعتباراتٍ تتعلق بالشرعية حتى لا يكون مصطلح الدولة بمثابة اعترافٍ بالتنظيم وبدولته المزعومة^(١).

أولاً - رسالة داعش وجذوره الفكرية وأيديولوجيته: كان لتنظيم داعش رسالته العالمية متأتية من أيديولوجيته وجذوره الفكرية مروراً بالمراحل التي مرت بها، والتطورات والاجتهادات التي خضعت لها، وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين، وما أضاف لها منظري التنظيم.

١ - رسالة داعش: تنظيم داعش كان في رسالته المزعومة يسعى إلى إقامة ما تسمى "دولة الخلافة الإسلامية" بمنهج السلفية الجهادية الراديكالية المتشددة، وعلى اختلاف بعض التنظيمات الإرهابية الأخرى، مثل: حركة الطالبان التي تسعى إلى إقامة إمارة إسلامية ضمن حدود أفغانستان، وتنظيمات إقليمية أخرى تحارب "العدو البعيد" أي الأنظمة الليبرالية والشيوعية، أو التي تحارب الحكومات والنظم العربية "العدو القريب"، تنظيم داعش جاء برسالة عالمية وهاجم الجميع، القريب والبعيد في آن واحد، وأعلن في خطابه عن عالمية الدولة الإسلامية وهاجم الكثير من العواصم والمدن الغربية في عمليات ما تسمى "الذئاب المنفردة"، في المقابل واجهت هذه الخطابات والأفعال ردوداً استنكارياً وشجباً من المسلمين، وكذلك المسؤولين والمؤسسات الدينية في الغرب^(٢)، وظهر هذا التحول في خطابه وفي تغيير اسمه من "الدولة الإسلامية في العراق والشام" إلى الدولة الإسلامية.

٢ - الجذور الفكرية لداعش: ينتمي تنظيم داعش فكرياً إلى (السلفية الجهادية)، والفكر السلفي في إطاره العام يعودُ بدايةً ظهوره إلى فقه رابع المذاهب أو الأئمة الفقهية عند أهل السنة

(1) Faisal Irshaid "Isis, Isil, IS or Daesh? One group many name", (BBC NEWS, 24 June 2014), Retrieved 11 / 1 / 2024.

(2) The Carter Center, (Overview of Daesh's online recruitment propaganda magazine Dabiq, Atlanta, 2015), P 11.

والجماعة " الحنابلة أو الفقه الحنبلي " لمؤسسه أحمد بن حنبل (٧٨٠ - ٨٥٥م) في بغداد، وعلى الرغم من قلة انتشار هذا المذهب بين المسلمين وإندثاره في العديد من المناطق إلا إنه كان لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٦٣ - ١٣٢٨) دورٌ كبيرٌ في إحيائه، ثم إن نهضته في القرن الثامن عشر تعودُ إلى محمد بن عبد الوهاب / الوهابية (١٧٠٣ - ١٧٩١) وقيام محمد بن سعود، مؤسس الدولة السعودية الأولى، بدعم الدعوة الوهابية ومناصرتها، أمّا في القرن العشرين، فكان للمنظر الإسلاميّ المصريّ سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (١٩٠٦ - ١٩٦٦) دورٌ مباشرٌ وكبيرٌ في ظهور جميع الحركات السلفية، ومنها السلفية الجهادية التي هي المظلة الفكرية لجميع الجماعات الإرهابية المتشددة، ومنها القاعدة وداعش من خلال مؤلفاته الكثيرة، وأبرزها "معالم في الطريق" التي صدرت في عام ١٩٦٤، وكان متأثراً بحسن البناء مؤسس جماعة إخوان المسلمين، وأبي الأعلى المودودي، ثم في المرحلة الأخيرة شخصيات مثل: أبو بكر ناجي في كتابه "إدارة التوحش"، وأبو محمد المقدسي، وأبو عبد الله المهاجر الذي يعدُّ المفكر المباشر لتنظيم داعش^(١)، لكن في المقابل هناك آراء تنفي الصلة بين السلفية المعاصرة والحنابلة على أنهم طائفة تكفيرية شاذة بعيدة عن مذهب أحمد بن حنبل^(٢).

٣- آيديولوجيا داعش: الحركة السلفية بشكل عام تعني "العودة إلى السلف الصالح - الصالحون هم من عاشوا في القرون الثلاثة الأولى للإسلام"^(٣)، وباستثناء بعض الإمارات الإسلامية، مثل: إمارة الطالبان في افغانستان، وبعد تفكك الدولة العثمانية في عام ١٩٢٣، يعدُّ داعش

(١) جيم موير، "تنظيم الدولة الإسلامية القصة الكاملة"، تقرير نشر على موقع (عربي BBC NEWS) بتاريخ ٢٧ / ٤ / ٢٠١٦، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٠ / ١ / ٢٠٢٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160427_islamic_state_group_full_story

(٢) ينظر: مصطفى حمد وعليان الحنبلي، الحنابلة والأختلاف مع السلفية المعاصرة، (دار النور المبين للدراسات والنشر، عمان، ٢٠١٣).

(٣) عباس راضي العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

أول تنظيمٍ يتمكنُ من التحولِ من الدولة الإسلامية الافتراضية الرمزية إلى دولةٍ واقعيةٍ على الأرضِ تحكُمُ مساحاتٍ واسعةً من الأراضي، وملايين من البشر، على الرغمِ من إنه لم يحصل على أيِّ اعترافٍ رسميٍّ سوى من قبلِ بعضِ التنظيماتِ الإرهابيةِ المماثلة، وعلى الرغمِ من إن ايدولوجيةِ داعشِ كانت تتبعُ السلفيةِ الجهاديةِ التي تتبعها الكثير من التنظيماتِ والجماعاتِ الراديكاليةِ المتطرفة بما فيهم تنظيم القاعدة في العراق، الذي يُعدُّ النواة الأولى لتنظيم داعش إلا إنَّ التنظيمَ الجديدَ أسَّسَ لنفسه عقيدةً جديدةً خاصةً به أكثرَ تطرفاً وعنفاً ودمويّاً متمثلةً بشكلٍ أساسيٍّ في أفكارِ ونظرياتِ "أبو عبدالله المهاجر" ومؤلفاته مثل "مسائل في فقه الجهاد"، وظهر ذلك التشدد والصلابة واضحاً في استراتيجية داعش الجديدة، والطفرة من التنظير إلى العملِ ومعاداة الجميع، وتبريرِ مختلفِ أنواعِ الجرائمِ بحقِ الآخرين المختلفينَ عنه ولاسيما الايزيديين^(١).

ثانياً: المنهج العمليُّ وإعلانُ تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) عام ٢٠١٤: على الرغمِ من أنَّ الانفصالَ عن تنظيم القاعدة والإعلان الرسميِّ لتنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) كان في نيسان / أبريل عام ٢٠١٣ إلا إنه ظلَّ تنظيمًا افتراضياً ولم يكن له سلطةٌ على الأرضِ، كما إنه لم يكن بتلك القوة والتأييد الجماهيريِّ والنخبويِّ، ولا اهتمام إقليميٍّ ودوليٍّ، فكان التنظيمُ لا يزالُ يمرُّ بمرحلةِ البناءِ وتقويةِ التنظيمِ نفسه من الداخلِ تمهيداً لاستغلالِ أيِّ وضعٍ جديدٍ يكونُ فيه قادراً على الظهورِ على الساحةِ بشكلٍ فعليٍّ ولم يقاومه أيُّ قوة، فكانت ساحاتُ الاعتصامِ التي قادها الحراك السنِّيُّ في العراقِ وتحديداً في محافظة الأنبار، وتأزم العلاقة بين القوى السياسية والاجتماعية السُّنية، والحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي بيئةً مناسبةً لجميعِ التنظيماتِ الإرهابيةِ الراديكاليةِ لتقديمِ نفسها على أنها المنقذُ للمكونِ السنِّيِّ من سياساتِ الاقصاءِ والتهميشِ التي تمارسها السلطةُ السياسية^(٢)، وعلى الرغمِ من وجودِ العديدِ من التنظيماتِ

(١) محمد ابو رمان، مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف، (عمان: فريدريش ايربت، ٢٠٢٠)، ص ٩ - ١٢.

(2) Muhammad Abu Rumman, The future of ISIS: Strengths and weaknesses, (Friedrich Ebert Stiftung, Amman, 2020) P.P 11 - 12.

الأخرى في الساحة، ومنها "الإخوان المسلمين" و "الحركة النقشبندية" و "القاعدة" وغيرها من الحركات والجماعات الإسلامية السنية، كانت لتنظيم داعش استراتيجياتٌ دعائيةٌ وإعلاميةٌ وفكريةٌ مختلفةٌ ومتطورةٌ استغلت تلك الأوضاع لصالحه أفضل استغلال^(١).

أمّا في الجانب الآخر من الحدود الغربية العراقية، فكانت سوريا تمرُّ بحربٍ أهليةٍ بين الحكومة والمعارضة، في ذروة تلك الأحداث التي كانت تمرُّ بها سوريا في بداية عام ٢٠١٢ توجّهت إليها التنظيماتُ المسلحةُ الشيعيةُ من جهة، والسنيةُ من جهةٍ أخرى، ومنها تنظيم القاعدة الذي كان لا يزال في ذلك الوقت يضمُّ دولة العراق الإسلامية بقيادة أبي بكر البغدادي، الذي أرسل مجموعةً من قادة التنظيم للقتال ضد الحكومة السورية، وعلى رأسهم أبي محمد الجولاني* الذي رفض بعدها الانضمام إلى تنظيم داعش والانفصال عن قاعدة الجهاد العالمي بزعامة إيمن الظواهري، ونفي ما أعلنه أبو بكر البغدادي^(٢).

عمل تنظيم داعش خلال تلك الفترة على تحقيق جميع استراتيجياته التنظيمية والتعبوية والمالية والعسكرية على النحو الآتي^(٣):

١ - التمويل الذاتي عن طريق آبار النفط والحبوب والممتلكات العامة التي حصل عليها في شرق سوريا، فضلاً عن الفدية والمبالغ التي كانت تحصل عليها من عمليات الخطف، أمّا في الجانب العراقي استغل ضعف المؤسسات الأمنية، وكان يفرض اتاوات على التجار ورجال الأعمال والمشاريع العامة والخاصة، وكذلك التبرعات التي كانت يحصل عليها من أتباعه وغيرها من المصادر.

(١) يحيى الكبيسي، الأنبار: الحوار بفوهات البنادق، (دوحة: مركز جزيرة للدراسات، ٢٠١٤)، ص ٢-٤.

*أبو محمد الجولاني (أحمد حسين الشرع) هو سوري الجنسية من مواليد ١٩٨١ كان مقاتلاً في تنظيم القاعدة منذ عام ٢٠٠٣ ثم أصبح القائد الأعلى لتنظيم "جبهة النصرة" التي تحول لاحقاً إلى "هيئة تحرير الشام" برئاسة الجولاني.

(2) Robert S. Ford, The Syrian civil war: A new stage, but is the final one, (Middle East Institute, Washington, 2019), P.P 3 – 4.

(3) "The Jihadi threats: ISIS, AL Qaeda, and beyond", (United States Institute of Peace – Wilson Center, Washington, 2016 – 2017), P. 11.

٢ - تنظيم صفوفه وتجنيد أكبر عددٍ من المقاتلين والقادة، لاسيما الذين هربوا من السجون العراقية، وقدموا الطاعة للبغدادي، والعمل بأسلوب الترغيب لكسب أكبر عددٍ من المؤيدين في المناطق السنية في محاولةٍ لكسب الشرعية الشعبية.

٣ - تدريب المقاتلين وتجهيزهم بالأسلحة والمعدات الحربية عن طريق المجلس العسكري الذي أسسه التنظيم، والذين كان يضم مجموعة كبيرة من قادة التنظيم الذين يمتلكون خبرة قتالية ميدانية ما تسمى (الكتيبة الانغماسية) الذين يهاجمون الثكنات العسكرية، ويسيطرون على المناطق؛ لتهيئة الطريق لتحرك القسم الثاني من المقاتلين في تلك المناطق، يطلق عليهم (الخلايا)، ويمسكون الأرض بعد السيطرة عليها من قبل "الانغماسيين".

في خضم تلك الأوضاع من تقوية تنظيم داعش من جهة، وضعف مؤسسات الدولة العراقية العسكرية والأمنية من جهة أخرى، وإتساع الفجوة بين مكونات شعبه الرئيسة؛ دخل البلد في أزمة سياسية متمثلة في تداول السلطة، فبعد شهرين من إجراء الانتخابات البرلمانية، وتحديداً في ١٢ / ٥ / ٢٠١٤ فشلت الأحزاب والكتل السياسية في تشكيل الحكومة، ووقفت القوى السنية أمام محاولات رئيس الوزراء نوري المالكي لتولي الرئاسة للولاية الثالثة على التوالي، وفي هذه الظروف كان تنظيم داعش يحقق نجاحات ميدانية في أكثر من منطقة ومنها مدينة الموصل، ثاني أكبر مدن البلاد بعد العاصمة بغداد، إذ سقطت تحت سيطرة التنظيم خلال أربعة أيام فقط من تحركه، وتحديداً في يوم ١٠ حزيران / يونيو ٢٠١٤، ثم توالى سقوط المحافظات والمدن ومنها: صلاح الدين، والأنبار، وأجزاء من ديالى وكركوك، وصولاً إلى حزام بغداد، وبذلك أصبحت ٢٨٪ من مساحة العراق، و ٣٠٪ من مساحة سوريا، وملايين من سُكّان البلدين تحت سلطة التنظيم ونزوح وهجرة ملايين آخرين، ليعلن التنظيم دولته على الأرض بخلافة أبي بكر البغدادي في (الجامع الكبير) في مدينة الموصل الذي اتخذ التنظيم عاصمةً له، وذلك في يوم ٢٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤^(١).

(1) European Parliament – Policy department, (The financing of the Islamic State in Iraq and Syria (ISIS), Strasbourg, 2017), P.P 6 – 8.

المطلب الثاني

تهديدُ تنظيم داعش على الأقليات في العراق

بعد سيطرة تنظيم داعش على تلك المناطق من شمال وغرب البلد، بقيت المناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، ومنها مناطق الايزيديين في محافظة نينوى (سنجار، شيخان، بعشيقه، تلكيف) المحادية تحت سيطرة قوات حرس الإقليم الكردية (البشمركة) وجهاز أمن الإقليم (أسايش)، وعلى الرغم من المخاطر التي كانت تحوم حول الأقليات الدينية من الايزيديين والمسيحيون والشيعة في تلعفر وغيرها من مناطق نينوى من المنهج التكفيري للتنظيم، وتغيير استراتيجية التنظيم من الترغيب إلى التهيب وإرتكابه الجرائم البشعة بحق منتسبي القوات المسلحة العراقية وطرده للمسيحيين والاستيلاء على ممتلكاتهم، ثم هجومه على مدينة تلعفر، وجرائم القتل والختطف والاعتصاب التي ارتكبتها باعتبارهم (روافض) لشريعة الخلافة الإسلامية^(١)، بقيت مناطق الايزيديين في وسط كل تلك المخاطر دون خطة أمنية لحمايتهم حتى يوم ٣ / ٨ / ٢٠١٤ عندما شنّ التنظيم هجوماً واسعاً على ناحية القحطانية وقضاء سنجان، وسبقها بيوم سقوط ناحية الزمار تحت سيطرته بعد التخلي عنها من دون قتال من قبل القوات الكردية العسكرية والأمنية؛ ليوافق قرابة نصف مليون مدني مصيره تحت سيطرة التنظيم الإرهابي والذين كانوا يعتمدون على تلك القوات في حمايتهم^(٢)، وهنا كانت تكمن الصدمة والانهار النفساني الذي حال دون مقاومة شعبية في مواجهة التنظيم سوى في مجمعي العدنانية

(١) "داعش يسيطر على تلعفر وأبناء عن عمليات قتل جماعي"، (نقير نشر على موقع الحرة بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠١٥)، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٧ / ١ / ٢٠٢٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/iraq/2014/06/16>

(2) "The shocking Kurdish role Iraq,s Yazidi genocide", (The Cardle, 24 / 8 / 2023), Retrieved: 17/ 1 / 2024, <https://new.thecardle.com> .

والجزيرة في ناحية القحطانية، إذ قاوم السُّكَّانُ المدنيون قرابة خمسة ساعاتٍ فقط، وخلال أقل من يومٍ واحدٍ سيطرَ التنظيمُ على كلها باستثناء جبلِ سنجار، الذي نزحَ إليه السُّكَّانُ، ثم بعدها وتحديداً في يوم السادس من الشهر نفسه، سقطت ناحية بعشيقه وتلكيف، ومناطق أخرى في سهل نينوى^(١).



الخريطة رقم (١) مناطق تواجد الايزيديين في محافظة نينوى

١ - الإيزيديون في أيديولوجيا داعش وخطاباته: بعد سيطرة تنظيم داعش على سنجار، نشر عددٌ من المواد الإعلامية عن طريق مؤسساته ومجلاته ووكالاته المختلفة، يُعلنُ فيها سيطرته على المنطقة، وحاوَلَ فيها في الأيام الأولى عدمَ إظهارِ نواياه الحقيقية تجاه الإيزيديين، وبعثوا دعواتٍ إليهم للنزولِ من الجبلِ والعودةِ إلى المجمعاتِ والقرى التي سيطرَ عليها التنظيم، لأنها آمنةٌ مستقرةٌ والاييزيديون سوف يعيشون مع إخوانهم من شعوبِ الدولة الإسلامية بنفسِ الحقوقِ والواجباتِ مع شرطِ تخليهم عن ديانتهم واعتناقهم للإسلام، ولكنهم فشلوا

(1) Valeria Cetorelli and Sareta Ashraph, A demographic documentation of ISIS attack on the Yazidi village of Kocho, (The London School of Economic and Political Science, London, 2019), P.P 7 – 8.

في هذه المحاولات، لأنَّ الايزيديين كانوا على درايةٍ بأهدافهم الخفية وراء هذا النوع من الدعوات، وجاء ذلك في تقرير فيديو نشره أعلامُ التنظيم في "ولاية نينوى" بعد دخوله إلى سنجار، وجاء في مقدمة التقرير تعريفُ الديانة الايزيدية والشعبُ الايزيدي ومعتقداتهم وتسميتهم وجغرافيتهم وعبادتهم لـ إله الشر، كما ذكّر أنَّ الايزيديين "طائفةٌ من الكفار الأصليين"، والكثير من الاعتقاداتِ الخطيرة التي أُصقّت بالايديين، وتراكت منذ مئات السنين، وأسهم في تدوينها مؤخراً مؤرخون عراقيون وعرب^(١).

استندَ تنظيمُ داعش على تفسيره وتأويله لعددٍ من الآياتِ القرآنية فيما تسمى "بغزوة سنجار" حسب تعبيره، وعلى الكثير من التراثِ الفكريِّ السلفيِّ الجهاديِّ واجتهاداتِ وأفكارِ شيوخه، وجاء ذلك في العدد الثاني للمجلة الإلكترونية للتنظيم التي كانت تصدر باسم "دابق" قبل إغلاقها في عام ٢٠١٦، كما أنَّ مقاتلي داعش وأمرأه وشيوخه يرددون الكثير من الآياتِ القرآنية والأحاديث النبوية عند دخوله إلى سنجار عن طريق الفيديوهات والمقاطع الصوتية، التي نشرتها مؤسّساته ومجلاته الإعلامية، ومنها "وأقتلوهم حيث ثقتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم..."^(٢)، هذه الآية وغيرها كانت المبررُ الشرعيُّ الذي استخدمه التنظيم في عمليات القتل الجماعيِّ، أمّا عملياتُ الخطف للنساءِ وبيعهنَّ واغتصابهنَّ فجاء عن طريق الفتاوى التي أصدرها مفتيِّ وشيوخُ التنظيم في المنشورات التي جاءت بها مجلة "دابق"، ومنها ما جاء في العدد التاسع عام ٢٠١٥، بالاستنادِ على الآية الخامسة من سورة (المؤمنون): "والذين هم لفروجهم حافظون، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين"، وتم تفسير هذه الآية من قبلهم على أنَّ "ملك اليمين هم السبايا اللواتي فرق بينهنَّ وبين أزواجهنَّ السباء، فحللن لمن صرنَّ

(١) "المئات من الأيزيديين يعتقدون الإسلام"، (فيديو نشر على قناة يورو نيوز euro news، بسنة ٢٠١٤)، متوفر على الرابط التالي:

<https://youtu.be/xAhyIM0P214?SI=ayLdOIUMRSVmiUUA>

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ١٩١.

لَهُ بِمَلِكِ الْيَمِينِ، مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ كَانَ مِنْ زَوْجِهَا الْحَرْبِيِّ لَهَا"^(١).

٢ - التخطيطُ الممنهجُ لإبادةِ الإيزيديين: بشكلٍ مباشرٍ خلالِ أقلِّ من أسبوعين من سيطرةِ التنظيمِ على منطقةِ سنجار، وناحيةِ القحطانية، ارتكَبَ جميعُ أنواعِ جرائمِ الإبادةِ الجماعية، وجرائمِ ضدِ الإنسانيةِ ضدِ الإيزيديين، وبدأ الهجومُ في الساعةِ الثانيةِ والنصفِ صباحاً، وهو مخططٌ مسبقاً على هذا التوقيتِ بهدفِ اختطافِ أكبرِ عددٍ ممكنٍ من الأشخاصِ وخلقِ حالةٍ من الرعبِ والهلعِ بينَ المدنيين، وفي تلكِ الفترةِ كانَ التنظيمُ لا يزالُ يمرُّ بمرحلةِ الهجومِ والتوسعِ والسيطرةِ على الأراضِيِ والسُّكَّانِ، ولم يسبقَ لَهُ مواجهةُ أيِّ مقاومةٍ لآ في العراقِ ولا في سوريا، كما أنَّ التحالفَ الدوليَّ لم يأسس بعد، مما يعني تمتعُ مقاتلوِ التنظيمِ بحريةٍ في التحركِ والتدريبِ والقتالِ في مساحاتٍ مفتوحةٍ دونَ أيِّ خوفٍ من الضرباتِ الجوية، وعلى الرغمِ من أنَّ التنظيمَ حتى ذلكِ الوقتِ لم يَقمِ بهجومٍ واسعٍ على السُّكَّانِ المدنيينِ في المناطقِ الأخرى، وارتكابِ مثلِ تلكِ الجرائمِ بشكلٍ جماعيٍّ إلا إنه كانَ مخططُ تدميرِ المجتمعِ الإيزيديِ بشكلٍ شاملٍ"^(٢).

وعلى الرغمِ من أنَّ التنظيمَ ارتكَبَ جرائمَ كثيرةَ بحقِ الدياناتِ والمكوناتِ العراقيةِ الأخرى الذين لم يؤمنوا بأفكارهم، ولم يؤيدوا أعمالهم، إلا إنه وضعَ خطةً استراتيجيةً وفكريةً كاملةً لإبادةِ الإيزيديين، وفي أولِ يومٍ من سيطرتهِ على سنجار، قامَ بخطفِ آلافِ الأشخاصِ، وفصلِ النساءِ والأطفالِ عن الرجال، وقامَ بعملياتِ السرقةِ والنهبِ وتفجيرِ المزاراتِ والمعابدِ الدينية، وهذا كانَ مخططاً ومقررألهُ مسبقاً، وهي أشدُّ أنواعِ الجرائمِ التي تدخلُ ضمنَ جرائمِ الإبادةِ الجماعية، وجرائمِ ضدِ الإنسانية، كما جاء في نظامِ روما الأساسيِّ للمحكمةِ الجنائيةِ الدوليةِ وغيرها من الاتفاقياتِ الدوليةِ، وتوفرت فيها الركنُ المعنويُّ أيضاً (القصد والعلم)، والركنُ الماديُّ لجميعِ أنواعِ جرائمِ الإبادةِ الجماعيةِ وجرائمِ ضدِ الإنسانية.

(١) أم سمية المهاجرة، أسبايا أم بغايا، (مجلة دابق، العدد ٩، سنة ٢٠١٤)، ص ١ - ٢.

(٢) "تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق: ١١ أيلول - ١٠ كانون الأول ٢٠١٤"، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بغداد العراق،

٣- صورُ جرائمِ الإبادةِ الجماعيةِ: ارتكَبَ تنظيمُ داعش جميع أنواع جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، بطريقةٍ مخططةٍ ممنهجةٍ مسبقاً، واتخذت تلك الجرائم الأشكال الآتية:

أ- القتلُ الجماعيُّ والفردِيُّ للرجالِ والنساءِ الكبارِ بالسن: ارتكَبَ التنظيمُ جرائمَ كثيرة، وقتل الآف المدنيين في المناطق التي سيطرَ عليها في العراق وسوريا تحت تفسيراتٍ وتأويلاتٍ مختلفةٍ مثل: عقوباتُ السرقةِ والتدخين، وعدمُ الالتزامِ بتعاليمِ التنظيمِ من حيث الملابسِ والتجسسِ بالضرب، والسجنِ وقطعِ الأيديِ والرميِّ بهم من البناياتِ العاليةِ بسببِ اتهامهم بالشذوذِ فضلاً عن جرائمِ الحرقِ والإعدامِ بالرميِّ والذبح، أمّا بالنسبةِ للايزيديينَ فكانت الحججُ والأحكامُ مختلفةً وحتى أسلوبُ القتلِ كان مختلفاً، فالتنظيمُ كان يقتلُ الايزيديَّ على الهويةِ الدينية، إذ كان يقومُ بجمعِ سُكَّانِ كلِّ قريةٍ يسيطرُ عليها في مواقعٍ معينةٍ بمنطقةٍ نائية، ويقومُ عشرات من عناصرِ التنظيمِ باطلاقِ الرصاصِ عليهم بمختلفِ أنواعِ الأسلحة، ثم يقومونَ بوضعِ الترابِ عليهم، ودفنهم بهذه الطريقةِ بشكلٍ جماعيٍّ^(١).

ب- خطفُ واستعبادُ النساءِ واستخدامهنَّ كأدواتٍ للتطهيرِ العرقيِّ: التنظيمُ خطفَ الايزيدياتِ كغنائمٍ وسبايا حرب، وكان يقومُ بفصلِ النساءِ والأطفالِ عن الرجال، وبعد القتلِ الجماعيِّ للكبارِ بالسن، يقومُ بفتحِ أسواقِ البيعِ والشراءِ للبقية، وتوزيعهنَّ على قادةِ وزعماءِ التنظيمِ، ثم إجبارهنَّ على اعتناقِ الإسلامِ من خلالِ ضربِ وتعذيبِ الأطفالِ أمامهنَّ، وبمختلفِ الطرقِ الأخرى من تعذيبٍ وإهانةٍ وَاغتصاب، وكان يستندُ في ذلك على تفسيراتهِ للآياتِ القرآنيةِ بأنَّ هذه الأفعالُ شرعيةٌ وقانونيةٌ وبالاستنادِ على أحداثٍ تاريخيةٍ^(٢).

من جانبٍ آخر، كان الهدفُ من استخدامِ النساءِ كأسلحةٍ في الحربِ كما حدث في الكثير من الحروبِ والإباداتِ على مرِّ التاريخ، إذ كانت المرأةُ الايزيديةُ تُخطفُ وتغتصبُ بهدفِ استهدافِ

(1) United Nations/ Human Rights Council, “They came to destroy: ISIS against the Yazidis” , (Thirty –Second session, A/HRC/32/CRP.2, Geneva,15 June 2016), P.P 6 – 7.

(2) Same source, P. 3.

الرجل الايزيدي، والسيطرة عليه، وتدمير هويته في الابادات السابقة سواء من قبل الدولة العثمانية أو الإبادات التي ارتكبت قبلها، ثم جاء داعشُ واستخدمَ نفسَ السلاحِ ضدَّ الايزيديين، فهذه الجرائم ليست بجديدة على الايزيديين، إذ على مرِّ التاريخ يتم استهداف نساءهم كأسلحةٍ للتطهير العرقي، وإبادة جنسهم والقضاء على هويتهم الدينية، فالهدف من هذه الجرائم؛ ليست الرغبات الشخصية الآنية فقط لقادة التنظيم.

ج - خطفُ الأطفالِ وتغييرُ عقيدتهم وتجنيدهم في القتال: بعد قتل الرجال وتوزيع النساء كان يقومُ التنظيمُ بجمع الأطفالِ أقل من (١٨) سنة، وإدخالهم في الدوراتِ والتدريباتِ بمراحل متسلسلةٍ حسبَ مناهجِ التنظيم، ففي المرحلة الأولى كانت دوراتٌ فكريةٌ يقومُ فيها بعملياتِ غسلِ الأدمغةِ وإدخالهم إلى الإسلامِ وحفظهم للكتبِ الدينية، وبعدها تدريباتِ بدنية، ثم تدريبهم على الأسلحةِ وإدخالهم في المعارك، وعلى الأغلب كانت عملياتُ انتحاريةٌ في جبلِ سنجار ضد المقاومة الايزيدية والخطورة الأخرى في هذه الجرائم كان يتم زرعُ جميع الأفكار الإجرامية التي يوصفُ بها الأيزيديون في ايديولوجيا داعش في أدمغة الأطفالِ الايزيديين، إذ كان يستخدمهم أيضاً كسلاحٍ حربٍ لإبادة الايزيديين، أمّا الأطفالُ من الإناث فكان يتم تزويجهم بالإجبار حتى اللواتي عمرهنَّ تسع سنوات^(١).

د- جرائم السرقة والنهبِ وتدميرِ البنية التحتية: في الأيام الأولى التي سيطرَ فيها داعش على مناطق الايزيديين؛ قامَ عناصره بسلبِ ونهبِ جميع الممتلكات الخاصة، من ذهبٍ ونقودٍ والسياراتِ والممتلكاتِ المنزلية والأسواقِ والمحلاتِ التجارية والمعاملِ والمصانع، وكتبَ عليها (عقاراتُ الدولة الإسلامية) واتخذَ من مباني المؤسساتِ الحكومية معسكراتٍ ومقارٍ له، وأثناء عملياتِ التحرير كان يقومُ بتدميرِ كلِّ منطقةٍ قبل خروجه.

(1) Save the Children Organization, “A childhood of fear: The impact of genocide on Yazidis children in Sinjar”, (Erbil Office, 22 September 2022), P.P 1 – 3.

٤- أرقامٌ واحصائياتُ الإبادةِ الجماعيةِ.

أ- جرائمُ القتلِ الجماعيِّ والفرديِّ: ارتكبتَ تنظيمٌ داعش العشرات من جرائمِ القتلِ الفرديِّ ضدَّ الايزيديينَ منذ سيطرته على الموصل والمناطق الأخرى من محافظة نينوى، في يوم العاشر من حزيران / يونيو عام ٢٠١٤ وحتى هجمه على مناطق الايزيديينَ في شهر آب من العام نفسه، وبدأت تلك الجرائم بقتلٍ وخطفِ الأفراد الايزيديينَ المتسبينَ ضمن القوات المسلحة في الجيش والشرطة وحرس الحدود، أو السجناء في سجنِ البادوش غرب مدينة الموصل، واختطفوا نحو ٤٠ من الايزيديينَ ضمنَ حرسِ الحدود، وتم إطلاقُ سراحِ البعض منهم مقابل مبالغ مالية (الفدية)، أمّا في هجمه على سنجار، وتحديدًا في الساعات الخمس الأولى من فجر يوم ٣ / ٨ / ٢٠١٤ قُتِلَ العشراتُ من المقاومينَ والمدنيينَ في مجمعي العدنانية والجزيرة، ضمن ناحية القحطانية جنوب غرب مدينة سنجار، ومن ثم بعد دخوله إلى مركز مدينة سنجار والمجمعات والقرى الايزيدية في ناحية القيروان جنوب شرق القضاء، وبعدها ناحية الشمال التي تضمُّ سبعة مجمعات والمئات من القرى الايزيدية، إذ بلغَ عددُ القتلِ في اليوم الأول (١٢٩٢)، وتجاوز عددُ القتلِ (٥٠٠٠) قتل، حسب آخر احصائية أُجريت في عام ٢٠٢٣، وعدد الناجين من المقابر الجماعية (٢٩) شخصاً^(١).

ب- المقابرُ الجماعية: بلغَ عددُ المقابرِ الجماعيةِ التي تم اكتشافها حتى عام ٢٠٢٤ (٩٣) مقبرةً جماعيةً تم فتحُ وتنقيبُ (٥٥) منها فقط، و (١١٢) مقبرةً فرديةً تم فتح (٤٢) منها، أمّا عددُ الأشخاص الذين تم الكشفُ عن هويتهم فقد بلغَ حتى الآن (١٦٢) شخصاً، الإناث منهم (٢٠) والذكور (١٤٢)^(٢).

(1) Office of the United Nations high commissioner for human rights United Nations assistance mission for Iraq – human rights office (Baghdad, 2016) , P.P 4 – 6.



الصورة رقم (١) مراسم دفن البعض من رفات ضحايا جرائم داعش في جنوب سنجار

ج - جريمة الخطف: إجمالي عدد المختطفين والمختطفات الأيزيديين هو (٦٤١٧) من الذكور والإناث، ومن جميع الأعمار (٣٥٤٨) منهم إناث، و (٢٨٦٩) منهم ذكور، أما عدد الناجيات والناجين منهم حتى عام ٢٠٢٣، فهي كالآتي: المجموع (٣٥٦٢). النساء منهم (١٢٠٧)، والرجال (٣٣٩). الأطفال من الإناث (١٠٥٩)، والأطفال من الذكور (٩٥٧)، فيما إن عدد المختطفين والمختطفات الذين لحد الآن مصيرهم مجهول (٢٦٨٧). الإناث منهم (١٢٥٦) والذكور (١٤٣١) شخصا^(١).

(١) سوار أحمد، مكتب إنقاذ المختطفين الأيزيديين يكشف آخر إحصائياته، (تقرير نشر على موقع Kurdistan24.net، بتاريخ ٤ / ٦ / ٢٠٢٣)، تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٢٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط التالي:

<https://www.kurdistan24.net/ar/story/39245-%D9%85%D9%83%D8%>



الصورة رقم (٢) تعود إلى شهر آب عام ٢٠١٤ في مدينة سنجار وفيها مجموعة من المختطفين الايزيديين

د- النازحون واللاجئون: جميع الايزيديين في قضاء سنجار، وناحية بعشيقه، والعشرات من القرى في قضاء تلكيف، نزحوا من مناطق في الأيام الأولى من الإبادة، عددٌ قليلٌ منهم بقي في جبل سنجار مع المقاومة، فيما بلغ عددُ النازحين إلى إقليم كردستان نحو (٤٠٠,٠٠٠) شخص، ولجأوا إلى الدول الأوروبية وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (١٢٠,٠٠٠) شخص، ولحد الآن نحو (٣٢٥,٠٠٠) نازحين في (١٥) مخيماً، وخارج المخيمات في محافظة دهوك، ولم يعودوا إلى سنجار سوى (١٥٠,٠٠٠) شخصاً^(١).

هـ - تدميرُ المعابد والمزارات الدينية: أحدُ محاور الإبادة الثقافية التي ارتكبتها تنظيمُ داعش بـ الايزيديين هو تدميرُ التراثِ الديني في محاولةٍ منه لإنهاء الوجودِ الايزيدي في العراق، فضلاً عن نبش القبور وتدمير كل ما يتعلق بالهوية الايزيدية بلغ عددُ المزارات والأماكن الدينية التي

(١)المصدر نفسه.

فجرها تنظيم داعش (٦٩) موقعاً: (١٢) منها في منطقة سنجار، و (٥٣) منها في ناحية بعشيقة، و (٤) في مجمع الرسالة/ قضاء تلكيف^(١).

رابعاً – تهديدات تنظيم داعش على الأقليات الأخرى في العراق.

الأقليات الأخرى في العراق التي كانت تقطن في المناطق التي سيطر عليها التنظيم، هم المسيحيون والتركمان والشبك في محافظتي نينوى وكركوك، وارتكبت التنظيم جرائم بشعة بحق هذه الأقليات، وكان ولا يزال يشكل تهديداً خطيراً على وجودهم في العراق:

١. المسيحيون: في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ سيطر تنظيم داعش على مناطق المسيحيين في محافظة نينوى، في مدينة الموصل، وقضاء الحمدانية، ونواحي البرطلة والقرقوش وغيرها من المناطق، وحسب تقارير الفريق الأممي للتحقيق والمساءلة بشأن الجرائم المرتكبة من قبل داعش (UNITAD) ارتكبت التنظيم جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب ضد المسيحيين، والتي هي التهجير القسري والاغتصاب والقتل وسلب الممتلكات الخاصة، وتدمير الكنائس والأجبار على تغيير العقيدة الدينية واعتناق الإسلام، وأجبر التنظيم المسيحيين أما اعتناق الإسلام أو الخروج من المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم مع دفع أموالهم وممتلكاتهم، ولا يزال غالبيتهم يعيشون نازحين في محافظات شمال العراق، ونسبة كبيرة منهم لجأوا إلى خارج البلد، وليست هنالك ضمانات حقيقية لعودتهم مرة أخرى، وعدم تكرار ما حدث من جرائم وانتهاكات بحقهم، وهذا ما يشكل تهديداً خطيراً على حاضرهم ومستقبلهم في العراق^(٢).

٢. الصابئة المندائيون والكاكائيون: مع الاختلافات في عدد الضحايا، وحجم المأساة التي تعرض لها الصابئة المندائيون والكاكائيون مقارنة مع الايزيديين، هاتان الأقليتان على وشك الإندثار

(١) ميسر الآداني، تهديم المزارات والرموز الدينية الأيزيدية: داعش تتوارث معاول الجريمة، (نينوى: دار لينا للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ٦٥ – ٦٨.

(2) United Nations – Security Council – Investigative team to promote accountability for crimes committed by Da,esh/ Islamic State in Iraq and Levant, (The eleventh report, 16 November 2023), P.8.

النهائي في العراق بسبب التهديدات الإرهابية الإقليمية عليهم، وعدم وجود سياسات حقيقية للنخب الحاكمة في البلد، في الحفاظ على التنوع الديني، هذه التهديدات تؤدي ومنذ عقود من الزمن إلى الهجرة المستمرة لأفراد هاتين الأقليتين، وبات وجودهم محدوداً جداً، والتخلي عن أراضيهم وتراثهم الثقافي مع عدم وجود سندٍ أو حماية دولية لحقوقهم، وعلى الرغم من الصمود الذي يمتازون به أفراد هذه الأقليات في مواجهة المخاطر التي تحوم حولهم، إلا أن هذا شيئاً لا يكون كافياً من دون اعترافٍ صريحٍ بهم من الحكومة العراقية^(١).

٣. التركمان والشبك: التركمان الشيعة هم المكون الثاني أو الأقلية التالية بعد الايزيديين في العراق، من حيث بشاعة الجرائم التي تعرضت لها من قبل تنظيم داعش إبان سيطرته على مناطقهم في قضاء تلعفر غرب الموصل، وناحية طوزخرماتو في محافظة كركوك، وعلى الرغم من أنهم مسلمين فإنهم في أيديولوجيا داعش "رافضة أو رافضيين" أي إنهم رافضين أو معارضين للشريعة الإسلامية حسب منظور داعش وغيره من الجماعات الإرهابية المتطرفة، واستناداً على ذلك يجب قتلهم وخطف واستعباد نساءهم، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وهذا ما قام به التنظيم أثناء هجومه على مناطقهم في ٢٠١٤، وبعد عملية نزوح جماعي في هذه المناطق تمكن التنظيم من خطف (١٢٠٠) شخص و (٦٠٠) منهم نساء، وتم انقاذ (١٣١) منهم، و (٢٠٠) منهم أطفال، فضلاً عن قتل مئات الرجال، وتدمير المعابد الدينية الخاصة بهم، والاستيلاء على ممتلكاتهم^(٢).

أما الشبك فهم أيضاً تعرضوا إلى تهديداتٍ مشابهة، ولأسبابٍ نفسها، فهذه الأقلية المسلمة غالبيتها من الشيعة مع نسبة قليلة من السنة، ولهذا يتم التعامل معهم من قبل التنظيمات الإرهابية نفس معاملة التركمان الشيعة، ومن حيث القومية ينقسمون على العرب والكرد، ومن حيث الجغرافية تقع مناطقهم ضمن حزام المناطق المتنازع عليها بين الحكومة

(1) I bid, P. 9 – 10.

(٢) يبلغاي دومان، عادل زين العابدين، ظلم داعش الذي لايتتهي: النساء التركمانيات المختطفات، (مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة، ٢٠٢١)، ص ٣ – ٨.

الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وهي مناطق سقطت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي، وأدى ذلك إلى نزوح أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) شخص منهم نحو المناطق الأخرى، فضلاً عن جرائم القتل والخطف؛ حاول التنظيم القضاء على كل شيء يتعلق بهويتهم، وفجّر مساجدهم وحسينياتهم، واستولى على ممتلكاتهم وأراضيهم، وبحسب قادة ومنظمات المجتمع المدني للشبك عددهم في العراق يتراوح بين (٣٥٠ – ٤٠٠) ألف شخص، لا يزال قرابة ١٥٪ منهم نازحين لم يعودوا إلى مناطقهم الأصلية، وعدد من جرائم تنظيم داعش من القتل (٤٥٠) شخص، والمفقودين قرابة (١٠٠) شخص، لا يزال مصيرهم مجهولاً^(١).

الخاتمة

تتواجد في العراق عددٌ من الأقليات الدينية، وهم: الإيزيديون، والمسيحيون، والصابئة المندائيون، والكاكثيون، والبهاثيون، والزرادشتيون، فضلاً عن أقليات مسلمة وهي: الشبك، والتركمان، والكرد الفيليون، ولقد تعرضت هذه الأقليات إلى تهديدات إرهابية رئيسية بعد العام ٢٠٠٣، تمثل الأول بتنظيم القاعدة الإرهابي، والذي استمر إلى العام ٢٠١٤ حيث تغير التهديد الإرهابي إلى تنظيم داعش الإرهابي، وقد تعرضت الأقليات خلال هذه المدة إلى جملة من التهديدات خاصة في محافظة نينوى، التي شهدت مجازر وإبادة وتهجير واستهداف للأقليات بصورة أكبر من غيرها من مناطق العراق الأخرى. إن مشكلة التهديدات الإرهابية التي تعرضت لها الأقليات، ارتبطت بأفكار وايدولوجيات لم تسهم بها جماعات داخلية، لكنها ارتبطت بمساهمة جماعات قادمة من خارج الحدود أيضاً، بروابط وصلات مختلفة، اتفقت فكرياً على ارتكاب جرائمها، وبالتأكيد فقد ساهمت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في تزايد تلك التهديدات، وبعد تحرير محافظة نينوى، وطردهم عصابات داعش، واستعادة الاستقرار الأمني؛ فإن هذه الاقليات لم

(١) Human Rights Watch – Iraq Events of 2021,:

<https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/iraq>

تعد تتعرض لتلك التهديدات والاستهداف السابق، مما هيأ لها أدواراً مختلفة عمّا كانت عليه قبل العام ٢٠١٧، إنّ الاستقرار هو هدف ومطلب للجميع، وبالتالي فإنّ إيجاد الحلول مسألة مهمة جداً خاصةً إنّها حالة تتسم بالشمولية والتعقيد وتعدد الجوانب والأسباب، وبالتالي فإنّ حلها أيضاً يجب أن تشمل الجوانب الأمنية، والإدارية، والاجتماعية، من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كافة، فالبرامج الحكومية لو حدها لا تحل هذه الإشكالية.

مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية في ميزان الاعتبارات

الشرعية والمقاييس الدستورية

الدكتور مصدق عادل/أستاذ القانون الدستوري/كلية القانون - جامعة بغداد

musadaq111@yahoo.com

المُلخّص:

يتناول البحث مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية في إطار تحقيق التوازن بين الاعتبارات الشرعية التي تعتمد على الأحكام الدينية، وبين المقاييس الدستورية التي تضمن حقوق الأفراد والمساواة في المجتمع. يركز البحث على ضرورة تعديل القانون بما يحقق العدالة ويحترم الشريعة الإسلامية في ذات الوقت، ويعرض تحديات تطبيق التعديلات القانونية بما يتناسب مع التغيرات المجتمعية والحقوقية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: قانون الأحوال الشخصية، حقوق الأفراد، الشريعة الإسلامية،

الدستور.

Abstract:

This study discusses the proposed amendments to the Personal Status Law, balancing the religious considerations based on Islamic principles and the constitutional standards ensuring individual rights and equality. The research emphasizes the need for legal reforms that achieve justice while respecting Islamic law, and it explores the challenges of adapting these legal changes in alignment with modern societal and human rights developments.

Keywords: Personal Status Law, Individual Rights, Islamic Sharia, Constitution.

المقدمة:

تعدُّ حرية الأحوال الشخصية للمواطن من أهمِّ الحقوق الشرعية والدستورية الأساسية، تكادُ تجمعُ غالبية الدساتير أو القوانين على معالجتها بصورة صريحة، أو بصورة ضمنية من خلال إحالتها إلى الأحكام الشرعية المنصوص عليها في المذهب الإسلامي الذي يعتنقه غالبية المواطنين في الدولة، حيث أنَّ كفالة التنظيم الدستوري والقانوني لحرية الأحوال الشخصية؛ تتجلى في اعتبارها من أهمِّ الحقوق التي تؤثر على هوية الدولة الرسمية، والهوية الفرعية للمواطن، والتي تحرُّص الدولة على دمجها ضمن الهوية الوطنية، وهو الأمر الذي له تأثيرات كبرى على الالتزام بسيادة القانون، وعدم التمرد على سلطات الدولة وقوانينها النافذة، حيث توجد علاقة عكسية بين تمكين المواطن من تطبيق أحكام الأحوال الشخصية الشرعية وبين تطبيق القوانين.

وعلى الرغم مما تقدم، غير أنَّ قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ النافذ، قد مرَّ بالعديد من الاعتراضات الشرعية والشعبية منذ البدايات الأولى لكتابة مشروع هذا القانون، حيث تشير الوثائق التاريخية إلى أنَّ آية الله العظمى السيد (محسن الحكيم) (تت)، يُعدُّ أول المراجع الدينية في النجف الأشرف الذي سجل الاعتراض الأول على مشروع هذا القانون، برفقة

تم إرسالها إلى رئيس الوزراء، معترضاً بها على قانون الأحوال الشخصية، حيث وصفه بأنه قانون مشحون بالمخالفات الواضحة لصريح القرآن الكريم وأحكام الإسلام^(١).

وشرع قانون الأحوال الشخصية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٩ مقترناً بتوقيع عضوين من مجلس السيادة، وتوقيع رئيس الوزراء، والوزراء عليه^(٢)، وأجريت عليه (١٦) تعديلاً في ظل الدساتير السابقة على دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام البائد الذي حكّم العراق بالنار والحديد للمدة (١٩٧٩ - ٢٠٠٣)، استمرّ بتحرير وتعديل العديد من مواد قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، بصورة مخالفة للأحكام الشرعية تحت التأثير الكبير الذي كان يمارسه الاتحاد العام لنساء العراق (المنحل) فيما يتعلق بالحضانة^(٣) والنفقة وغيرها من المسائل الأخرى.

وبعد احتلال العراق من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انتظر العراقيون التخلّص النهائي من الآثار التي خلفها هذا الحكم البائد، وإعادة تطبيق الأحوال

(١) للمزيد من التفاصيل يُنظر: البرقيات التي أرسلها علماء النجف الأشرف إلى الجهات المسؤولة، معترضون بها على قانون الأحوال الشخصية المخالف للقرآن الكريم، مركز النجف الأشرف للتأليف والتوثيق والنشر، منشور في موقع المعلومة على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://almaalomah.me/news/71474/local>

(٢) نشر هذا القانون في الوقائع العراقية بالعدد ٢٨٠ في ٣٠/١٢/١٩٥٩.

(٣) تنص المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها (١) - الأم النسبية أحقّ بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجة وبعد الفرقة. ٢ - يشترط أن تكون الحاضنة بالغة عاقلة أمينة قادرة على تربية الولد وصيانته غير متزوجة بأجنبي عن المحضون. ٣ - إذا اختلف الزوجان في أجر الحضانة ومدتها، قدرها القاضي في مصلحة الصغير ٤ - للأب وغيره من الأولياء النظر في أمر المحضون وتربيته وتعليمه حتى يتم السابعة من عمره لكنه لا يبيت إلا عند حاضنته ما لم يحكم القاضي بخلاف ذلك. ٥ - للقاضي أن يأذن بتمديد حضانة الصغير إذا تبين أن مصلحة تقضي بذلك، ولقد تم تعديل هذه المادة مرات عديدة بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨، وكذلك قانون التعديل الحادي عشر من قانون الأحوال الشخصية رقم (٦٥) لسنة ١٩٨٦ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣١٠٥ في ٧/٧/١٩٨٦، وقانون التعديل الثالث عشر لقانون الأحوال الشخصية رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٧ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣١٧٦ في ١٦/١١/١٩٨٧.

الشخصية المنصوص عليها في الأحكام الشرعية الخاصة بكل دين أو مذهب، وهو ما تحقق من خلال قيام السيد (عبد العزيز الحكيم) (رحمته الله)، رئيس مجلس الحكم العراقي، بإصدار قراره المرقم (١٣٧) في ٢٩/١٢/٢٠٠٣، المتضمن إلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩.^(١)

غير أن تدخل الأمم المتحدة من جهة، وسلطات الاحتلال الأمريكي ممثلةً بالحاكم المدني آنذاك (بول بريمر)، قد أسقط هذا القرار التاريخي، وتنفيذاً لهذه الضغوط الدولية؛ أصدر مجلس الحكم قراره المرقم (٧٢) في ٢٧/١٠/٢٠٠٤^(٢) الذي تضمن إلغاء القرار السابق لمجلس الحكم رقم (١٣٧) لسنة ٢٠٠٣ وإعادة الحال إلى ما كان عليه سابقاً.

وتجددت مطالبات تشريع قانون الأحوال الشخصية الجعفري، وكذلك تعديل قانون الأحوال الشخصية، لمرات عدة، غير أن هذه المحاولات لم تؤد إلى النتائج المطلوبة، وانتهى الحال بقيام أعضاء اللجنة القانونية في مجلس النواب بتقديم مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة ٢٠٢٤.

وبناءً على ما تقدم، تتمثل إشكالية الدراسة في الوقوف على مدى مواءمة مقترح قانون

(١) جاء في القرار رقم (١٣٧) لسنة ٢٠٠٣ (قرّر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٣ ما يلي: ١. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج، والخطبة، وعقد الزواج، والأهلية، وإثبات الزواج، والمحرمات، وزواج الكتابيات والحقوق الزوجية من مهر ونفقة وطلاق وتفريق شرعي أو خلع والعدة والنسب الرضاة والحضانة ونفقة الفروع والأصول والأقارب والوصية والإيضاء والوقف والميراث وكافة المحاكم الشرعية (الأحوال الشخصية) وطبقاً لفرائض مذهبه ٢. إلغاء كل القوانين والقرارات والتعليمات والبيانات وأحكام المواد التي تخالف الفقرة (١) من هذا القرار ٣. يعمل به من تاريخ صدوره).

(٢) جاء في القرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠٤ (درس مجلس الحكم المذكرة المقدمة له بشأن موضوع تغيير قيد الهوية، وسجل الأحوال المدنية. وقد أعرب عن تعاطفه مع معاناة عوائل عديدة من جراء قرارات العهد البائد والحساسية الموضوع وتشابكه مع أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين أخرى. قرّر المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٧/١٠/٢٠٠٣ ما يأتي: تأجيل أخذ قرار بشأنه إلى مرحلة لاحقة أو ما بعد إقرار الدستور العراقي وإنشاء حكومة عراقية منتخبة).

تعديل الأحوال الشخصية الجديد مع الأحكام الإسلامية من جهة، والأحكام الدستورية من جهة أخرى؟

ومن أجل الوقوف على الأحكام المتعلقة بتعديل قانون الأحوال الشخصية، لذا سنتناول ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: قراءة في مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة ٢٠٢٤.

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات مقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة ٢٠٢٤.

المطلب الأول

قراءة في مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة 2024

قبل التطرق إلى الأحكام التي جاء بها تعديل قانون الأحوال الشخصية، فإنه يتوجب استعراض موقف دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ من تنظيم الأحوال الشخصية، وهو ما سنتناوله في الفروع الآتية:

الفرع الأول: موقف دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ من حرية الأحوال الشخصية

بنجاح الاستفتاء الشعبي على دستور جمهورية العراق، في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، تجدد حلم العراقيين في النص الدستوري الصريح على حرية اختيار الأحوال الشخصية، وإيماناً من المشرع الدستوري العراقي بأهمية حرية العراقي في اختيار أحواله الشخصية، بوصفها ثاني أهم الحقوق الدينية والشرعية بعد ممارسة الشعائر الدينية، جاءت المادة (٤١) من الدستور لتنص (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون).

بهذا يتضح انفراد المشرع الدستوري العراقي من بين الدساتير العربية في منح العراقي

حرية اختيار الأحوال الشخصية وفق (٤) معايير هي (أ- الدين ب- المذهب ج- المعتقد د- الاختيار)، فيجوز لتابعي كل دين أو مذهب أو طائفة حرية اختيار الأحكام التي يريدون الخضوع لها في الأحوال الشخصية^(١)، وهو الأمر الذي يفهم منه أن الأحوال الشخصية أصبحت وفق الدستور العراقي من الحريات الشخصية للمواطن التي لا يجوز للدولة أو سلطاتها كالحكومة أو مجلس النواب، تقييد ممارستها أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحرية^(٢).

وعلى الرغم من صراحة النص الدستوري أعلاه، وتكرار المحاولات الحكومية والنيابية لتشريع قانون جديد للأحوال الشخصية تارة، أو اقتراح تعديل لهذا القانون ينسجم مع المادة الدستورية أعلاه، ويجيء تطبيقاً لأحكام المادة (٢) من الدستور التي تنص (أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للشرع: أ- لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام)، غير أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح.

ويلاحظ بهذا الصدد أنه على الرغم من مصادقة العراق على اتفاقية حقوق الطفل بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٣، وكذلك قانون الانضمام الى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ غير أن الطفل العراقي مازال يمثل وقود النار المشتعلة بين الأم والأب المطلقين، يعنفانه أمام أنظار السلطات العامة، يستوي في ذلك المحاكم أو أماكن المشاهدة.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فحسب، بل تزايدت حالات الطلاق في المجتمع العراقي بالشكل الذي جعلها ظاهرة اجتماعية مألوفة، نتيجة ترجيح قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، حقوق المرأة وتغليبها على حساب حقوق الزوج من جهة، وحقوق الأطفال من جهة

(١) حميد سلطان الخالدي، مصدق عادل، حرية العراقي في الالتزام بأحواله الشخصية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ١٦٦.

(٢) ينظر المادة (٤٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

أخرى، فضلاً عن تزايد المطالبات الشعبية - باعتبار الشعب مصدر السلطات^(١) - مطالبين بإلغاء المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية، واقتراح تعديل جديد لقانون الأحوال الشخصية، وذلك بسبب عدم المساواة بين الزوج والزوجة أمام القانون، في أحكام حضانية الطفل وفق المادة (١٤) من الدستور، وبالأخص في ظلّ التعديلات غير المبررة التي أدخلها النظام السياسي البائد على أحكام الحضانية التي حددت بعمر (٩) سنوات، لتصل إلى (١٥) سنة^(٢)، بدلاً من الالتزام بالأحكام الإسلامية الشرعية المنصوص عليها في غالبية المذاهب الإسلامية، والتي حددت مدتها بما لا يتجاوز (٧) سنوات^(٣).

الفرع الثاني: قراءة في مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة ٢٠٢٤

على الرغم من استمرار تعطيل حرية العراقي في اختيار أحواله الشخصية وفق المادة (٤١) من الدستور، لمدة ناهزت العقدين من الزمن، غير أنه تجددت محاولات إحياء تطبيق هذه الحرية، وذلك بموجب مقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة ٢٠٢٤ المقدم من قبل اللجنة

(١) ينظر المادة (٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢) تنص المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ (١- الأم أحم بحضانية الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة ما لم يتضرر المحضون من ذلك. ٢- يُشترط أن تكون الحاضنة بالغة عاقلة أمينة قادرة على تربية المحضون وصيانتهم، ولا تسقط حضانية الام المطلقة بزواجها، وتقرر المحكمة في هذه الحالة احقية الأم أو الاب في الحضانية في ضوء مصلحة المحضون. ٤- للاب النظر في شؤون المحضون وتربيته وتعليمه حتى يتم (العاشرة) من العمر وللمحكمة أن تأذن بتمديد حضانية الصغير حتى إكمالها (الخامسة عشرة) إذا ثبت لها بعد الرجوع إلى اللجان المختصة الطبية منها والشعبية أن مصلحة الصغير تقضى بذلك على أن لا يبيت إلا عند حاضنته. ٥- إذا أتم المحضون (الخامسة عشرة) من العمر يكون له حق الاختيار في الإقامة مع من يشاء من أبويه أو أحد أقاربه حين اكماله (الثامنة عشرة) من العمر إذا أنست المحكمة منه الرشد في هذا الاختيار).

(٣) كل هذه الاحداث والانتهاكات المرتكبة ضد الأسرة العراقية وقيمها الدينية بوصفها نواة وأساس المجتمع وفق المادة (٢٩) من الدستور. جعلت اللجنة القانونية في مجلس النواب تطرح داخل اروقها مقترح قانون تعديل المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، معتنقة تحديد المدة القصوى لحضانية الطفل بما لا يتجاوز (٧) سنوات، بعدها تنتقل الحضانية إلى الأب في حالة عدم وجود ضرر يلحق بالطفل المحضون، مع النص على وجوب منح الأب حق المشاهدة الأسبوعية، فضلاً عن السماح للطفل بالمبيت مع أحد والديه - غير الحاضن - لمدة (٢٤) ساعة كل أسبوع.

القانونية في مجلس النواب^(١)، وتم إدراج هذا المقترح ضمن جدول أعمال مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٢٤، غير أنه تم سحب هذا المقترح ليستمر مسلسل انتهاك الحقوق والحريات في العراق من جدول أعمال هذه الجلسة.

بالرجوع إلى مقترح تعديل القانون نجد أنه تضمن (٣) مواد، حيث جاءت المادة (١) منه لتكرس حرية العراقي في اختيار أحواله الشخصية وفق المذهب الذي يعتنقه عند إبرام عقد الزواج، فضلاً عن السماح لمن أبرمه عقده سابقاً وفق أحد المذاهب، أن يتقدم بطلب إلى محكمة الأحوال الشخصية لتطبيق الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية المستمدة من مذهبه.

كما عاجلت هذه المادة حالة حصول اختلاف بين الزوجين بشأن المذهب الذي جرى عقد الزواج وفقاً لأحكامه، حيث أقر مقترح القانون بتغليب مذهب الزوج، وعُدَّ بحكم القانون أن عقد الزواج أبرم وفقاً لمذهب الزوج، ما لم يقيم دليل أو قرينة على خلاف ذلك.

وانسجماً مع ما تقدم، فقد ألزم مقترح القانون المحكمة المختصة (محكمة الأحوال الشخصية)، بتطبيق أحكام مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية في جميع القرارات الصادرة منها، وهو الأمر الذي يستخلص منه المسألتين الآتيتين:

الإلغاء الضمني لقانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، وذلك من خلال النص صراحةً على إلزام قاضي الأحوال الشخصية بتطبيق الأحكام الشرعية، وليس الأحكام التجميعية المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية النافذ.

فرض التزام بتشريع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية على الجهات المختصة بذلك.

وتطبيقاً لما تقدم، فقد جاء البند (ت) من المادة (١) من مقترح القانون ليفرض على كل من (ديوان الوقف الشيعي)، و (ديوان الوقف السني) بالتنسيق مع مجلس الدولة بوضع وتشريع

(١) تم تقديم مقترح القانون من قبل عضو اللجنة القانونية النائب (رائد المالكي) وقد اقترن بموافقة غالبية أعضاء اللجنة القانونية.

(مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية).

وبعد الاكتمال من صياغتها وتدقيقها من قبل مجلس الدولة؛ فإن المادة أعلاه، فرضت على مجلس النواب التزاماً محدداً بضرورة التصويت على هذه المدونة وتشريعها، خلال مدة لا تتجاوز (٦) أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون (مقترح التعديل).

ولقد تنبه مقترح التعديل إلى أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية وحقوق المكونات الأخرى، حيث عالج أحكام مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية، بإيراد العديد من المسائل المهمة، والتي تتمثل بالآتي:

تقسيم أحكام المدونة إلى باين، يُخصّصُ الباب الأول منه لأحكام مسائل الأحوال الشخصية طبقاً للفقهِ الشيعيِّ الجعفريِّ، فيما يُقسّمُ الباب الثاني من المدونة لأحكام المسائل الشخصية طبقاً للفقهِ السنّيِّ.

الاعتماد في وضع المدونة على رأي المشهور عند فقهاء كلِّ مذهب، وبخلافه يُصار إلى اعتماد رأي المرجع الديني الذي يرجع إليه في التقليد أكثرية الشيعة من فقهاء النجف، وينطبق الحكم ذاته بالنسبة للفقهِ السنّيِّ، الذي يُصار في حالة عدم وجود الحكم المشهور (المتفق عليه) يُصار إلى الرجوع إلى رأي المجلس العلميِّ والافتائيِّ في ديوان الوقف السنّيِّ.

فضلاً عن ذلك، فقد عالج مقترح القانون الفترة الانتقالية لتطبيق القانون بين مدة نفاذ القانون بعد التصويت عليه من مجلس النواب، ولغاية قيام مجلس النواب بتشريع مدونة الأحوال الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية، حيث أوجب مقترح القانون على محاكم الأحوال الشخصية الرجوع إلى رأي المجلس العلميِّ في ديوان الوقف الشيعيِّ، ورأي المجلس العلميِّ والافتائيِّ في ديوان الوقف السنّيِّ، ووفق الحكم المشهور، وبخلافه يرجع إلى رأي المرجع الديني في النجف الأشرف بالنسبة للمواطن الشيعي، أمّا بالنسبة إلى المواطن السنّيِّ فيرجع إلى رأي المجلس العلميِّ والافتائيِّ في ديوان الوقف السنّيِّ.

كما جاءت المادة (٢) من القانون لتفرض التزاماً وجوبياً على محكمة الأحوال الشخصية

بتصديق عقود الزواج، التي يرمها المواطنُ على يد مأذونٍ شرعيٍّ أو قانونيٍّ من قبل القضاء أو من قبل ديواني الوقف الشيعيِّ والسنيِّ، بعد التحقق من توافر أركانٍ وشروطِ العقد.

وبهذا، فقد تضمنت هذه المادةُ الغاءً ضمناً لحكمِ الفقرة (٥) من المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ التي تنصُّ "٥- يُعاقب بالحبسِ مدةً لا تقلُّ عن (سنة) أشهر ولا تزيد على (سنة) أو بغرامة لا تقل عن (ثلاثمائة) دينار ولا تزيد على (ألف) دينار، كلُّ رجلٍ عقدَ زواجٍ خارج المحكمة، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن (ثلاث) سنوات ولا تزيد عن (خمس) سنوات إذا عُقد خارج المحكمة زواجاً آخر مع قيامِ الزوجية"^(١).

أما المادة (٣) من مقترح القانون فقد جاءت لتحديد نفاذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، حيث لم يُصار إلى الأخذ بالأثر الرجعيِّ لسريانه، فضلاً عن النصِّ على الإلغاء الضمنيِّ لجميع المواد والأحكام التي تتعارض مع أحكام هذا القانون.

أما الأسباب الموجبة لهذا القانون، فقد جاءت لتبرر أسباب إصدار هذا القانون بالعديد من الأسباب، منها الاستناد لأحكام المادتين (٢) و (٤١) من الدستور، والمحافظة على وحدة الجهاز القضائيِّ في الدولة.

نخلص مما تقدم إلى مقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية، لم يتضمن نصوصاً صريحاً تميز زواج القاصرات، حيث تم ترك تنظيم هذه التفاصيل إلى الأحكام الشرعية لكلِّ مذهب، كما لم يتضمن مقترح القانون، أي نص يميز حرمان البنت أو الأخت من الإرث.

(١) أُضيفت الفقرة (٥) إلى هذه المادة وذلك بموجب المادة (٤) من قانون التعديل الثاني لقانون الأحوال الشخصية رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨ لتصبح على النحو المذكور أعلاه.

المطلب الثاني

إيجابيات وسلبيات مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة 2024

انقسم موقفُ الفقه القانونيِّ العراقيِّ بشأنِ تأييدِ مقترحِ قانونِ الأحوالِ الشخصيةِ بين مؤيِّدٍ ومعارضٍ له^(١)، وعلى غرارِ ما حصلَ بشأنِ تفسيرِ المقصودِ بحريةِ العراقيِّ في اختيارِ أحواله الشخصيةِ وفق المادة (٤١) من الدستور، حيث يذهبُ البعضُ (لعل التفسير الفقهي المناسب لنصِّ المادة (٤١) أعلاه، يجعلُ القاضيِّ مُلزماً بالحُكمِ في المسائل، موضوع الخلاف، والتي تُعرض عليه وفقاً للمذهب الذي يتتميُّ لما يختاره أطرافُ النزاعِ من أحكامٍ في هذه المسائل)^(٢).

من إمعانِ النظرِ في نصوصِ مقترحِ قانونِ تعديلِ قانونِ الأحوالِ الشخصيةِ؛ يتضحُ لنا أنَّ هناك العديد من الإيجابيات التي تفقُ وراء هذا التشريع، على الرغم من وجودِ بعضِ السلبيات التي أثارها المعترضون على تشريع هذا القانون والتي سنينها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: إيجابيات ومزايا مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية

تنوعُ الإيجابيات التي أحاطت بمقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية لسنة

(١) للوقوف على الآراء الفقهية المؤيدة لاستمرار تطبيق قانون الأحوال الشخصية النافذ ينظر: ساهرة حسين كاظم، قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل والمادة (٤١) من الدستور (دراسة مقارنة)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، ٢٠١٢، ص ١٤٤ وما بعدها، كما ينظر: علي احمد الدليمي، التنظيم القانوني للأحوال الشخصية (في ضوء قانون الأحوال الشخصية ودستور ٢٠٠٥ العراقي)، ص ١٨٢ وما بعدها.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ قد احتوى على تناقضاتٍ كبرى، حيث أنه يُطبق على العراقيين إلا من استثنى منهم بقانون، ولهذا نجدُ أنَّ غير المسلمين من الديانات الأخرى، كالمسيحيين يطبقون الأحكام الشرعية ومذاهبهم بشأن الأحوال الشخصية وفقاً لنظام الطوائف رقم (٣٢) لسنة ١٩٨١، وينطبقُ الحكمُ ذاته بالنسبة إلى غير العراقيين الذين يطبقُ عليهم قانون الأحوال الشخصية للأجانب رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١، وهو الأمر الذي يفهم ازدواجية المعاملة بين العراقيين، د. حميد سلطان الخالدي، د. مصدق عادل، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧ وما بعدها.

٢٠٢٤، سواءً أكانت هذه المزايا على المستوى الشرعيّ أو الاجتماعيّ أو الإنسانيّ والتي نجملها بالآتي:

إنّ مقترح التعديل يشكّل التطبيق السليم لاعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي، ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام^(١)، حيث أنّ التكريس القانوني لحرية العراقيّ في اختيار أحواله الشخصية، تعدّ مظهرًا من مظاهر محافظة الدولة على الدين الإسلامي، وتطبيق الأحكام الشرعية من قبل المواطنين.

إنّ مقترح القانون يشكّل التطبيق السليم لضمان حرية العراقيّ في الالتزام بأحواله الشخصية وفق أحد الخيارات، والمعايير الأربعة المحددة في المادة (٤١) من الدستور، وهي: أ- الدين ب- المذهب ج- المعتقد د- الاختيار، حيث يلاحظ أنّ مقترح القانون قد راعى جميع الاعتبارات المذكورة أعلاه، ولم يصادر حرية أيّ عراقيّ في اختيار أحواله سواءً بالنسبة لغير المسلمين أو لغير معتنقيّ المذاهب الإسلامية، ونقصد بهم بـ (العلمانيين).

لعل الأسباب العملية التي تبرز أهمية مقترح القانون، يتمثل بمعالجة أوجه القصور التشريعيّ، والنقص الذي لحق قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ النافذ، ففضلاً عن عدم مساواته بين المسلمين وغير المسلمين من العراقيين، في تطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بطائفتهم أو مذهبهم وفقاً للمادة (٢) من القانون، نجد بالمقابل احتوائه على عبارات مطاطة تعطل النصّ الدستوريّ، حيث أنّ العبارة الواردة في المادة (٢) من القانون التي تفضي بتطبيق (أحكام الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون عند عدم وجود نصّ يحكم القضية) نجد أنّ هذه العبارة تعطيّ السلطة التقديرية للقاضي في إحلال إرادته محلّ إرادة المتقاضي، فلم يفرض النصّ أيّ الزام بتطبيق الخيارات الدستورية لحرية اختيار العراقيّ لأحواله الشخصية وفق المادة (٤١) من الدستور، مما يجعل قانون الأحوال الشخصية مخالفاً لنصوص الدستور نتيجة التناقض بين نصوص القانون ذاتها، مع تناقضها مع نصوص الدستور، فضلاً عن تداخل نصوص قانون

(١) تنصّ المادة (٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ " أولاً: الإسلام دين الدولة الرسميّ، وهو مصدرّ أساس للتشريع: أ- لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام".

الأحوال الشخصية مع نصوص القوانين الأخرى، وعدم تبويب كل موضوع من مواضيع الأحوال الشخصية في فصل خاص، وعدم دقة التبويب، والتقسيم القانوني لنصوص القانون الحالي^(١).

إن مقترح التعديل يشكل اللبنة الأساسية لمبدأ المساواة أمام القانون بين الذكر والأنثى، وفقاً لأحكام المادة (١٤) من الدستور^(٢)، حيث يلاحظ بجلاء اتجاه مُشرع قانون الأحوال الشخصية إلى تغليب حقوق المرأة على حقوق الرجل، وإقراره أعلىوية حقوق المرأة على حقوق الرجل، والذي يتجلى واضحاً في مسألة إعطاء حضانة الطفل للمرأة المطلقة، وحرمان الأب أو الجد من مشاهدة الطفل، وعدم تنظيم بيت الطاعة للزوجة الناشز، والإقرار باستمرار حضانة الطفل في حالة زواج المطلقة من أجنبي، وغيرها من الأحكام المنافية للشرع الإسلامي، ولهذا فإن مقترح التعديل جاء ليعيد مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المطلق والمُطلقة بما ينسجم مع أحكام المادة (١٤) من الدستور، وبما ينسجم مع الأحكام الشرعية الإسلامية.

إن مقترح القانون جاء ليوقف تعطيل أحكام الشرع الإسلامي الحنيف، من قبل مُشرع قانون الأحوال الشخصية، وبالأخص فيما يتعلق بالتحديد التشريعي الوضعي لسنّ الحضانة بـ (٩) سنوات من قبل المُشرع العراقي بصورة مخالفة للأحكام الشرعية المتفق عليها بين المذهبين الجعفري والحنفي، اللذين حددا السن الأعلى لحضانة الطفل بما لا يتجاوز (٧) سنوات، فضلاً عن إيقاف التحريم التشريعي لما حلله الله من السماح للزوج بالزواج من نساء عدة، تطبيقاً لقوله تعالى "وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا".

(١) للمزيد من التفصيلات حول ذلك ينظر: حيدر حسين كاظم الشمري، قانون الأحوال الشخصية العراقي بين المقتضى والمبتغى والبديل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٧، ٢٠٠٨، ص ٢٠١ وما بعدها
(٢) إن عدم تطبيق حرية الطوائف المسلمة في تطبيق الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية التي يؤمنون بها، ينطوي على إخلال بمبدأ المساواة، حيث سار المُشرع العراقي على قاعدة الاعتراف لغير المسلمين في تطبيق أحكام طوائفهم ومذاهبهم الشرعية، مما يستوجب مساواة المسلمين بهم. حيدر حسين الشمري، قانون الأحوال الشخصية العراقي بين المقتضى والمبتغى والبديل، مصدر سابق، ص ٢٠١.

حيث أنَّ المادة (١٠) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، قد جعلت الزواج من امرأة ثانية جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس، وهذا الحكم يخالف الأحكام الشرعية المنصوص عليها في القرآن الكريم، ولهذا جاء مقترح التعديل ليلغي هذا الحكم المخالف للشرعية الإسلامية.

إنَّ مقترح القانون جاء لينسجم مع حرية الفكر والضمير والعقيدة المقررة وفق المادة (٤٢) من الدستور العراقي، حيث أنَّ مهمة القانون هي تنظيم الأوضاع الاجتماعية للمجتمع، وقد سارت الأعراف الاجتماعية والشرعية لدى غالبية المسلمين الشيعة والسنة، على قيام حاكم شرعي (السيد أو الشيخ) بعقد الزواج سواء تم ذلك قبل إبرام العقد الأصولي لدى المحكمة أو بعده؛ من أجل إضفاء الصفة الشرعية على عقد الزواج، والانسجام مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا فإنَّ مقترح التعديل جاء لينظم المسألة التي اعتاد العراقيون في السير عليها بشأن عقود زواجهم، حيث أنَّ العقد أمام محكمة الأحوال الشخصية هو لغرض التوثيق والمحافظة على حقوق المرأة فقط أمام العقد الشرعي أمام المأذون، فهو لغرض إضفاء الصفة الشرعية على العلاقة بين الرجل والمرأة، وبالأخص في ظل اختلاف مذهب قاضي الأحوال الشخصية عن مذهب طالبي توثيق عقد الزواج أمامه.

ولها، فإنَّ الهيئة الاجتماعية العليا التي يفترض تمثيلها للشعب قد رأت ضرورة توثيق (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً) فيما يتعلق بالسماح بإبرام عقد الزواج خارج المحكمة، مع التزام المحكمة بتصديق هذا العقد، بدلاً عن استمرار التحايل على القانون، وتسجيل زمان لعقد الزواج الثاني قبل نفاذ قانون العفو؛ من أجل شمول الزوج به.

إنَّ مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، قد جاء ليبطل جميع الأحكام القانونية المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية التي تخالف الشريعة الإسلامية، ومنها عدَّ أنَّ مجرد الزواج من امرأة ثانية يُعدُّ سبباً من أسباب التفريق القضائي، على الرغم من إباحة هذا الحكم من قبل الشارع الإلهي.

إنَّ مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، قد جاء ليبطل التطبيق غير الشرعي لتحريف

أحكام المادة (٢٥) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ التي تنص "لا نفقة للزوجة في الأحوال الآتية: أ- إذا تركت بيت زوجها بلا إذن، وبغير وجه شرعي".

حيث تواترت جميع محاكم الأحوال الشخصية على استمرار الحكم القضائي بالنفقة المؤقتة، والنفقة المستمرة للزوجة في حالة تركها بيت الزوج، حتى وإن كان ذلك دون إذن منه، ودون وجه شرعي، وهذا الأمر ساهم في ابتزاز الزوج باسم القانون، وبهذا فإن تعديل قانون الأحوال الشخصية سيزيل هذا الحكم الجائر، ويعيد الأمور إلى نصابها الشرعي السليم.

إن مقترح القانون سيساهم بصورة فاعلة في تقليل حالات الطلاق بين الرجل والمرأة، حيث أن الحقوق المغالى فيها، والمقررة للمطلقة في قانون الأحوال الشخصية، منها (حضانة الطفل دون قيد أو شرط - نفقة الطفل - نفقة الزوجة - حق السكنى للمطلقة لمدة ٣ سنوات بعد الطلاق - استمرار حضانة الطفل في حالة الزواج من أجنبي - حرمان الطفل من المبيت مع ابیه لأي سبب - عدم تنظيم حق مشاهدة الأب لطفله - غياب العقوبات الصارمة المفروضة على الأم الممتنعة عن جلب الطفل لمشاهدة الأب - حرمان الأب من زيارة الطفل في المدرسة - النفقة المؤقتة للزوجة في حالة تركها بيت الزوج دون إذن شرعي) كل هذه الحقوق المغالى فيها، والتي تخالف الشرع والقانون قد جاء مقترح تعديل القانون ليغيها، ويعيد تنظيمها إلى الأحكام الشرعية الإسلامية، مما سيساهم في تقليل حالات الطلاق بين الزوجين.

إن مقترح تعديل القانون جاء ليشكل التطبيق السليم لواجب الدولة في المحافظة على الأسرة، بوصفها أساس المجتمع، حيث تلزم المادة (٢٩/أولاً) من الدستور، على الدولة المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية والوطنية للأسرة، ويمكن القول إن قيام المشرع الدستوري بتقديم القيم الدينية للأسرة والمواطن) على القيم الوطنية؛ جاء منسجماً مع ما أرادته مقترح قانون التعديل، وهذا الأمر قدر تعلقه بالقيم الدينية غير متحقق في ظل التطبيق الحالي لقانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، الذي أدى إلى منح المرأة حريات واسعة وصلت إلى حد النشوز، والخروج على طاعة الزوج، وممارسة العديد من السلوكيات التي لا تأتلف مع أحكام الإسلام، ومنها منع الزوج المطلق من مشاهدة طفله، أو حرمانه من المبيت معه، فضلاً عن ترك

البيت دون إذن شرعي، ومطالبة القضاء بالحكم بالنفقة المؤقتة، وغيرها دون وجه حق. إن مقترح تعديل القانون، سيساهم في التقليل من حدة وآثار الهجمات المنظمة على القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العراقي، التي تدار من قبل السفارات الأجنبية في أمريكا وأوروبا من خلال استهداف الأسرة بوصفها أساس المجتمع، من خلال تقديم التبرعات لبعض منظمات المجتمع المدني؛ من أجل بناء دور الإيواء التي تساهم في زيادة حالات هروب الزوجات من أزواجهن وإيداعهن في هذه الدور، التي لا يوجد لها غطاء شرعي، سوى مساهمة المنظمات المشبوهة في استغلال المرأة الهاربة تحقيقاً لأهداف دولية غير مشروعة، ولهذا فإن مقترح التعديل قد جاء ليقطع الطريق على التدخلات الأعمية بشأن الأسرة العراقية، وحقوق المرأة والطفل والزوج بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن مقترح التعديل جاء ليعزز الوحدة الوطنية، ويحافظ على الأحوال الشخصية لجميع مكونات الشعب، ويدل على هذا حرص المشرع في مقترح التعديل، على تنظيم مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية في المذهبين الجعفري والحنفي في مدونة تشريعية واحدة، مما يدل على الحرص الشديد على الوحدة الوطنية، مما سيساهم بالنتيجة في تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الأسرة في حالة اختلاف المذاهب بين الزوجين.

فضلاً عن ذلك، فإن مقترح تعديل القانون جاء ليجسد استقلال القضاء، وفقاً لأحكام المواد (١٩/أولاً) و (٨٧) و (٨٨) من الدستور، وعدم الانتقاص أو النيل من القضاء أو القاضي أو تعريضه للطعن أو الانتقاد المستمر، نتيجة الأحكام القضائية المستندة إلى نصوص القانون النافذة، وذلك من خلال تكريس مقترح القانون دور القاضي في مسائل الأحوال الشخصية، بأنه دورٌ كاشفٌ وليس منشئاً، فضلاً عن عدم استحداث مقترح لقانون مستقل ينظم المحاكم الخاصة بالمذهبين الجعفري أو السني، وعلى غرار ما سارت عليه بعض الدول العربية الأخرى، مما سيساهم في تقليل الحملات الممنهجة ضد القضاء، واتهامه بعدم السماح للمواطنين بتطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية المنصوص عليها في مذهب العقد، فضلاً عن تعزيز ثقة المواطن بالقضاء، بوصفه الساهر والحامي لحقوق المواطنين وحياتهم الدينية والعقائدية وغيرها.

الفرع الثاني: السلبيات الموجهة لمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية

على الرغم من كثرة الإيجابيات الموجهة لمقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية، غير أن البعض وجه العديد من الانتقادات والسلبيات التي نجملها بالآتي:

ذهب البعض إلى أن مقترح التعديل يميز زواج القاصرات، ممن بلغن من العمر (٩) سنوات، وللدرد على ذلك نقول، إن مقترح تعديل القانون قد خلا من إيراد أي نص يميز ذلك، بل على العكس، قد أوجب على المأذون الشرعي أو القانوني التحقق من شروط وأركان العقد، ولقطع هذه الاتهامات، نرى أن يتم النص صراحة في مقترح التعديل على منع زواج أو توثيق عقد زواج من لم تكمل (سن ١٥) من العمر، حفاظاً على طبيعة المجتمع العراقي، على الرغم من أن بعض الفقهاء الشيعة المعروفين، قد أقر زواج البنت بعمر (١٣) سنة.

ذهب البعض الآخر إلى أن مقترح القانون يمنع ميراث المرأة، وهذا الأمر غير صحيح على إطلاقه، حيث أن إرث الزوجة من العقار المحروم يكون من قيمة، وليس عين العقار بمقدار حصتها من الإرث، وبإمكان الزوج أن يوصي لزوجته، ويورثها حصة من العقار.

فضلاً عن ذلك، فإن الأحكام الشرعية في المذهب الجعفري تميز للمرأة (الأم - البنت - الأخت)، الميراث من العقار حالها حال الزوج، بل أن المرأة الأم، في حالة عدم وجود وارث من الطبقة الأولى، فإنها تحرم كل رجل من أصل الميراث، وكذلك الأخت في حالة وجود أعمام رجال، كما ترث بنت الميت كل التركة، ويحرم أخوة الميت من الإرث في حالة وجود البنت.

على الرغم من تنظيم مقترح القانون العقد وفق المذهبين الشيعي والحنفي، فإنه يلاحظ أنه كان الأجدر بمقترح القانون تنظيم الأحوال الشخصية، والإشارة لباقي المذاهب الإسلامية الخمسة المعروفة ك (الحنفي والحنبلي والمالكي والشافعي) وعدم اختزالهم بالمذهب السني.

ذهب البعض إلى أن تعديل القانون ينطوي على انتقاص من حقوق المرأة، وللتدليل على كذب هذه الادعاءات، نقول أنه يجوز وفق المذهب الجعفري، اشتراط المرأة العديد من الشروط قبل عقد الزواج، كأن تشترط العصمة أو تطلق نفسها في حالة زواج الرجل من امرأة ثانية، وهذه الشروط تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عقد الزواج، وبالإمكان تطبيقها كونها لا تخالف أحكام الشرع،

وهو الأمر الذي يظهرُ بطلان ما أدعاهُ المعارضين.

على الرغم من معالجةٍ مقترح القانون حقَّ المواطن في اختيارِ أحواله الشخصية، من خلال إمكانية الاستمرارِ بتطبيقِ قانونِ الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للمعارض على تطبيقِ الأحكامِ الشرعية في المذاهب الإسلامية، غيرَ أنَّ النصَّ يحتاجُ إلى تنظيمٍ أوسعٍ لمن لا يرغبُ في تطبيقِ الأحكامِ الشرعية، وضرورة النص على جوازِ الاتفاقِ بين الزوجِ والزوجة على وضعِ الأحكامِ الخاصة بالأحوال الشخصية في اتفاقٍ يبرمُ بينهما لهذا الغرض، سواءً كان هذا الاتفاقُ جزءاً من عقدِ الزواجِ أو يرفقُ بالعقد، ويعتبرُ جزءاً لا يتجزأً منه، كي نلتزمُ بالتطبيقِ الدقيقِ لنصوصِ الدستور، ونلبِّي حاجة العلمانيين والمدنيين في العراق، شريطة عدم تعارض هذه الأحكام مع الدين الذي يؤمنون به.

على الرغم من استنادِ مقترح القانون إلى العديد من الأسس الدستورية والقانونية المذكورة أعلاه، غير أنه يلاحظ قيام مجموعة من النواب بتقديم طلبٍ إلى نائب رئيس مجلس النواب؛ لغرض سحبه من جدول أعمالِ مجلس النواب، مخالفين بذلك حرية العراقي في اختيارِ أحواله الشخصية، وفق أحكام المواد (٤١) من الدستور، فضلاً عن أنَّ السلوكِ النيابي لهؤلاء المعارضين يشكلُ صورةً من صورِ التعسفِ في استعمالِ السلطة التشريعية، ومصادرةً لحرية العراقي في اختيارِ أحواله الشخصية، مخالفين بذلك أحكام المادة (٤٦) من الدستور، فضلاً عن تنصلِ النواب من دورهم التمثيلي عن الشعبِ العراقي، وفق المادة (٤٩/أولاً) من الدستور، مما أدى إلى حثِّ النواب المعارضين باليمين الدستورية المحددة في المادة (٥٠) من الدستور، التي تنص (يؤدي عضو مجلس النواب اليمين الدستورية أمام المجلس، قبل أن يباشرَ عمله بالصيغة الآتية (أقسمُ بالله العليِّ العظيم أن...أرعى مصالح شعبه... وأن أعملَ على صيانة الحريات العامة والخاصة).

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراستنا، فقد توصلنا إلى العديد من النتائج والتوصيات، التي نجملها بالآتي:

إنَّ قانونَ الأحوالِ الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ النافذ، يخالفُ العديدَ من الأحكامِ الشرعية منها: مسألةُ الزواجِ بأكثرِ من امرأةٍ واحدة، واشتراطُ إذنِ القاضي، وموافقةِ الزوجةِ الأولى، فضلاً عن رفعه السن الأعلى للحضانة أكثر من السن الشرعيّ المحدد بـ (٧) سنوات باتفاقِ المذاهب، وتضمنه لحكم غير شرعيّ وغير إنسانيّ بحرمانِ مبيتِ الطفلِ مع أبيه بعد الطلاق، مع تعطيلِ الأحكامِ الشرعية الخاصة بعدم استحقاق المرأة للنفقة في حالة خروجها من بيت الزوج دون إذنه، فضلاً عن عدم وجودِ غطاءٍ شرعيّ لحقِّ الزواجِ المطلقة في السكنى لمدة (٣) سنوات بعد انتهاء العلاقة الزوجية، والتعويض عن الطلاقِ التعسفي، وغيرها من المسائل المنصوص عليها في قانونِ الأحوال الشخصية التي تخالفُ أحكامَ الشريعة الإسلامية.

إنَّ قانونَ الأحوالِ الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ النافذ بصياغته الحالية؛ يخالفُ ويتتهك أحكام المادتين (٤١) و (١٤) من دستورِ جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، فلم يتضمن كفالة حرية العراقيّ في اختيارِ أحواله الشخصية المفروضة عليه حالياً وفق رؤية المشرع عام ١٩٥٩ وتعديلاته في زمن النظام البائد، مما يجعلُ حرية اختيارِ الأحوال الشخصية معطلةً من الناحية الدستورية؛ لعدم تضمينها أحكاماً تميزُ لأصحابِ مذهبٍ أو معتقديّ معينين بتطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بهم، وأسوةً بالمسيحيين وغيرهم من الطوائف الأخرى المعترف بها في العراق.

احتوى قانونَ الأحوال الشخصية على العديد من عيوبِ الصياغة التشريعية، وعدم دقة التبويبِ والتقسيم القانوني له، وبالأخصّ عبارة (تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة)، حيث أن ذلك تعني إحلال إرادة القاضي محلَّ إرادة المواطن في تطبيق أحواله الشخصية المستندة إلى الشريعة الإسلامية، مما يشكلُ تعطيلاً لاعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة.

تمثلت الأسباب الواقعية لمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية أنه جاء ليحدث انقلاباً نوعياً في المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية للأسرة العراقية، وذلك من خلال مساهمته في

تقليل حالات الطلاق التي أصبحت ظاهرةً تنحُرُ جسدَ المجتمعِ العراقيّ وقيمه، فضلاً عن التقليل من جموح بعض النساء في المطالبة بحقوق (باسم القانون) ومخالفة لما أنزله الله في آيات القرآن الحكيم، كما سيساهم مقترح التعديل في إعادة المساواة بين الزوجين، وبالأخص مواجهة الزوجات التي لا تخاف في الزوج المطلق لومة لائم، فتمارسُ الابتزازَ باسم القانون الحليّ، فيما يتعلّق بحرمان الأب المطلق من زيارة الطفل في المدرسة، أو مبيت الطفل مع والده، أو المواظبة على مشاهدته في الأوقات التي تديمُ الودَّ والرأفة بين الزوجين المطلقين، مما سيساهم في إمكانية إعادة واستئناف العلاقة الزوجية بين الطرفين، من خلال الطفل الذي سيكون الباب الإلهي لإعادة المودة والرحمة بين الزوجين المطلقين.

من أجل إيقاف الممارسات النيابية غير الدستورية التي مارسها النواب المعترضون على مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، وللخروج من هذا الانتهاك الدستوريّ المرتكب من النواب في تعطيل حرية العراقيّ في اختيار أحواله الشخصية، ندعو النواب المؤيدين لهذا المقترح إلى جمع توقيعات لغرض إدراج مقترح القانون على جدول أعمال المجلس القادمة، حيث أنّ حرية العراقيّ في اختيار أحواله الشخصية لا تعدُّ منحةً من مجلس النواب، وإنما تعدُّ حقاً دستورياً أصيلاً، وإن واجب مجلس النواب، هو تمثيل إرادة الشعب باعتبار الشعب مصدر السلطة، وليس إحلال إرادة النائب محل إرادة الشعب بشأن كفالة ممارسة حرية اختيار الأحوال الشخصية وفق الدين أو المذهب.

من أجل توفير الضمانات القانونية للمعترضين، فإننا ندعو إلى إيراد نص صريح في مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، يمنع السماح بتزويج المرأة إذا لم تكمل الخامسة عشر من العمر. ندعو كلاً من ديوان الوقف الشيعي، وديوان الوقف السني، إلى الإسراع في إعداد وصياغة مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية، وتهيئتها من أجل اطلاع المواطنين والتثقيف عليها، تمهيداً لإقرارها من قبل مجلس النواب ضمن المدة المحددة في مقترح القانون.

قائمة المصادر:

١. البرقيات التي أرسلها علماء النجف الأشرف إلى الجهات المسؤولة، معترضون بها على قانون الأحوال الشخصية المخالف للقرآن الكريم، مركز النجف الاشرف للتأليف والتوثيق والنشر، منشور في موقع المعلومة على الرابط الالكتروني الآتي:
<https://almaalomah.me/news/71474/local>
٢. جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٢٨٠ في ٣٠/١٢/١٩٥٩.
٣. حميد سلطان الخالدي، ومصداق عادل، حرية العراقي في الالتزام بأحواله الشخصية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ١٦٦.
٤. حيدر حسين كاظم الشمري، قانون الأحوال الشخصية العراقي بين المقتضى والمبتغى والبدليل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٧، ٢٠٠٨.
٥. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٦. ساهرة حسين كاظم، قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل والمادة (٤١) من الدستور (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، ٢٠١٢.
٧. علي احمد الدليمي، التنظيم القانوني للأحوال الشخصية (في ضوء قانون الأحوال الشخصية ودستور ٢٠٠٥ العراقي).
٨. قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩.
٩. قانون الأحوال الشخصية للأجانب رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١.



حركاتُ الإسلام السياسيّ

النشأة والخصائص والاتجاهات

د. عادل جبار عبود الساعدي

المقدمة:

تعدُّ ظاهرةُ الإسلام السياسيّ اليوم من المواضيع المهمة، والأكثر شيوعاً وانتشاراً بين أوساط الكتابِ والباحثين، وذلك لما أرستهُ متغيراتُ العقدِ الأولِ من القرنِ الحادي والعشرين، من تأثيراتٍ أفرزت تحولاتٍ هائلةً في مدركاتِ الشعوبِ العربية، حتى ظنت أن موعداً الرجوعِ لنسخِ الحياةِ السياسيةِ القديمة، أصبح فرضَ عينٍ لا واجبٍ فحسب.

وقد برزَ مفهومُ الإسلام السياسيّ من واقعِ التعاطيِّ بالنديةِ مع الحركاتِ الإسلامية التي اتخذت لنفسها مسمياتٍ متعددة، وذلك في إطارِ الدعوةِ الصريحةِ لقادتها بضرورةِ اعتبارِ الدينِ الإسلاميِّ منهجاً يؤطر السلوكياتِ والنوايا معاً، مقدمين رؤاهم بهذا الصدد، معتمدين تمييزِ منظماتهم عن باقي المكوناتِ السياسيةِ في المجتمعاتِ الإسلامية؛ ليأخذ مفهومُ الإسلام السياسيّ طريقه نحو السلطةِ وإقامةِ النظامِ الإسلاميِّ، عبرَ طرحِ أطره الفاعلةِ نفسها، كمنظمةٍ أو حزبٍ سياسيٍّ إسلاميٍّ يتناسبُ وجودهُ أدائه مع متطلباتِ قوانينِ العصر، وله الحق في استخدامِ الوسائلِ المباحةِ والجائزةِ شرعاً للوصولِ إلى السلطةِ عبرِ الآلياتِ الدستوريةِ.

وباختلافِ الرؤى والاتجاهات، تختلفُ هذه الحركاتُ في مطامحها ومدى فكرتها. فثمة حركاتٌ عالميةٌ تسعى إلى إقامةِ خلافةٍ إسلامية، وبعضها ينحصرُ عملهُ في إطارِ دولةٍ معينة، ويسعى إلى إقامةِ دولةٍ إسلاميةٍ فيها.

ويُمكنُ تقسيمُ الحركاتِ الإسلاميةِ السياسيةِ وفقاً لوسائلِ التغييرِ التي تسعى إليها، ولتحقيقِ هدفهم الأول، وهو الكيانُ السياسيُّ الإسلاميُّ على قسمينِ أساسيينِ هما:

الأول: جماعاتٌ إسلاميةٌ سياسية: تسعى إلى الحُكمِ الإسلاميِّ باستخدامِ القوةِ والعنفِ كوسيلةٍ للسيطرةِ على الحُكمِ ومراكزِ القرارِ فيها.

الثاني: جماعاتٌ إسلامية: تسعى إلى الحُكمِ الإسلاميِّ من خلالِ الوسائلِ السلميةِ بما في ذلك اللجوءُ إلى الممارسةِ الديمقراطيةيةِ مثل الانتخابات، والالتزامِ بالشرعيةِ الديمقراطيةيةِ عبرَ الفوزِ بالانتخابات، وتشكيلِ سلطةٍ تحقيقِ المستقبلِ الإسلاميِّ من خلالِ تشكيلِ الأنظمةِ الإسلاميةِ في جميعِ دولِ المنطقةِ العربيةِ والإسلاميةِ.

وتشعرُ الحركاتُ الإسلاميةُ السياسيةُ أنّ لديها القدرةَ على تسويقِ أفكارها في السلطةِ والنظامِ السياسيِّ، وإقامةِ الحكمِ الإسلاميِّ العادل، وتأكيدِ هويتهمِ الدينيةِ والثقافيةِ، ورفضِ الهيمنةِ الثقافيةِ الغربيةِ، وبغضِ النظرِ عن صعودِ الحركاتِ الإسلاميةِ أو أصولها، فهي تسعى إلى البحثِ عن الاستقلالِ الثقافيِّ والسياسيِّ عن الغرب، معتبرةً أنّ الإسلامَ هو البديل.

المطلب الأول نشأة حركات الإسلام السياسي

شكلت ظاهرة حركات الإسلام السياسي في مرحلة السبعينيات واحدة من أهم محاور الجدل والنقاش، ليس في الأوساط السياسية والفكرية فحسب، وإنما في أوساط الفئات الاجتماعية في عالمنا العربي والإسلامي، حتى إذا ما سادت واقعياً تعددت وتنوعت مسمياتها، وإن كانت تتوحد بالإشارة إلى كونها جزءاً من الظاهرة السياسية - الدينية، وقد ظهر مصطلح الإسلام السياسي لتوصيف تغيير سياسي تؤمن أطرافه "بالإسلام" بوصفه "نظاماً سياسياً للحكم"، وإن الإسلام ليس ديناً تعديلاً فحسب، وإنما هو عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة، وإصلاح المجتمعات المسلمة، واستعادة مجدها السابق.

ويشير مصطلح حركات الإسلام السياسي إلى ظاهرة محلية وعالمية قديمة النشأة، موصولة الحلقات وليس حديثة أو مستحدثة، وإلى ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية ونفسية واجتماعية وسياسية تتسم بقوة الجذب الشعبي، وتتلخص أهدافها في استبدال الأنظمة السياسية أما بالعنف أو بالوسائل السلمية أو بالاثنين معاً^(١) واختلف الباحثون والمفكرون حول بدايات نشأة وظهور حركات الإسلام السياسي، فالفريق الأول يرى بأن ظاهرة الإسلام السياسي لا تعبر عن استمرارية تاريخية، ولا تشكل توصلات مع تراث الأمة الإسلامية بقدر ما هي ظاهرة مرتبطة بالحياة العربية الإسلامية المعاصرة، ويرجعها إلى عقود النصف الثاني من القرن العشرين^(٢)

ويرى (عبد المنعم منيب)، ثمة من يرجع تأصيل الإسلام السياسي إلى فترة الشيخ محمد

(١) سعيد بن سعيد العلوي، الإسلام السياسي ظاهرة حديثة، ولا ينتمي إلى زمن الإسلام الأول، في مجموعة باحثين: العلمانية والممانعة الإسلامية، محاورات في النهضة والحداثة، ط ١، دار الساقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٩.

(٢) حسين سعد، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النصف الثابت والواقع والمتغير، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٩٩.

عبدة، ورشيد رضا، اللذين جعلوا من الإسلام ركيزة العمل السياسي والمواقف السياسية^(١).

وهذا ما يؤيده (عبد الله النفيسي) عندما يذهب إلى أن هناك اجماعاً بين المحللين في نسبة حركات الإسلام السياسي إلى الجهد الفكري والاصلاحي الذي بذله جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، ورشيد رضا^(٢).

ويرى (النفيسي)، أن الجو العام الذي خلفته هذه المدرسة الفكرية وهمومها ومبادئها الأساسية، حيث مقاومة الاستعمار، واستعادة مجد الأمة وإرساء أسس الشورى وإصلاح الحكم، والإصلاح الديني وتشديد الدين^(٣)، شكلت بمجموعها الأسس التي قامت عليها الحركات الإسلامية الحديثة. فيما عدّها كثيرون، ظاهرةً جديدةً صاحبت انتقال العالم الإسلامي إلى العصر الحديث، وأرجعوها إلى ما اعتبروه حالة الاغتراب التي تعرّض لها الكثير من الشباب المسلمين بسبب تسارع عملية التحولات الاجتماعية، والثقافية، تلك التحولات التي اقتبست على نطاق واسع من إشعاع الحضارة الغربية المعاصرة بدرجة عدّها البعض صداماً مع عقيدة الإسلام التي هي ثقافة الأمة العربية. كما عدّها باحثون آخرون ظاهرةً نشأت كرد فعل على هزيمة العرب أمام الكيان الصهيوني في ٥ يونيو ١٩٦٧، بل وكرد فعل لفشل فريق ثالث من الباحثين، إن ظهور الحركة الإسلامية هو رد فعل لسقوط نظام الخلافة، والذي تمثل في إلغاء (كمال الدين أتاتورك) للخلافة العثمانية وإقامة جمهورية علمانية على أنقاضها في تركيا^(٤).

وبهذا الصدد ترى (نعم محمد صالح)، أن بوادر الظهور الأول لتلك الحركات؛ ترجع تاريخياً إلى نهاية القرن التاسع عشر، مع بداية الحركة الإصلاحية التي قادها جمال الدين الأفغاني وتلامذته وصولاً إلى ما بعد انتهاء الخلافة العثمانية. علماً أن هناك من يرجعها إلى بداية السبعينيات

١. عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩-١٠.

٢. عبد الله النفيسي، الحركات الإسلامية، ثغرات في الطريق، ط ١، مكتبة الافاق الكويت، ٢٠١١، ص ١٠٩.

٣. المصدر السابق.

٤. عبد المنعم منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، مصدر سبق ذكره، ص ٩-١٠.

من القرن العشرين^(١).

فيما يرى (حيدر علي ابراهيم)، أن صعود الحركات الإسلامية السياسية تزامن مع انحسار المد القومي التقدمي، وتراجع المشروع العربي للاستقلال السياسي والاقتصادي بسبب عوامل ذاتية أهمها: غياب الديمقراطية، وقيادة البرجوازية البيروقراطية للمرحلة^(٢) بينما عدّ (عزمي بشارة) ظهور الإسلام السياسي كنتاج من انتاجات الحداثة^(٣) وهذا ما ذهب إليه (رضوان السيد) بقوله: من عباءة (سيد قطب) خرجت كل جماعات الإسلام النضالي المعاصر، التي لا تملك في الحقيقة تصوراً لبدائل الأنظمة القائمة لكنها مصممة بالحديد والنار على هدم البنية القائمة من أجل أن يكون الأمر لله وحده^(٤).

وبرؤية متطرفة لمرجعية ظهور تلك الحركات، زمانياً يرى بها (محمد جابر الأنصاري)، تعبيراً عن الظاهرة البدوية الريفية، والتي مثلت قطعاتها الهامة والضاربة الجسد الأكبر لتلك الحركات^(٥) فيما ردّ آخرون بتطرف ظهورها إلى ظهور حركة الإخوان المسلمين، كما اشار إلى ذلك (مراد وهبة) بقوله: (وبظهور الإخوان المسلمين تسييس الإسلام)^(٦) وفي تقديرنا، لا يوجد أي ربط، فالسياسة أصلية الانتاء للإسلام، وهذا إذا ما أخذنا بالحسبان أن الإسلام محوي في جوهره نظاماً سياسياً مميزاً. وتبعاً لما تقدم من خلاف، استنجد كثيرون بالمعيار السياسي، لمعرفة زمان ظهورها، فقد رأى (رياض البياتي): (إن عقيدة الإسلام السياسي الحديث، أصل لها في قرية

١. نعم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب)، دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات، الديمقراطية، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٣١.
٢. حيدر علي ابراهيم، ازمة الاسلام السياسي الجبهة الاسلامية القومية في السودان نموذجاً، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠.
٣. عزمي بشارة، مدخل الى معالجة الديمقراطية وانهاط التدين، في مجموعة باحثين: حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٩.
٤. رضوان السيد، سياسات الاسلام السياسي المعاصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٢.
٥. محمد جابر الانصاري، مسألة الهزيمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٨٨-٨٩.
٦. مراد وهبة، الاصولية والعلمانية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٦-٢٧.

نائبة إلى الجنوب من دلهي، العاصمة الهندية الحالية، على يد (سيد أحمد ديونيد) (١٨١٧ - ١٨٩٨م)، والذي أسس حركة إسلامية هدفها الوصول إلى السلطة^(١)، فيما ردّ (عطية الويشي) نشوئها إلى أن: (أول من استخدم هذا المصطلح هو هتلر)، حينما ألقى (الشيخ أمين الحسيني) مفتي فلسطين آنذاك، كلمة أمامه، ردّ عليه قائلاً (أنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعيين بل أخشى الإسلام السياسي)^(٢) وقد تلقت هذه الادعاءات انتقادات قاسية، حتى وصفها منتقدها بأنها غير صحيحة كونها عملاً سياسياً واجتماعياً في فضاء عام لها جذورها عبر التاريخ الإسلامي. إذ يقول (عبد المنعم منيب)، (ولكننا نرى أن هذه التفسيرات غير صحيحة، وذلك لأن الحركة الإسلامية في جوهرها ما هي إلا عملٌ سياسيٌ واجتماعيٌ إسلاميٌ يهدف إلى إحداث تأثيرات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية في الفضاء العام، عبر عملٍ عامٍ له صورٌ وأساليبٌ شتى، ما دام هذا هو جوهر الحركة الإسلامية المعاصرة، فلا شك أنها ليست أمراً جديداً بل هو قديمٌ قدم الرسالة الإسلامية نفسها)^(٣).

ويعاضده في ذلك (محمد أركون) بقوله: (الأصوليون الحاليون لهم جذورٌ في الماضي، بل الماضي البعيد - إنهم يشعلون، أو قل يترعرعون، داخل أرضية مواتية ومناسبة، أرضية تم التمهيد لها منذ زمنٍ طويل. من هنا سرُّ قوتهم وانتشارهم السريع)^(٤).

ومن الثابت القول أن ظهور هذه الحركات لم يكن مفاجئاً، بل مرّ بمراحلٍ عدةٍ من التطور قبل أن تصل تلك الحركات إلى ما وصلت إليه في الوقت الحاضر، فكلُّ مرحلةٍ من هذه المراحل، أضفت على الحركة الإسلامية خصائص تميزها عن المرحلة التي سبقتها، وجعلتها أكثر تطوراً. هذا

١. رياض البياتي، مفاهيم الدولة والامة لدى الاسلام السياسي، المركز الثقافي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص ٤١.

٢. فتحي عطية العريشي، حوار الحضارات واشكالية التصادم وافاق الحوار حقائق ومفاهيم لا ينبغي ان تغيب، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ٢٠٠١، ص ٢٠١.

٣. عبد المنعم منيب، دليل الحركات الاسلامية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٤. محمد اركون، قضايا في نقد العقل الديني، ترجمة هشام صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٢٧.

الظهور المتدرج للحركة الإسلامية قد يكون هو السبب الذي جعل الدارسين يختلفون في وجهات نظرٍ حول البداية الأولى لظهورها^(١) وهذا ما يجعلنا مضطرون لتأكيد حقيقتين:

الأولى: إنَّ الإسلام السياسي كمصطلح، ظاهرةٌ قديمةٌ بدأت منذ النشأة الأولى لصدر الإسلام، وإنَّ ما أثيرَ من إشكالٍ بين الكتَّابِ والباحثينَ حولَ العلاقةِ بين الإسلامِ كدينٍ وبين السياسة، أوقعَ الكثيرَ منهم في شباكِ "الانتقائية"، مع أنها من المسلمَّات، فرفعوا شعارَ عدمِ وجودِ علاقةٍ بين الدين الإسلامي والسياسي، بل والسعيِّ من خلالها إلى شيطنة تلك العلاقة. وهذا ما يدحضه الواقعُ التاريخيُّ الذي عاشه المسلمونَ على مرِّ التاريخ، فمع عدمِ وجودِ اعتراضٍ على وجودِ العلاقةِ (بين الإسلامِ والسياسة، أو بين الدينِ والدولةِ في الإسلام، هو ما قصدَ منه الإشارةُ إلى وجودِ علاقةٍ موضوعيةٍ أو تاريخيةٍ متجذرةٍ بين الاثنين)^(٢)، فاتجاهُ الإسلامِ لإقامةِ دولةٍ يجدُ أساسه في الشروطِ التاريخيةِ الموضوعيةِ التي نشأ في ظلها الإسلامُ واقتضت إقامة دولته كشرطٍ لتأسيسِ وترسيخِ دعائمِ الإسلامِ كدين^(٣)، وهنا يرى (محمد حسين فضل الله) (إن هناك تطابقاً بين الدين والدولة، وعلى هذا الأساس، فنحنُ نعتقدُ أنَّ الدينَ يتطابق مع الدولة باعتبارِ أنَّ الإسلامَ يمتلكُ شرعيةً كاملة)^(٤)، تلك الشريعةُ التي أغنت الحركاتِ الإسلاميةَ فكرياً وسلوكياً كون أفكارها كما سلوكياتها مستمدةً من مفاهيمَ عقائديةٍ في الإسلام، منها (البعث، والتشديد، والأمرُ بالمعروفِ والنهيُّ عن المنكر)، كلها كانت سبباً في تمتع تلك الحركاتِ بالنفوذِ والقبول^(٥).

أمَّا الصحوَةُ الإسلاميةُ فهي ليست ظاهرةً حديثة، كما أنها ليست بظاهرةٍ سياسية، وإنما

١. نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب) مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.
٢. عادل ظاهر، اللامعقول في الحركات الإسلامية المعاصرة، دار بدايات للنشر، سوريا، ٢٠٠٨، ص ١٠.
٣. المصدر السابق، ص ١٥.
٤. محمد حسن فضل الله، الحركات الإسلامية ما لها وما عليها، ط ١، دار الملاك للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، ص ٣٩٧.
٥. عبد الوهاب الافندي، الحركات الإسلامية النشأة والمدلول وملابسات الواقع، في مجموعة باحثين من كتاب: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص ٣٩.

هي تيارٌ إسلاميٌّ أصيلٌ وأساسيٌّ بين التيارات الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي، والتي كان لها دورٌ كبيرٌ في الفكرِ والحُكمِ والسياسة^(١) وهذا ما أكدّه (رضوان السيد) بقوله (هكذا فإنه في ظروفٍ وبيئاتٍ ما بينَ الحريين العالميتين الأولى والثانية، بلورت (صحوة) أو دعوة إلى الإسلام باعتبارهِ أيديولوجيا المسلمين في مواجهة كلِّ الأيديولوجيات الأخرى)^(٢).

الثانية: فإنها تشيرُ إلى أنّ كلَّ ما ذكره الكتابُ والباحثون والمفكرون والمختصون في هذا المجال، من أسبابٍ لانتشارِ ظاهرةِ الإسلام السياسيّ وليس النشأة، فقد أشاروا إلى أسبابٍ داخليةٍ وخارجيةٍ عدة، في هذا المجال، إلى انتشارِ الحركاتِ الإسلامية كردِّ فعلٍ طبيعيٍّ لتلك الاحداث، ولكنَّ العنوانَ كان يجمعُ بين النشأة والانتشار. وهذا خطأً كبيراً، ويمكنُ مراجعة ذلك في مصادرٍ عدة، نشيرُ إليها في الهامش^(٣).

ويمكن القول إنّ الإسلام ليس عبارة عن ديانةٍ فقط، وإنّما هو نظامٌ سياسيٌّ مرتبطٌ من حيث النشأة برسالةِ النبيِّ محمد (ﷺ)، لأنَّ الرسولَ الأكرم، لم يؤسس لديانةٍ فحسب، بل أيضاً لدولةٍ إسلاميةٍ أصبحت فيما بعد امبراطورية، وكان فيها القائدُ الدينيُّ والسياسيُّ والعسكريُّ في آنٍ واحد، ناهيك عما أظهره القرآن الكريم من توجهاتٍ وتعاليمٍ ربانيةٍ تؤسّس لتوجهاتٍ قانونيةٍ (مدنية، مالية، جنائية) إضافةً إلى حقوقِ الانسان، وحق المرأة، وحقوقِ الجاليات في بلادِ المسلمين.

فالإسلامُ نظامٌ سياسيٌّ واقتصاديٌّ واجتماعيٌّ وقانونيٌّ وإنسانيٌّ، يصلحُ لبناءِ دولةٍ ومؤسّساتٍ قائمةٍ بذاتها، وهذا ما رأيناهُ واقعاً عندما أقامَ النبيُّ (ص)، أولَ دولةٍ إسلاميةٍ في المدينة

١. عماد الدين شاهين، التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية الأسباب والدوافع والانعكاسات، في مجموعة مؤلفين من كتاب: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

٢. رضوان السيد، مستقبل الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية، في مجموعة باحثين من كتاب: الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

٣. انظر: حسام كصاي، الإسلام الراديكالي بين الاصولية والحداثة، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٦، ص ٧٩، وتوفيق السيف وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت، ص ٩٣. وعبد الله النفيسي، الحركات الإسلامية ثغرات في الطريق، مصدر سبق ذكره، ص ١١١-١١٩.

المُتَوَرَّة، وأقامَ فيها أولَ دستورٍ رسميٍّ، سُمِّيَ "بدستور المدينة"، وكان أولُ زعيمٍ دولةٍ عرفه التاريخُ السياسيُّ الإسلاميُّ.

المطلب الثاني خصائص حركات الإسلام السياسي

اكتسبت حركات الإسلام السياسي خصائصها بدرجةٍ معينةٍ من واقعٍ وظروفٍ نشأتها وانتشارها، وهي خصائصٌ حكمت وحددت إلى حدٍ كبيرٍ توجهاتها الفكرية، وأهدافها السياسية^(١)، ويلخصُ (عبدالله أبو عزة) جملةً من تلك الخصائصِ بقوله: إنَّ الحركاتِ الإسلاميةِ هي مجموعةُ التنظيماتِ المتعددةِ التي تتبنى الإسلامَ فكراً ومنهجاً، وتعملُ في ميدانِ العملِ الإسلاميِّ، وفي إطارِ نظرةٍ شموليةٍ للحياة، وتعملُ جاهدةً لإعادةِ صياغتها لتنسجمَ مع توجهاتِ الإسلام، وتتطلعُ إلى إحداثِ النهضةِ الشاملةِ للشعوبِ الإسلاميةِ، منفردةٍ ومجمعة، من خلالِ تصورِها الإسلاميِّ، وتحاولُ التأثيرَ في كلِّ نواحي المجتمع من أجلِ إصلاحِها، وإعادةِ تشكيلِها وفقَ الرؤيةِ الإسلامية^(٢).

فيما أجمَلَ (عبد الوهاب الأفندي) خصائص تلك الحركات، إلى كونها تؤمنُ بشموليةِ الإسلامِ لكلِّ نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراهُ جهداً لازماً لإعادةِ تأكيدِ هذه الشموليةِ في وجهِ تراضي المجتمع، وتقصيرِ القيادات، والمؤشراتِ السلبية، ومكائدِ الاعداء. وهي بهذا تدعي

١. مجموعة باحثين، عبد الله النفيسي (محرراً) الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي، ط ٢، مكتبة افاق للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٢م.

٢. عبد الله ابو عزة، نمو حركة اسلامية علنية وسلمية في مجموعة باحثين، في كتاب: الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي، في عبد الله النفيسي (محرراً) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحديةً بذلك القيادات السياسية والدينية معاً^(١). وبرؤية أولية لحقيقة توارد تلك الخصائص، لا بد لنا من تحديد بعض المنطلقات التي تؤطر تلك الخصائص، وتبرر سيادتها، ومنها^(٢):

١. إن السياسة كفكر وممارسة هي جزء أو محور أساسي لها، وذلك لأن الإسلام "ديناً ودنيا" ذا طبيعة شمولية لمجالات الحياة كافة، ومن هنا تعتقد الحركات الإسلامية أن الإسلام هو الإطار الفكري لها، بما في ذلك المفاهيم، والمؤسسات الإسلامية للسياسة بتنوعها المختلفة.

٢. إن السياسة هي وسيلة وغاية، حيث تمثل هذه الغاية في إيجاد نظام الحكم السياسي الرشيد في مجتمعات المسلمين، بما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي، وهو تحقيق نظام الإسلام الشامل للحياة أو المشروع الإسلامي البديل، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الغاية تمثل دافعاً وهدفاً أيضاً.

٣. بما أن الإسلام دين حركة وتفاعل مع الحياة، وهو دين تدافع بين الخير والشر (الحق والباطل)، وهو بهذا المعنى حركة تغيير إصلاحي شامل، وحرالك تعاوني وتصارعي لسيادة الشرع الحضاري والإسلامي في الحياة. وعلى ضوء ما تقدم، فإن هناك مجموعة من السمات والخصائص التي تنفرد بها حركات الإسلام السياسي، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولاً- الشمولية:

الإسلام ليس ديناً فحسب، وإنما هو دين ودولة. وفي نهج الإسلام أن تكون له دولة، وأن كل مؤشرات الكتاب والسنة تقتضي تنفيذ حكم إسلامي ودولة إسلامية؛ لأن تنفيذها كما يجب غير مأمون إلا في ظل حكم إسلامي ودولة إسلامية تقوم على حكم الله، وقيام الإسلام نفسه في تطبيق

١. عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية الشأمة والمدلول، ملابسات الواقع، في مجموعة باحثين، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

٢. سامي الخزاندار، تطور علاقات حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ١٢-١٣.

الحدود التي رسمها الشارع المقدس، وذلك منطلق لا يجحده إلا مكابر^(١) وقد أجمَل (رفعت السيد احمد) "الشمولية" من خصائص الحركات الإسلامية بوصفه ديناً ودنياً، اقتصاداً وسياسة، نظام حكم ونظام حياة، ومن هنا كانت دعوتهم لتطبيق الشريعة^(٢) وهذا لا يتحقق إلا بقيام الدولة الإسلامية. لذلك: (كُلُّ الجماعات التي تتخذ من الإسلام كدين في تحركها السياسي والايديولوجي، وتسعى إلى تطبيقه عند الوصول إلى السلطة، هي حركات سياسية)^(٣).

ثانياً- السعي لإقامة الدولة الإسلامية:

إن دوافع ومبررات قيام الدولة الإسلامية، تتلخص في الأسباب التاريخية منها^(٤):

١. عرف العرب الدولة والحكومات من قبل الإسلام، وعندما جاء الإسلام مكنهم من ممارسة هذه التجربة بنجاح.

٢. كان الرسول (ﷺ)، يدرك أن بناء الدولة الإسلامية، واستمرارها جزءاً من مهمته كنبى وكرسول.

٣. أجمع معظم قادة الفرق الدينية على وجوب تنصيب "الإمام" أي قيام الدولة التي تراعي شؤون الإسلام والمسلمين.

٤. إن الإسلام كدين ودنيا لا يعرف الفصل بين الدين والسياسة، بل يدفع المسلمين إلى دائرة الاهتمام عملاً بقول الرسول الأكرم ((من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم))

١. عبد القادر عودة، الاسلام واوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص ٧٩-٨٠.

٢. رفعت السيد احمد، الحركات الاسلامية في مصر وإيران، ط ١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٥.

٣. رشيد الخيون، ١٠٠ علم من الاسلام السياسي في العراق، ط ١، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص ٩.

٤. شاكر النابلسي، الاسلام وجراب الحاوي، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٧٧-٧٨.

ثالثاً - الرفضية:

بمعنى أن حركات الإسلام السياسي ترفض الأوضاع القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية بوصفها أوضاعاً تخرج عن الإسلام الصحيح، بهدف الوصول إلى السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذي الطابع الإسلامي، بغية تحقيق التقدم والنمو لبلداننا ومجتمعاتنا، وتحقيق وجود الأمة الإسلامية، وعوضها مرة أخرى، غير أن وسائل تحقيق هذا الهدف تختلف وتباين باختلاف أولويات العمل الإسلامي، وكيفية تحديد مراحلها، وهذا من الأسباب الرئيسة للانقسام داخل الحركات الإسلامية^(١).

رابعاً - الانشطار والتولد:

فمن رحم (الإخوان المسلمين) انشقت أو تولدت حركات إسلامية متعددة، والأمر ذاته بالنسبة لحزب الدعوة الإسلامية "الجانب الشيعي" فما من حركة إلا ونجد جذورها في إحدى هاتين الحركتين، أو ولدت من أجوائها، وتأثرت بها بشكل أو بآخر^(٢).

خامساً - البناء الفكري المتميز:

وذلك من خلال الاعتماد على المعايير والقيم المتمثلة في القواعد المثلى للسلوك، وتعتمد في ذلك على الأيديولوجيا كإطار فكري لكل عصر وزمانٍ مهما تغيرت الظروف. وهكذا تفننت الحركات الإسلامية في طرح مقولتها الفكرية وشعاراتها والقيم التي تدعو إليها لإقناع أفرادها، والحفاظ على تضامن كوادرها الداخلية. لذا فإن حركات الإسلام السياسي هي أيديولوجية، بمعنى أن التشكيلة والمنظومة الفكرية ناظرة للتعبير والحركة، وتمنح الناس العزم والإرادة لتغيير الواقع، وتجعل من الإنسان لاعباً وتدفعه للنزول إلى ساحة الملعب بدلاً من الوقوف على الحياد، وهذا هو السبب في أن الفكر الأيديولوجي قبل أن يدور حوله محور الحقيقة، فإنه يدور حول محور

١. رفعت السيد احمد، الحركات الاسلامية في مصر وايران، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ - ٤٥.

٢. ماجد الغرابوي، الحركات الاسلامية قراءة نقدية في تجليات الوعي، ط١، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٧.

الحركة الفعّالة^(١).

سادساً- الاستمرارية والتطور:

وهذا يعطيّ الحركة الإسلامية ديمومةً وتجديدَ الأفكارِ بما ينسجمُ وتطوراتِ الساحتينِ الداخليّةِ ومثلّيتها الخارجيّة. فهي تتعاملُ والحالّةِ العصريّةِ متزامنةً مع تجديدِ أفكارها الإسلاميّة المتسامية مع العصر، سواءً كانت في السياسةِ أو الاقتصادِ أو الاجتماع، وبما لا يتعارضُ مع النهجِ الإسلاميّ السليم. وبهذا الصدد، يرى (رفعت السيد أحمد) بالاستمرارية والتطور، عدم اندثارِ فكرِ الحركاتِ الإسلاميّة، بحيث يُمكنُ أن يتجددَ بظهورِ قياداتٍ جديدة^(٢).

سابعاً - التغلغلُ والشعبيةُ وسرعةُ الانتشار:

تتمتعُ حركاتُ الإسلامِ السياسيّ بعواملٍ تدعمُ تغلغلها في الأوساطِ الشعبيّة، وتضمنُ لها دعماً شعبياً متميزاً عريضاً، فهي تمتلكُ قاعدةً شعبيّةً عريضةً بين صفوفِ المسلمين، كما هي ليست حركةً فئةً معيّنةً بل أنها ضميرُ الأمةِ المتحركِ والمتطلعِ لإقامةِ الدولةِ الإسلاميّة، وتطبيقِ الشريعة، وقوةِ الشعورِ الروحيّ عند المسلمين، تسهلُ كثيراً من تقبلِ الدعواتِ الإسلاميّة، وبالتالي فهي ليست حرماناً اندثاريةً بل لها قابليّةُ التجديدِ والتطورِ معاً، وهذا ما يمكنها من سرعةِ الانتشار: (فهي لم تنحصر في طبقةٍ واحدةٍ بل اتسمت بالانتشارِ بين الطبقاتِ المختلفة)^(٣).

وعلى هذا الأساس بدت الحركةُ الإسلاميّة، بوصفها حركاتِ جماهيرٍ تقودها قياداتٌ دينيةٌ متنورةٌ وملتزمةٌ بالأصول^(٤). وهي ليست حالةً طارئةً أو عابرةً في حياةِ المجتمعاتِ الإسلاميّة حتى يمكنَ تقبلها، لذا عرفها (يوسف القرضاوي) بأنها (ذلك العملِ الشعبيّ الجماعيّ المنظم للعودة

١. عبد الكريم سروش، السياسية والتدوين.. دقائق نظرية ومآزق عملية، تعريب احمد القبانجي، ط ١، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٧-٥٨.

٢. رفعت السيد احمد، الحركات الاسلاميه في مصر وإيران، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ - ٤٥.

٣. المصدر السابق، ص ٣٧.

٤. المصدر نفسه، ص ٤٧.

للإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة... كل الحياة^(١).

ثامناً - مواجهة التيارات والحركات غير الإسلامية:

تسعى الحركات الإسلامية إلى مواجهة التيارات والحركات الايديولوجية الغربية والشرقية على حدٍ سواء، وتحاول أن تطرح نفسها بديلاً حضارياً وثقافياً مرتكزاً بذلك على الفكر الإسلامي، وذلك من خلال أسلمة المجتمع وهياكله المختلفة.

فالصراع حقيقي وعميق تجاه حضارة تريد أن تفرض نفوذها وسيطرتها الشاملة على العالم العربي والإسلامي، وحضارة إسلامية عريقة وأصيلة تريد أن تحتفظ بشخصيتها ومفاهيمها وقيمها وتاريخها، مستندةً بذلك على ما تمتلكه من مقومات الوجود والسمود التي تدفعها لكي لا تقبل الانصياع لتلك الأفكار الغربية والدخيلة على مجتمعاتنا، خاصةً وأن الحركات الإسلامية باتجاهاتها كافة، مدركةٌ للأخطار الحقيقية التي تهدد مصير الأمة الإسلامية، ومصير حضارتها وقيمها.

تاسعاً - المرجعية الإسلامية:

اتخذت الحركات الإسلامية من الإسلام محوراً لحياتها، وحياة أفرادها، ومنطلقاً للحياة بكلّ أبعادها في مقابل الخصام الذي كان سائداً بين الدين والحياة^(٢)، وبهذا، جميع تلك الحركات متفقتةً حول المرجعية الإسلامية خاصةً وأنها ليست مثل المرجعيات الوضعية التي يواجهها البشر بحسب أهوائهم، ومصالحهم، وأفكارهم الخاصة^(٣)، وهكذا اشتركت الحركات الإسلامية في الانتساب إلى الإسلام كأساسٍ وأصلٍ ومرجعية. فالجامع المشترك لدى الحركات الإسلامية هو الإسلام، وهذا هو أساس قوتها وديمومتها.

١. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط١، دار رحاب، الجزائر، ١٩٩٠، ص٩.

٢. عبد الله ابو عزة، نحو حركة اسلامية علنية وسلمية في مجموعة مؤلفين: الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية اوراق في النقد الذاتي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

٣. حيدر ابراهيم علي، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

المطلب الثالث

اتجاهات حركات الإسلام السياسي

واحدة من أهم الأسباب المباشرة بتعدد وتصنيف الحركات الإسلامية، هو تعدد المفاهيم وكثرة المصطلحات التي تطلق عليها، الأمر أدى لصعوبة وضع تصنيف محدود ومنسجم لتلك الحركات. ومن منطلق التباين في المعايير والاختلاف في المقاييس التي يضعها كل باحث في وصفه وتصنيفه للحركات الإسلامية. فإن الحركات الإسلامية ليست حركات واحدة، يقول (أحمد الموصلي) (إن الحركات الإسلامية التي يُنظر إليها على أنها حركات واحدة هي - في حقيقة الأمر - حركات عدة، تختلف نظرياً وعملياً في أمور جوهرية عدة)^(١).

ويشير (عماد الدين شاهين) إلى أن صعوبات تصنيف هذه الحركات، بقوله (فمن هذه المجموعات التي اتخذت شكل الحزب السياسي، وتبنت خيار المشاركة القانونية من داخل الأطر القانونية والمؤسسات الشرعية، ومنها من اتخذت شكل التنظيمات الاجتماعية أو الاقتصادية. إذ أصبح من صعوبة تصنيف هذه الحركات الكثرة واختلاف طبيعتها)^(٢).

ويرى (فواز جرجيس)، أن بعض الحركات الإسلامية اختارت في كل من الأردن، واليمن، ولبنان، والكويت، وغيرها، استراتيجيات إيجابية سلمية، ترفض الدخول في مواجهة مكلفة مع أنظمتها وحكوماتها بغض النظر عن وجود اختلاف جذري في أجندتها وأطروحاتها الفكرية والسياسية، ويبدو أن قيادات تلك الحركات استوعبت قواعد اللعبة وخطورة المغامرة

١. أحمد الموصلي، رؤية الحركات الإسلامية لمفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في العالم العربي، في مجموعة باحثين، الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

٢. عماد الدين شاهين، التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية، الأسباب والدوافع والانعكاسات، في مجموعة باحثين: الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

بالبلاد والشعوب، وفضّلت التريث والصبر والمشاركة غير الفاعلة أحياناً، من أجل إدخال تغييرات في بنى السلطة والدولة والمجتمع على المدى الطويل، في حين اختارت الحركات الإسلامية في كل من مصر والجزائر آليات واستراتيجيات طموحة وهجومية للوصول إلى السلطة^(١).

أمّا (أوليفه روا) فقد ذهبَ للقول، الحركات الإسلامية تشمل على مجمل المجموعات النشطة المعاصرة والتي تشترك - مهما بلغ تفوقها) في إدراك عملها ضمن إطار المفاهيم التي وضعها مؤسس حركة الإخوان المسلمين المصريين (حسن البنا)، و (أبو الأعلى المودودي) الذي أنشأ في شبه القارة الهندية (حزب جماعة الإسلامية)، أمّا المفكر الثوري الشيعي فإنه يشترك مع الإخوان في نقاط عديدة إلا أنه يبقى ذا خصوصية، أنه أكثر يسارية، وأكثر ارتباطاً برجال الدين، وكان من ملهمي هذا الفكر: (الخميني، محمد باقر الصدر، الطالقاني، وكذلك علي شريعتي)^(٢).

ويصنف (عبد الستار الراوي) الحركات الإسلامية إلى خمسة اتجاهات وهي^(٣):

١. التيار التقليدي: والذي يمثله جماعة الإخوان المسلمين.

٢. التيار المذهبي: ويمثله تيار إيران (الدعوة - منظمة العمل - حزب الله).

٣. التيار الجماهيري الايديولوجي: مثل (حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين حماس - جبهة الإنقاذ الإسلامية، جماعة الجهاد الإسلامي).

٤. تيار الرافض: (التكفير والهجرة، جماعة السيف، جند الله).

٥. التيار العقلاني: ويمثله مجموعة من المفكرين ممن اعتمدوا المنهج النقدي التحليلي.

ونعتقد أن هذا التصنيف للحركات الإسلامية بحاجة إلى مزيد من الدقة نظراً لما يمتاز به من

١. فواز جرجيس، الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في العالم العربي في مجموعة باحثين: الحركات

الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

٢. أوليفه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، ط ١، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٤.

٣. حسن طوالب، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي - مصر والجزائر نموذجاً، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٨٩.

تداخلٍ وعدم موضوعية.

وصُنفت الحركات الإسلامية المعاصرة من حيث التيارات المتعددة إلى حركاتٍ "محافظة" و"تقليدية" و"معتدلة" و"متحررة"، وحركات ذات توجه "سني"، وأخرى ذات توجه "شيعي"^(١) فقد صنّفها البعض إلى تيارين، تيار الأصولية الفكرية، وهو ذلك التيار الذي يرمي إلى العودة إلى أصول فهم الإسلام كما فهمه المسلمون الأوائل، أتباعاً لأوامر القرآن والسنة، مع السعي للإسهام في الحضارة العالمية بدورٍ مؤثر، أما التيار الثاني فهو تيار الأصولية الحركية، ويقصدُ به التيار الذي يتبع الحركات السياسية دون أيّ تشديدٍ حقيقيٍّ للفكر الديني، ويعملُ على أساس أن يكون للسياسة والشرعية حزب^(٢).

ويرى (عماد الدين شاهين)، لما كانت الحركات الإسلامية هي حركات اجتماعية، فمن الواجب رؤيتها على وفق طبيعتها المتنوعة في الواقع، وهي كالآتي^(٣).

١. الجماعات الانعزالية أو الجماعات الطوباوية: التي تركزُ في المقام الأول على الفرد، وتغيّره من الداخل، وليس تغيير مؤسّسات المجتمع وبنيته، ومن بين هذه الجماعات التكفير والهجرة.
٢. الحركات الاحتجاجية: التي يغلبُ على طابعها العفوية، وعدم الاستمرارية والانقطاع، فهي تظهرُ فجأةً لسببٍ محددٍ ولتحقيقٍ مطالبٍ آنيةٍ ثم تختفي بالسرعة نفسها، وتعدُّ المظاهرات والاضطرابات والاعتصامات، وسائلٍ نوعية لدى هذه الحركات.
٣. الحركات الثورية: التي تتميزُ برفضها المطلق لقيم المجتمع ومؤسّساته، وللنظام القائم، وتسعى إلى التغيير الشامل للمجتمع بصورة جذرية، وباستخدام العنف وسيلةً للتغيير.

١. عبير شوقي ذكي، العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا، دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسيحية، المكتب العربي للمعارف، مصر، ٢٠١٥، ص ١٩.

٢. محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، ط ٣، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦، ص ١٣٩.

٣. عماد الدين شاهين، التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية الدوافع والانعكاسات، مجموعة باحثين في كتاب: الحركات الإسلامية ودورها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩ - ١١٠.

٤. الحركات الإصلاحية: التي تتميز بالشرعية أو تسعى للحصول عليها، وبالأستعداد للعمل من داخل النظام ومؤسساته القائمة من خلال ما يسمح به من هامش للحركات. وتتبنى هذه الحركات التدرج، والوسائل السلمية، للوصول إلى أهدافها. فيما اتخذت (ثناء فؤاد عبدالله)، من الخطاب السياسي ونوعيته، معياراً لتصنيف الحركات الإسلامية إلى ثلاثة أنواع هي^(١).

١. الجماعات التي لا تدخل وفق خطابها ضمن الحركات الإسلامية، ويقصد بها الحركات غير السياسية، مثل جماعة التبليغ، التي تنأى بنفسها عن أي نشاط سياسي. وهي تعتقد أن الإصلاح السياسي يتحقق عندما يصبح أفراد المجتمع أنفسهم مندمجين روحياً بمبادئ الإسلام.

٢. الجماعات التي قبلت الدخول في العملية السياسية، والتي تؤكد أن تغيير المجتمع يجب أن يكون من الداخل بعمليات تدريجية تستوعب أكثرية الجماهير في مجتمع جديد. وهذه الجماعات تقبل بالديمقراطية على أساس أنها لا تتعارض مع الإسلام، وتقبل بمبدأ المشاركة في السلطة، وعلى استعداد للمشاركة في العملية السياسية.

٣. الجماعات التي تعتمد مفاهيم الجاهلية والتكفير في قيادتها للمجتمع والدولة، والتي تدعوها بالثمرة، والتي ترى ضرورة تغييرها بالقوة، فهذه الجماعات تركز على تغيير الحكومات بدلاً عن تغيير المجتمع، وهذه الجماعات ترفض الديمقراطية بوصفها مستوردة ولا ترى مانعاً من استخدام العنف.

بالمقابل يورد البعض الآخر تصنيفاً لتلك الحركات على وفق أساليبها التعبوية والدعوية فيصنفها إلى^(٢).

١. ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقة التفاعل والصراع، نقلاً عن: نغم محمد صالح، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (لمغرب - تونس - الجزائر) ودورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

٢. احمد بسيوني، مراجعات ومدافعات، ط ١، دار الكلمة لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ، ٢٠١٠م، ص ٩- ١٥.

١. الحركاتُ الدعويةُ غير السياسية: وتدخلُ في هذا الاتجاه جماعة (النور) بتركيا، وبعض الجماعات السلفية.

٢. الحركاتُ الجهاديةُ القتالية: والاسمُ الجامعُ لهذا التوجه لمختلفِ مسمياته هو (تنظيم القاعدة).

٣. جماعةُ الدعوةِ السياسية: من بين هذه الحركات (الإخوان المسلمین)، وكذلك (الجماعة الإسلامية) في باكستان، وتدخل في هذا الصنف أيضاً كلُّ من (جماعة العدل والإحسان)، و (حركة التوحيد والإصلاح) في المغرب.

٤. الأحزابُ السياسيةُ الإسلامية: تنشطُ في البلدانِ الأكثر حرية في تأسيس الأحزاب، وفي تقبلِ عملها ومشاركتها، مثل: باكستان، ماليزيا، إيران، السودان العراق، لبنان، موريتانيا.

وبعيداً عن جدلِ المعايير، ارتأت الأغلبيةُ أنَّه لا جناح في اعتمادِ التصنيفِ الأكثر واقعيةً وتفصيليةً، ذلك التصنيفُ الواردُ في دليلِ الحركاتِ الإسلامية في العالم، والذي ساهمَ في إنجازهِ عددٌ من الباحثين المختصين في الحركات الإسلامية، حيث تم تقسيمها إلى فئتين أساسيتين^(١):

الفئة الأولى: الحركاتُ الإسلامية الدينية. وهي الحركاتُ التي تقومُ بتفسيرِ النصوصِ الدينية بطريقةٍ حرفية، مستندةٌ إلى "عموم اللفظ"، الأمر الذي يدفعها إلى إصدارِ أحكامٍ متسارعةٍ بتكفير الأنظمة الحاكمة، وتجهيل المجتمعات، والتي تنقسمُ بدورها إلى قسمين وهما:

القسم الأول: الحركاتُ المتطرفةُ السلمية. والتي تعتقدُ أنَّ الوقتَ لم يحن بعد للعملِ بالسياسةِ أو ممارسةِ الجهاد، وهي تؤمنُ بعدمِ ممارسةِ أيِّ فعلٍ عنيفٍ ضد النظمِ الحاكمةِ والمجتمعاتِ التي تصفها بالكافرة والجاهلة. وتنقسمُ تلك الحركاتُ إلى فرعين وهما:

الفرع الأول: حركاتُ التكفيرِ والهجرة: وترى أنَّ المجتمعاتِ الإسلامية المعاصرة ليست مجتمعات إسلامية، بل ارتدت إلى الجاهلية التي سبقت ظهورَ الإسلام، وهي بذلك مجتمعات كافرة، سواء بالنسبة للأفراد أو الحُكَّام أو نظامِ الحُكْمِ ومؤسساته، ولذلك لا بدَّ من هجرها

١. إبراهيم النجار وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢٠.

واعترال المجتمع والانفصال عنه، والقيام بالهجرة كهجرة النبي (ﷺ).

الفرع الثاني: حركات إعادة الدعوة. وهي الحركات التي تؤمنُ بجاهلية المجتمع، ولكن ليس من مهمتها الهجرة والاعتزال، وأبرز تلك الحركات "جماعة التبليغ والدعوة".

القسم الثاني: الحركات الجهادية العنيفة. والتي تعتقد أن الجهاد الوسيلة الوحيدة من أجل أسلمة المجتمع، وهي على ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الحركات المحلية الطابع. من أولويتها مقارعة العدو القريب، وذلك من خلال إسقاط الحكومات، وإعلان الجهاد ضدها، ومنها (الجماعات الإسلامية، وجماعة الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية في الجزائر، والجماعة المقاتلة في ليبيا).

الفرع الثاني: الحركات الاستقلالية الانفصالية. وهي مناطق الأقليات المسلحة في بلدان غير إسلامية، ومنها (الحركات الموجودة في كشمير، وحركات الشيشان الموجودة في روسيا الاتحادية).

الفرع الثالث: الحركات الدولية. وهي تعكس الحركات الجهادية المحلية الطابع، وهي ترى العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب، وتعد أفغانستان موطناً لتلك الحركات.

الفئة الثانية: الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي. وهي الحركات التي تتبنى برامج سياسية واجتماعية، تقوم على مفهوم الشرعية، فهي لا تعتمد على النصوص الحرفية، وإنما على مقاصد الشرعية، وأسباب نزول الآيات القرآنية. وتنقسم على قسمين:

القسم الأول: الحركات السلمية الساعية إلى الحكم. وهي حركات سلمية تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد، وتسعى إلى التغيير بروح إصلاحية غير ثورية، ولا تمنع من العمل مع القوى القومية والوطنية المعارضة، ومن بينها "جماعة الإخوان المسلمين في مصر"، و"جماعة النهضة في تونس".

القسم الثاني: حركات التحرر الوطني المسلحة: وهي جزء من الحركات السياسية

والاجتماعية، ذات برنامج إسلامي، لكن ظروف الاحتلال الأجنبي دفعَ بها إلى تبني برنامج للتححرر الوطني، ومن أبرزها "حركة المقاومة الإسلامية حماس"، و "حركة الجهاد الإسلامي بفلسطين"، و "حزب الله اللبناني". كما يُشيرُ الدليل ذاته، إلى بروز معيار تصنيفي لحركات الإسلام السياسي، أُنخذ معده من ابتعادٍ واقتراب تلك الحركات من الممارسة الديمقراطية كالاتي^(١):

١. حركات إسلامية غير سياسية: وهي الحركات التي لا تؤمنُ بالعمل السياسي، وإنما تركّز عملها على الأنشطة الدعوية، وبناء الفرد المسلم، ومنها "الحركات السلفية".

٢. حركات الإسلام السياسي: وهي الحركات الإسلامية التي تؤمنُ بالعمل السياسي، ونظرتها إلى "شمولية الإسلام" وتؤمنُ بالمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، ومنها: "حركة الإخوان المسلمين، و "حزب الدعوة الإسلامية و "حركة النهضة الإسلامية".

٣. الحركات الجهادية والتكفيرية: وهي حركات تكفيرية متطرفة تتخذ من العمليات القتالية وسيلةً للتغيير، ولا تؤمنُ بالحوار والتعايش مع الآخر، ومنها "القاعدة - داعش - جبهة النصرة".

٤. حركات التححرر الوطني: وهي جزءٌ من الحركات السياسية والاجتماعية، ذات برنامج إسلامي، ولكن ظروف الاحتلال الاجنبي "الكيان الصهيوني" دفعَ بها إلى تبني برنامج للتححرر الوطني، علماً أنها تؤمنُ بالمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، ومنها "حماس - الجهاد الإسلامي - حزب الله اللبناني".

والحق، أن أداء حركات الإسلام السياسي بعد ثورات (الربيع العربي)، تحمل تبعات وإرث الأوضاع على مجملها، مما جعل تلك الحركات تواجه تحدياً حقيقياً، بسبب تصاعد الضغوط عليها، في ظلّ تداخلٍ واسعٍ من قبل أطراف إقليمية ودولية عملت على إيقاف تمددها في محيطها العربي. ذلك لا يعني أثارٌ وسوء إدراكها لما ينبغي أن تكون، وغياب الحنكة في أدائها أدى بها إلى

١. إبراهيم النجار وآخرون، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

العزلة وتفكيك مستوياتها وبنيتها بشكل كبير، وهذا ما حدث في دول الحراك الشعبي فيما بعد.

إنَّ تصوّر حركات الإسلام السياسي لإمكانية إقامة الدولة الإسلامية، وبسط سيطرتها على الأرجاء كافة، حسبما يرى ذلك بعضها، البعض دون اعتبار للجغرافية السياسية، والمتغيرات الدولية، يعدُّ هدفاً صعب المنال، مما حملها اصرارها على ذلك أعباءً إضافية، جعلها في مواجهة النظام الدولي، ومقتضيات العولمة دفعة واحدة. وهذا ما أدركته متأخراً حيث سعت إلى إعادة بناء ذاتها من خلال ترتيب أولوياتها، والنظر بواقعية لبرامجها وطموحها في ظلّ الأوضاع السائدة^(١) الأمر الذي انعكس بدوره على أداء حركات الإسلام السياسي من جديد، ومغادرة أغلبها المواجهة إلى المشاركة السياسية، وصياغة مشهد سياسي جديد، وقبول التنوع الثقافي والايديولوجي، والانخراط في مسار التنافس الديمقراطي على السلطة، بدل التصعيد والمواجهة. وكتيجة لهذا الأداء، نجد أن المغرب، والأردن، والكويت، وهي نظم ملكية وراثية، منحت الحركات الإسلامية مشاركة سياسية من أجل استيعابها واحتوائها^(٢) وهو ما وفرّ لتلك النظم فرصةً توظيفها ضدّ تياراتٍ أخرى معارضة لنظام الحكم^(٣). بالمقابل ضمنت حركات الإسلام السياسي المشاركة في السلطة، وحصلت على غطاءٍ شرعيٍّ لعملها السياسي ونشاطها العلني، وتعدّ الكويتُ النموذج الأمثل للسماح بمشاركة الحركات الإسلامية في الحياة السياسية. وكذلك انتهج النظام السياسي في الأردن مبدأ الاستيعاب والمشاركة ليعدها عن التطرف والعنف^(٤)، وكذلك المغرب ولبنان، فيما عانت تلك الحركات أوضاعاً صعبة في مصر، ثم تونس، وتضييق خياراتها في بعض دول الخليج العربي. وهذا ما سنناقشه لاحقاً.

١. إحسان طالب، حوار الديمقراطية والإسلام مفاعيل (الربيع العربي)، ط ١، منشورات الضفاف، بيروت،

٢٠١٣، ص ١٠٦-١٠٧.

٢. حسن حنفي، الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

٣. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

٤. نغم محمد صالح، الحركة الإسلامية في المغرب العربي - دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

انتخابات كركوك 2023: تحديات ومواقف المكونات

(التركمان نموذجاً)

م.م محمد تحسين عبد الرحمن (كوك قايا)⁽¹⁾

m_gokkaya87@yahoo.com

المُلخّص:

في ظل التحولات السياسية المستمرة في العراق، تبرز قضية كركوك كواحدة من الملفات الأكثر تعقيداً وحساسية. تشهد المدينة تنافساً شديداً بين مكوناتها العرقية والسياسية، مما يجعل تشكيل حكومة محلية تُرضي جميع الأطراف تحدياً كبيراً. تلعب العوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأثير القوى الإقليمية والدولية، دوراً حاسماً في رسم ملامح المشهد السياسي في كركوك. وبينما يسعى البعض لتحقيق تقدم ملموس في هذا الملف، تواجه هذه الجهود تحديات كبيرة بسبب التشابكات السياسية وتحالفات القوى المختلفة، مما يضعف من فرص تحقيق توازن مستدام بين الأطراف المتنازعة. بعد أن تم استثناء كركوك من انتخابات مجالس المحافظات لمدة ١٨ عاماً، نتيجة للتعقيدات المتعددة التي واجهتها، والتي تنوعت بين القانونية والسياسية والمجتمعية. وأخيراً، ومن أجل الوصول إلى إدارة جديدة للمحافظة، تم إدراج كركوك في انتخابات مجالس المحافظات التي أُجريت في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ بهدف

١- محمد تحسين عبد الرحمن كوك قايا، يواصل دراسته في مرحلة الدكتوراه في جامعة مرمرة، في قسم العلوم السياسية والاجتماعية. مهتم بمواضيع التنظيمات الإرهابية في إطار الدراسات الأمنية في الشرق الأوسط، فضلاً عن دراسته للسياسة والأمن والنظم الانتخابية في العراق، مع تركيز خاص على التركمان العراقيين. قام بنشر العديد من المقالات باللغتين التركية والعربية في مجالات تخصصه.

اختيار إدارة منتخبة بشكل ديمقراطي لإدارة المحافظة وخدمة سكانها. كانت التوقعات تشير إلى أن هذه الانتخابات ستساهم في حل المشاكل السياسية والإدارية في المدينة وتعزيز الاستقرار. ومع ذلك، أسفرت الانتخابات عن نتائج متشابكة، أدت التوازنات الاجتماعية المعقدة والمتنوعة في كركوك إلى انعكاسات مباشرة على نتائج الانتخابات، وبالتالي على العملية السياسية بأكملها، مما صعّب تشكيل التحالفات اللازمة لإدارة المحافظة. نتيجة لهذه التعقيدات، ومع الأخذ بالاعتبار التنوع والاختلافات الكبيرة في المدينة، تأخر اختيار الحكومة المحلية لمدة سبعة أشهر. مما جعل كركوك مرة أخرى في صدارة القضايا الرئيسية على جدول الأعمال في العراق. تدخل رئيس الوزراء العراقي، السيد محمد شياع السوداني، بشكل مباشر، محاولاً جمع الأطراف الفائزة في الانتخابات على طاولة مستديرة لتشكيل تحالف إدارة كركوك. رغم هذه الجهود، إلا أن التوصل إلى حكومة تمثل جميع القوى المكونات والسياسية في المحافظة لم يتحقق، مما أثار مخاوف من زعزعة الاستقرار في المدينة. النصوص القانونية، مثل المادة ١٣ من قانون الانتخابات، التي تؤكد على ضرورة تمثيل جميع المكونات، لم تُفعل بالشكل المطلوب، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي في كركوك.

الكلمات المفتاحية: العراق، كركوك، تركان، الانتخابات.

Abstract

Amid the ongoing political transformations in Iraq, the issue of Kirkuk stands out as one of the most complex and sensitive files. The city is witnessing intense competition among its ethnic and political components, making the formation of a local government that satisfies all parties a major challenge. Internal and external factors, as well as the influence of regional and international powers, play a decisive role in shaping the political landscape of Kirkuk. While some seek tangible progress in this matter, these efforts face significant challenges due to the political entanglements and alliances of various forces, weakening the chances of achieving a sustainable balance between the conflicting parties. After Kirkuk was excluded from the provincial council elections for 18 years due to multiple complications—ranging from legal, political, and societal issues—the city was finally included in the provincial council elections held on December 18, 2023, with the goal of electing a democratically chosen administration to manage the province and serve its residents. Expectations were that these elections would contribute to resolving the political and administrative issues in the city and enhance stability. However, the elections resulted in mixed outcomes, which, due to the complex and diverse social balances in Kirkuk, had direct repercussions on the election results and consequently on the entire political process, making it difficult to form the necessary alliances to govern the province. As a result of these complications, and given the city's diversity and significant differences, the selection of the local government was delayed by seven months. This placed Kirkuk once again at the forefront of key issues on Iraq's agenda. Iraqi Prime Minister, Mr. Mohammed Shia' al-Sudani, intervened directly, attempting to bring the winning parties to the negotiation table in order to form a Kirkuk governance coalition. Despite these efforts, the formation of a government that represents all the ethnic and political forces in the province was not achieved, raising concerns about the destabilization of the city. Legal texts, such as Article 13 of the Election Law, which emphasizes the necessity of representing all components, were not properly implemented, further complicating the political situation in Kirkuk.

Keywords: Iraq, Kirkuk, Turkmen, Elections

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في تسليط الضوء على تعقيدات العملية السياسية في محافظة كركوك، خاصة في سياق الانتخابات المحلية الأخيرة التي أبرزت تحديات التوافق بين مكوناتها العرقية والدينية المتنوعة. توضح الدراسة تأثير التحالفات السياسية، وتبرز قضايا التهميش التي يواجهها المكون التركماني في المشهد السياسي الحالي، ليس فقط في كركوك بل في مناطق أخرى أيضاً. كذلك تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول الآثار المحتملة للتهميش على استقرار المنطقة، والحاجة الملحة لبناء توافق سياسي يضمن تمثيلاً عادلاً لكل المكونات.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التوترات السياسية والاجتماعية التي تشهدها محافظة كركوك نتيجة التباينات في التمثيل السياسي وتهميش بعض المكونات الأساسية، وعلى رأسها المكون التركماني. إذ تواجه كركوك تحديات كبيرة في تحقيق التوافق بين مكوناتها (التركمان، العرب، الأكراد)، وهو ما ينعكس سلباً على استقرارها السياسي والاجتماعي. تعكس هذه المشكلة غياب الشمولية في العملية السياسية، حيث تتعرض بعض الأطراف للتهميش وتُقصى من المشاركة الفاعلة في صنع القرار المحلي. ومن هنا، يسعى البحث لفهم أسباب هذه التحديات وتداعياتها المحتملة على الاستقرار في كركوك، مع التركيز على دور التحالفات الاستراتيجية وتأثيرها على هيمنة بعض القوى السياسية وتهميش أخرى، مما يجعل مستقبل المحافظة مرهوناً بمدى إمكانية تحقيق توافق شامل وعادل بين كافة المكونات.

تساؤلات البحث:

- ١- ما الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق التوافق السياسي بين مكونات محافظة كركوك؟
- ٢- كيف أثرت التحالفات السياسية والاستراتيجية في بغداد والإقليم على توزيع السلطة في كركوك؟

٣- ما هي العوامل التي أدت إلى تهميش المكون التركماني في الحكومة المحلية لكركوك؟

٤- كيف يمكن أن يساهم تعزيز التوافق بين المكونات المختلفة في تحقيق استقرار سياسي واجتماعي في كركوك؟

٥- ما هي الاستراتيجيات الممكنة التي يمكن أن تتبعها الأطراف التركمانية لضمان تمثيل عادل وفعال داخل مؤسسات الدولة في كركوك؟

أهداف البحث:

تحليل العوامل التي تعرقل تحقيق التوافق السياسي بين مكونات محافظة كركوك. دراسة تأثير التحالفات السياسية الإقليمية والمحلية على توزيع السلطة داخل كركوك. توضيح أسباب وآليات تهميش المكون التركماني في العملية السياسية والحكومة المحلية لكركوك. تقديم رؤية لكيفية تعزيز الشراكة السياسية بين المكونات المختلفة في كركوك لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. اقتراح استراتيجيات للمكون التركماني لتعزيز تمثيله السياسي وحماية حقوقه داخل المؤسسات الحكومية في كركوك.

فرضيات البحث:

١- عدم التوافق السياسي بين المكونات: عدم وجود توافق سياسي بين المكونات الأساسية في كركوك يعوق تشكيل حكومة محلية شاملة ويهدد استقرار المدينة.

٢- التهميش المتعمد للمكون التركماني: هناك سياسات وإجراءات تؤدي إلى تهميش المكون التركماني وإبعاده عن مواقع صنع القرار، مما يضعف تأثيره السياسي والإداري في المحافظة.

٣- التأثير الإقليمي على الأوضاع الداخلية: التحالفات الإقليمية، خصوصاً من قبل دول الجوار، تسهم في تعقيد المشهد السياسي في كركوك، مما يزيد من حدة الانقسام بين المكونات.

٤- افتقار التركمان إلى التحالفات القوية: عدم وجود تحالفات قوية للمكون التركماني مع قوى

سياسية أخرى في العراق يضعف موقفه التفاوضي ويزيد من صعوبة تحقيق مطالبه.

٥- تأثير التحالفات الاستراتيجية داخل المحافظة: تكتل بعض المكونات دون الأخرى في تشكيل الحكومة المحلية يؤدي إلى إضعاف التوازن السياسي والاجتماعي في كركوك، مما يهدد الاستقرار ويزيد من احتمالات الصراع.

منهجية البحث:

يتبع هذا البحث منهجية تحليلية وصفية تهدف إلى تقديم فهم شامل للوضع السياسي في كركوك. سيتم جمع البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الوثائق الرسمية، والتقارير، والدراسات الأكاديمية التي تناولت تأثير الانتخابات وتوزيع السلطة بين المكونات، مع التركيز على وضع التركمان. كما سيتم تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات وتشكيل الحكومات المحلية، لفهم الإطار القانوني الذي يحكم توزيع المناصب ودوره في التوازنات السياسية داخل كركوك. يعتمد البحث أيضاً على دراسة حالة لانتخابات مجلس محافظة كركوك الأخيرة، وتحليل نتائجها من حيث توزيع المناصب والتحالفات السياسية وصعوبات التوافق بين الأطراف المختلفة.

تعد مدينة كركوك من أهم المدن العراقية تاريخياً وجغرافياً، حيث تعد مركزاً اقتصادياً واستراتيجياً يتوسط العراق، وتحظى بأهمية كبيرة نظراً لتنوع مكوناتها العرقية والدينية، التي تضم التركمان والأكراد والعرب والمسيحيين. تميزت كركوك بتعددتها الثقافي الذي جعلها موطناً للصراعات السياسية والعرقية على مر العصور، إلا أن هذه التعددية جعلت من المدينة نقطة محورية في تاريخ العراق الحديث، خاصة بعد التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٣.

قبل عام ٢٠٠٣، كانت كركوك مسرحاً لسياسات النظام البعثي التي استهدفت تغيير التركيبة السكانية للمدينة عبر عملية "التعريب"، حيث تم تهجير العديد من الأكراد والتركمان، وأجبرت العائلات العربية على الانتقال إلى المدينة. هذه السياسة كانت تهدف إلى تقوية العنصر العربي في المدينة على حساب المكونات الأخرى، ما أدى إلى تزايد التوترات بين الجماعات العرقية المختلفة. بعد سقوط النظام البعثي في ٢٠٠٣، أصبحت كركوك في صلب الصراعات السياسية بين الأكراد والعرب والتركمان. بينما كان الأكراد يسعون إلى "التكريد" (أي تعزيز السيطرة الكردية) في المدينة، كان العرب والتركمان يعارضون هذه السياسات، مطالبين بإعادة النظر في التغيرات الديموغرافية التي شهدتها المدينة. هذا الوضع جعل من كركوك نقطة محورية في العملية السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣.

أُجريت أول انتخابات ديمقراطية في كركوك عام ٢٠٠٥ بعد سقوط النظام، حيث تم تشكيل مجلس محافظة كركوك ضمن انتخابات محلية تمت تحت إشراف السلطات الأمريكية في عموم البلاد. كشفت نتائج هذه الانتخابات عن هيمنة الأكراد على المجلس، حيث فازوا بـ ٢٦ مقعداً من أصل ٤٢، بينما حصل التركمان على ٩، والعرب على ٦ مقاعد، والمسيحيون على مقعد واحد. هذه النتيجة أثارت قلق المكونات الأخرى التي اعتبرت أن هذه الانتخابات لم تعكس التعددية الحقيقية للمدينة وأنها جاءت نتيجة للتغيرات الديموغرافية التي فرضها الأكراد بعد ٢٠٠٣.

لم تستطع المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ حل مشكلة كركوك. كانت هذه المادة تهدف إلى تطبيع الأوضاع في كركوك، حيث تتضمن ثلاث مراحل أساسية: أولها تطبيع الأوضاع السياسية والإدارية، وثانيها إجراء تعداد سكاني يشمل جميع سكان المدينة، وثالثها إجراء استفتاء شعبي لتحديد مستقبل كركوك في ظل التوترات السياسية القائمة. أن تنفيذها ظل معلقاً بسبب التعقيدات السياسية والدستورية، مما أدى إلى استمرار أزمة كركوك.

بعد ما يقرب من عقدين من الزمن على آخر انتخابات محلية في كركوك، أُجريت انتخابات جديدة لمجلس محافظة كركوك في عام ٢٠٢٣، وسط آمال كبيرة بإعادة التوازن إلى المشهد السياسي في المدينة. هذه الانتخابات جاءت في وقت حساس، حيث كانت المدينة قد شهدت تطورات أمنية وسياسية بعد ظهور تنظيم داعش، واستفتاء اقليم كردستان عاقبه عمليات فرض سلطة القانون، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على مختلف المكونات السكانية. حيث كان يُؤمل ان تمثل انتخابات ٢٠٢٣ خطوة مهمة نحو إعادة تثبيت الاستقرار السياسي في المدينة، لكنها ما زالت بحاجة إلى معالجة قضايا أساسية مثل التغيير الديموغرافي، وحقوق المكونات العرقية. وقد أظهرت هذه الانتخابات استمرار التحديات في التوصل إلى توافق بين الأكراد والعرب والتركمان، وهو ما يهدد استقرار المدينة إذا لم يتم اتخاذ تدابير كافية لضمان تمثيل عادل لجميع الأطراف.

قضية كركوك والمناطق المتنازعة عليها

تعد الأراضي التي تُعرف اليوم بالعراق من المناطق التي استوطن فيها الأتراك منذ عام ٦٧٤م، وهي تعتبر امتداداً طبيعياً وتاريخياً وجغرافياً لمنطقة الأناضول، حيث تتشابه في العديد من النواحي، بما في ذلك المناخ والظروف الطبيعية والتنوع العرقي. كانت كركوك، التي تعرف اليوم بتراتها الثقافية العريق وتنوعها السكاني، تابعة إدارياً لولاية الموصل خلال العهد العثماني، وتقع في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق في منطقة تُعرف باسم "الجزيرة"، بين نهري دجلة والفرات.

تحدها جبال حميرين، التي تفصلها عن نهر دجلة في الغرب، إضافةً إلى وادي الزاب الصغير في الشمال الشرقي، ووادي ديالي في الجنوب الشرقي. حتى منتصف عام ١٨٩٢، كانت كركوك تُعرف رسمياً باسم "شهر الزور" في الوثائق العثمانية، إلا أن التشابه مع اسم منطقة أخرى "زور متصرفي" أدى إلى حدوث التباس، ونتيجة لذلك، وبأمر من السلطان، تم اعتماد اسم "كركوك" رسمياً في عام ١٨٩٣ لتجنب الخلط بين المنطقتين.

بعد هدنة موندروس^(١)

ظهرت "مسألة الموصل" كخلاف جوهري بين الدولة العثمانية وبريطانيا. فقد كانت تركيا، استناداً إلى التركيبة العرقية للمنطقة وتاريخها، تعتبر الموصل جزءاً من جغرافيتها الطبيعية والتركية، وتسعى إلى إبقائها تحت سيادتها. لكن بعد الهدنة، وقعت المناطق ذات الغالبية التركمانية تحت الاحتلال البريطاني، وهو ما رفضته تركيا قطعاً، مما أفضى إلى نشوء مسألة الموصل كقضية خلافية بين البلدين. في معاهدة لوزان، استُبعدت الموصل من الاتفاق، وظل وضعها معلقاً حتى توقيع معاهدة أنقرة عام ١٩٢٦ بين تركيا وبريطانيا، حيث تقرر أن تبقى الموصل ضمن حدود العراق.

يمكن القول إن أول تغيير ديموغرافي في كركوك حدث مع الاحتلال البريطاني، حيث لجأ الإنجليز إلى جلب أعداد من العرب وغير العرب، بما في ذلك الأرمن النازحين من تركيا، لتلبية احتياجات شركة نفط العراق من العمالة غير الماهرة والرخيصة للعمل في قطاعات النفط.

١- هدنة موندروس، التي وُقعت في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، كانت اتفاقية هدنة بين الدولة العثمانية والحلفاء (خاصة بريطانيا) لإنهاء الأعمال العدائية في الحرب العالمية الأولى. وُقعت الهدنة على متن السفينة الحربية البريطانية "أغنيس" في ميناء موندروس بجزيرة ليمنوس اليونانية. شكلت هذه الهدنة نقطة تحول حاسمة بالنسبة للدولة العثمانية، إذ ترتب عليها الاحتلال التدريجي لأراضيها من قبل قوات الحلفاء، مما أدى لاحقاً إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية وبروز حركات الاستقلال في العديد من مناطقها.

والخدمات داخل المدينة وضواحيها. وكان لهذا التوجه بعد سياسي أيضاً، حيث كان الهدف منه الحد من الثقل التركماني في المدينة الذي قد يشكل تهديداً محتملاً للمصالح البريطانية. لاحقاً، استقدمت حكومة ياسين حلبي الهاشمي مجموعات كبيرة من العرب إلى المناطق الغربية من كركوك، مما ساهم في تغيير التركيبة السكانية للمدينة. وفي العهد الملكي، بدأت المطالب الكردية تبرز بشكل واضح، حيث طالب الأكراد بالاعتراف بهويتهم القومية والسعي إلى إدارة لا مركزية لمحافظةهم الكردية، بما في ذلك كركوك، كجزء من حقوقهم القومية ضمن العراق.

ومع بداية العهد البعثي حيث اعتمدت الإدارة العراقية أساليب متعددة تهدف إلى تغيير التركيبة العرقية في المناطق التي كانت تحتل فيها التركمان أغلبية سكانية. ومن بين هذه السياسات، تم فرض حظر على استخدام اللغة التركمانية في الأماكن العامة، وتغيير أسماء القرى والازقة التي تحمل أسماء تركية إلى أسماء عربية وبعثية، بل وجرى هدم بعض من هذه المستوطنات. وفي عام ١٩٧٦، كان من أبرز التغييرات التي حدثت تغيير اسم مدينة كركوك إلى "التأميم"، كجزء من سياسة شاملة تهدف إلى إلغاء الهوية الثقافية والعرقية للتركمان وإضعاف حضورهم في المجتمع العراقي^(١).

خلال الحرب العراقية الإيرانية، استمرت سياسات الاستيطان في المناطق التركمانية، حيث تم تشجيع العرب على الاستقرار في هذه المناطق. بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، اتخذ مجلس قيادة الثورة العراقي قراراً يهدف إلى تعزيز هذا الاستيطان، حيث تم منح العرب الذين نقلوا سجلاتهم السكانية إلى كركوك واستقروا فيها مبلغ ١٠ آلاف دينار وأراضٍ مجانية. في المقابل، كان التركمان يواجهون قيوداً صارمة، إذ مُنعوا من شراء العقارات والمركبات التجارية. ولإقامة أي مشروع تجاري، كان يُشترط عليهم أن يكونوا شركاء مع العرب، مما أدى إلى تهميشهم اقتصادياً

(١) Suphi Saatçi, Tarihî Gelişim İçinde Irak'ta Türk Varlığı, Tarihî Araştırmalar ve Dokümantasyon Merkezleri Kurumu ve Geliştirme Vakfı, İstanbul, 1996, P. 240.

وزيادة الضغط عليهم في سياق هذه السياسات التمييزية. في خطاب ألقاه في عام ١٩٧٦، أشار صدام حسين إلى ضرورة تعريب كركوك، مؤكداً أن تقليل عدد السكان التركمان كان خطوة ضرورية لتبرير مطالب تركيا المستقبلية بموصل - كركوك. هذه التصريحات تعكس السياسة التمييزية التي اتبعتها الحكومة العراقية في ذلك الوقت تجاه التركمان، والتي كانت تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة وإضعاف الهوية التركمانية فيها^(١).

وبعد عام ٢٠٠٣ لم تلتزم قوات البيشمركة الكردية، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أنقرة قبل الغزو بعدم دخول القوات الكردية إلى المناطق مثل كركوك والموصل^(٢). بل على العكس، دخلت قوات البيشمركة واستولت على جميع المكاتب الحكومية في هذه المناطق. شهدت كركوك أحداثاً مأساوية، حيث تم نهب وحرق دائرة الطابو والجنسية والعدالة. لم تسهم هذه الأفعال فقط في تفاقم الوضع الأمني في المدينة، بل أدت أيضاً إلى فقدان التركمان لحقوقهم الإدارية والسياسية في إدارة شؤونهم. تركت هذه التحولات آثاراً عميقة وزادت من حدة التوترات بين المجتمع

(1) Sinan Morufoğlu, "Irak Türkleri", Türkler Ansiklopedisi, Yeni Türkiye Yayınları, Cilt. 20, Ankara, 2002, P. 1037.

(2) Yunus Sen, Saddam'ın Irak'ı ve Bir Çöküşün Öyküsü - Babil Yanarken, Ümit Yayınları, Ankara, 2004, P. 73.

(٣) قبل دخول الولايات المتحدة إلى العراق في شباط/فبراير ٢٠٠٣، نظّم المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي جورج بوش، زلماي خليل زاد، اجتماعاً في أنقرة مع القادة الأكراد والتركمان العراقيين، أسفر عن مذكرة تفاهم. وقد تم التوقيع على اتفاقية من ٧ نقاط، نصت في أبسط أشكالها على عدم دخول أي قوة مدنية أو عسكرية، سواء تركمانية أو كردية، إلى كركوك، وأن تتدخل القوات الأمريكية فقط في المدينة، مع منع قوات التحالف أي تحرك مدني أو عسكري باتجاه كركوك، واحترام وحدة الأراضي العراقية. ومع ذلك، لم تلتزم الجماعات الكردية بهذا الاتفاق، حيث دخلت قوات البيشمركة كركوك بعد سقوط بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ينظر:

Sedat Ergin, "Amerikalılar, Kerkük'teki Türk mahallelerinde", Hürriyet, 13 Nisan 2003,

<https://www.hurriyet.com.tr/amerikalilar-kerkukteki-turk-mahallelerinde-139869>.

الكردي والمجتمع التركماني في العراق، مما أدى إلى تفاقم الانقسام وعدم الاستقرار في المنطقة.

على الرغم من أن التركمان يُعتبرون ثالث أكبر مجموعة عرقية في العراق بعد العرب والأكراد، إلا أنهم يحتلون وضعاً هامشياً في المعادلة السياسية التي تشكلت بعد غزو ٢٠٠٣، حيث يُعتبرون العنصر الرابع بعد الشيعة والسنة والأكراد. ولقد تعرضت المناطق التي تشكل فيها التركمان الأغلبية، مثل كركوك وتلعفر وطوزخورماتو، لتغيرات ديموغرافية كبيرة نتيجة ضعف او فراغ الحكومة الاتحادية. كما أن الخلافات المستمرة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان قد أدت إلى تفاقم الوضع بالنسبة للتركمان، حيث عانوا من تهميش سياسي واقتصادي. هذه الظروف جعلت التركمان عرضة لصراعات الهوية والوجود.

بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣، شهد العراق مرحلة سياسية جديدة، حيث قام بول بريمر الحاكم المدني لسلطة إئتلاف إدارة الدولة بإعداد وسن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي تم التصويت عليه في ٨ مارس ٢٠٠٤ من قبل مجلس الحكم في العراق. حيث كان القانون بمثابة دستور مؤقت للبلاد. وقد نال هذا القانون تأييد البعض من الأطراف السياسية مقابل تحفظ واعتراض أطراف أخرى. تضمنت هذا القانون المادة (٥٨) وهي المادة الأساسية التي تناولت مسألة كركوك. نصت هذه المادة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وبشكل عاجل من قبل الحكومة العراقية الانتقالية لمعالجة الظلم الناتج عن سياسات النظام السابق، والتي شملت تغيير التركيبة السكانية في مناطق معينة، كان من أبرزها مدينة كركوك. وقد هدفت هذه المادة إلى رفع الظلم عن سكان كركوك الذين تأثروا بإجراءات مثل الترحيل القسري والنفي من مناطق سكنهم الأصلية، إضافة إلى الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين أفراد من خارج كركوك في المدينة، فضلاً عن حرمان سكانها الأصليين من فرص العمل. وشددت المادة أيضاً على أهمية تصحيح الهوية القومية للأشخاص الذين أُجبروا على تغييرها قسراً. كما نص القانون على ضرورة إعادة النظر في التلاعب الحاصل في الحدود الإدارية، وأكد على أهمية التسوية النهائية للوضع، خصوصاً في مدينة كركوك، من خلال ثلاث حالات محددة على وجه الحصر. وتشمل هذه الحالات: استكمال الإجراءات اللازمة لرفع الظلم عن المتضررين، وإجراء تعداد سكاني شامل،

والمصادقة على الدستور بما يتفق مع مبادئ العدالة واحترام إرادة سكان تلك المناطق.

عند إقرار دستور العراق الدائم في عام ٢٠٠٥، جاءت المادة (١٤٠) لتعالج قضية كركوك بشكل مباشر، مؤكدةً على مضامين المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية. على أن تمنح المناطق التي تشمل أفضية محافظات الموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين، والتي تُعرف بـ "المناطق المتنازع عليها" بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، وضعاً خاصاً. وقد أكدت المادة (١٤٠) على ضرورة استكمال تنفيذ المتطلبات المتعلقة بقضية كركوك، وكلفت السلطة التنفيذية العراقية باتخاذ الخطوات محددة لمعالجة قضايا هذه المناطق. وتضمنت هذه الخطوات خطة تتكون من ثلاث مراحل، تطبيع الأوضاع؛ من أجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل التغيرات الديموغرافية والسياسية، وإجراء تعداد سكاني؛ لتحديد التركيبة السكانية الفعلية يليه استفتاء لتحديد إرادة سكان كركوك بشأن وضعها المستقبلي. حيث يمكن لسكان تلك المناطق التعبير عن رأيهم بشأن الانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء تحت سيطرة الحكومة المركزية العراقية.

كان من المقرر أن تنفذ الحكومة المركزية العراقية هذه العمليات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لكن الوضع الفعلي في المناطق المتنازع عليها جعل عمليات التطبيع والتعداد السكاني شبه مستحيلة. نتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة العراقية من تنفيذ هذه الخطط حتى ذلك التاريخ. إضافة إلى ذلك، كانت هذه المناطق مسرحاً لصراع على السلطة بين حكومة إقليم كردستان في أربيل والحكومة المركزية في بغداد، مما زاد من تعقيد الأمور وأجل أي تقدم نحو الحل.

في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، قدم تقرير هام أعده وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، الجمهوري، والنائب الديمقراطي لي هاملتون، إلى إدارة الرئيس جورج بوش. اشتمل التقرير على ٧٩ توصية تهدف إلى تحسين الاستراتيجية الأمريكية في العراق. من بين أبرز هذه التوصيات كان اقتراح سحب القوات الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى لفت

الانتباه إلى الوضع المتأزم في كركوك، حيث أوصى التقرير بتدخل دولي عبر التحكيم لحل النزاعات هناك. كما أوصى بتأجيل تنفيذ المادة ١٤٠، التي كانت تنص على إجراء استفتاء لتحديد مصير كركوك، نظراً لحساسية الوضع وتعقيداته السياسية^١. رغم هذه التوصيات، اختارت إدارة بوش استراتيجية مغايرة في سياستها تجاه العراق، معتبرة أن الانسحاب قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة. ومع ذلك، تم تأجيل تنفيذ المادة ١٤٠ لمدة ٦ أشهر، بناءً على ظروف دولية تتعلق بموقف كركوك الحساس، ليظل وضع كركوك أحد الملفات الأكثر تعقيداً في السياسة العراقية.

في عام ٢٠٠٩، أصدر ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، تقريراً مهماً حول الوضع في كركوك، إحدى المناطق المتنازع عليها والغنية بالنفط. سعى دي ميستورا من خلال هذا التقرير إلى تقديم أربعة خيارات دستورية تهدف إلى الحفاظ على وحدة كركوك، وضمان التعايش السلمي بين مكوناتها المختلفة، وتجنب التصعيد. كما شملت توصيات دي ميستورا ١٤ منطقة أخرى ضمن نطاق المناطق المتنازع عليها، حيث اقترح آليات حل تعكس الخصوصية الديموغرافية والتوازنات المحلية لتلك المناطق. وتضمنت خطته، وفقاً لما ورد، اقتراحاً يقضي بأن يتخذ مجلس محافظة كركوك القرار النهائي بشأن مستقبل المدينة.

في تقريره، أوضح ستيفان دي ميستورا أن ضم كركوك إلى حكومة إقليم كردستان مباشرة لم يكن خياراً مطروحاً دون استكمال عملية تطبيع الأوضاع وإجراء تعداد سكاني شامل. بدلاً من ذلك، اقترح أن تُدار كركوك أولاً كمنطقة حكم ذاتي، تكون منفصلة إدارياً عن بغداد، بحيث تتمتع بنظام حكم خاص. ووفقاً لتوصيات تقرير الأمم المتحدة، اقترح دي ميستورا أن تحصل كركوك على وضع إقليمي خاص، سواء مؤقت أو دائم، أو أن تُعامل كمحافظة ذات وضع خاص على غرار العاصمة بغداد. هذا الوضع الخاص سيمكن كركوك من إعداد ميزانية مستقلة اعتماداً

(١) ينظر إلى:

James A. Baker and Lee H. Hamilton (co-chairs), The Iraq Study Group Report. The Way Forward – A New Approach. Vintage Books, New York, December 2006.

على مواردها، مثل عائدات النفط. كما أوصى التقرير بأن تُدار المدينة وفق مبدأ التشارك في السلطة، بحيث تتقاسم جميع المجموعات السكانية الرئيسية في كركوك - من تركمان وعرب وكرد وآشوريين- صلاحيات الإدارة بشكل متساوٍ، بهدف الحفاظ على توازن واستقرار المدينة في ظل هذا الوضع الخاص^(١).

بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها النواب التركمان، أُدرجت المادة ٢٣ في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي الذي أُقر في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٨، والتي نصّت على ضرورة إدارة مدينة كركوك بالتساوي بين المكونات العرقية الرئيسية فيها. وتضمن هذا التوزيع تخصيص نسبة ٣٢٪ لكل من العرب والأكراد والتركمان، و٤٪ للمسيحيين. وشمل الاتفاق توزيع المناصب العليا في المدينة- مثل رئيس مجلس المحافظة، والمحافظ، ونائب المحافظ- وفقاً لهذه النسب، مع توسيع التوزيع إلى تعيينات المدنيين في مختلف المناصب الإدارية^٢. ورغم أن هذا الحل التوافقي كان يهدف إلى خلق توازن في إدارة كركوك، إلا أنه لم يُطبق فعلياً. ومع ذلك، يمكن القول إن هذه المادة جاءت كبديل عملي للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، التي نصت على إجراء استفتاء في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك، لتحديد مصيرها.

تعد المشكلة الأساسية التي تعرقل محاولات تطبيع التركيبة السكانية في المناطق المتنازع

(١) Sean Kane. "A View of the Political Horizon and Implications for U.S. Policy"، United States Institute of Peace، Washington، 2011.

(٢) تعد أطروحة توزيع المهام في كركوك بنسبة ٣٢٪ لكل من التركمان، العرب، والأكراد، و٤٪ للمسيحيين، طرماً للأحزاب التركمانية. وفي سياق هذه المبادرة، لم يقتصر المقترح على توزيع المناصب الإدارية، بل شمل أيضاً تقسيم مقاعد كركوك البرلمانية والمحلية وفق النسبة نفسها، حيث يُخصّص لكل مكون ٤ مقاعد من أصل ١٢ مقعداً برلمانياً مخصصاً للمحافظة، ويكون التنافس مقتصرأ على مرشحي كل مكون على هذه المقاعد. عارض الأكراد هذا المقترح بشدة، مؤكدين أنهم يشكلون الأغلبية السكانية في كركوك ويرفضون مشاركة "حقوقهم" مع الآخرين. بينما يرى التركمان والعرب أن المكاسب البرلمانية الكبيرة التي حققها الأكراد تعود إلى تصويت أفراد من الأكراد دول الجوار الذين استقروا في كركوك بعد عام ٢٠٠٣. ويجادلون بأنه إذا أُجريت الانتخابات بناءً على سجلات تعداد السكان لعام ١٩٥٧، فسيظهر أن الأكراد ليسوا الأغلبية التي يدعونها.

عليها، مثل كركوك، هي التغيرات الديموغرافية التي حدثت منذ خمسينيات القرن الماضي، والتي أصبحت أساساً لمطالب الأطراف المختلفة في السيادة. وقد أدى عدم وضوح البيانات السكانية الدقيقة إلى صعوبة الوصول إلى حل وسط. في كركوك على سبيل المثال، يذكر أن عدداً كبيراً من العرب تم جلبهم إلى المدينة في عهد نظام صدام حسين ضمن سياسة تعريب، بينما شهدت المدينة استيطاناً كردياً مكثفاً بعد عام ٢٠٠٥ تحت إدارة حكومة إقليم كردستان. وتدعي التركمان والعرب، أن عدد السكان الأكراد قد تضاعف بمئات الآلاف منذ ذلك الحين، متهمَةً إدارة الاقليم بإحداث تغيير ديموغرافي كبير في المدينة، ما جعل الحلول التوافقية أكثر تعقيداً^(١).

لفهم حقيقة التغيير الديموغرافي والسكاني في كركوك، يجب أن نأخذ في الاعتبار البيانات الرسمية المتاحة: مخطط إسقاطات العراق للفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٢ أظهر أن العدد المتوقع لسكان كركوك لعام ٢٠٠٩ كان ٩٣٤،٦٩٨ فرداً بالمقابل، بلغت الإحصاءات الفعلية من مديرية جنسية كركوك لعام ٢٠٠٩ نحو ١،٤٠٨،١١٠ فرداً. ويُظهر ذلك وجود فارق كبير بلغ ٤٧٣،٤١٢ فرداً، مما يعكس زيادة هائلة وغير متوقعة كما موضح في شكل رقم (١).

المحافظة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
كركوك	٧٥٣، ١٧١	٧٦٦، ٦٥٦	٧٨٠، ٥٠٦	٧٩٤، ٦٧٤	٨٠٩، ١٧١	٨٢٤، ٠١١
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
	٨٣٩، ١٢١	٨٥٤، ٤٧٠	٨٧٠، ٠٩٨	٨٨٥، ٩٥٠	٩٠٢، ٠١٩	٩١٨، ٢٨٦
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢		
	٩٣٤، ٦٩٨	٩٥١، ٢٤١	٩٦٧، ٩٠٣	٩٨٤، ٧٢٤		
	١،٤٠٨،١١٠					

(١) Emrah Kekilli ve Can Acun, “Referandum Sonrası Kerkük ve Tartışmalı Bölgelerin Durumu: Türkiye’nin Pozisyonu”, SETA, Sayı. 181, Ekim 2017, P.3.

* المعلومات الواردة في الشكل مستندة إلى تقرير (حالة التغيير الديموغرافي والسكاني في محافظة كركوك بعد ٩/٤/٢٠٠٣ التي أعدته دائرة العلاقات السياسية للجهة التركمانية العراقية، كانون الاول ٢٠١٩).

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح أن الأحزاب الكردية قد فرضت نفوذاً كبيراً على هذه المناطق، وذلك في ظل تراجع دور الحكومة المركزية التي تركت هذه المناطق دون متابعة كافية. وتظهر الأرقام أن هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان لم تكن نتيجة تحركات مفاجئة، بل نتاج عملية توطين تدريجية استمرت على مدى سنوات. وفي هذا السياق، لعب كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أدواراً بارزة في تشجيع توطين سكاني يحقق مصالحهم، مستفيدين من غياب الرقابة الفعلية للسلطات المركزية، مما ساهم بشكل واضح في تغيير التركيبة السكانية للمدينة على مر الزمن.

مع تصاعد هجمات داعش على العراق في يونيو ٢٠١٤، توسعت هيمنة حكومة إقليم كردستان على كركوك والمناطق المتنازع عليها. فقد استغلت قوات البيشمركة انسحاب الجيش العراقي من بعض المناطق، مما أتاح لها فرصة التمرکز في تلك الثغرات. كما تم استعادة بعض المناطق المتنازع عليها من قبضة داعش بدعم جوي من التحالف الدولي، مما جعلها تخضع بالكامل لسيطرة حكومة إقليم كردستان. لأول مرة، بدأت حكومة الإقليم بتصدير النفط من هذه المناطق دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بغداد. كما بدأت إدارة إقليم كردستان العراق بإطلاق تصريحات تفيد بعدم نيتها الانسحاب من المناطق التي تم السيطرة عليها أو تحريرها بعد زوال تهديد داعش^(١).

(١) İdris Okuducu ve Hejar Hekim, "Peşmerge DAÊŞ'ten Geri Alınan Bölgelerden Çekilmeyecek", Erbil, AA, 2016. Available at the following link: <https://www.aa.com.tr/tr/dunya/pesmerge-daesten-geri-alinan-bolgelerden-cekilmeyecek/620784>

في ٢٧ يونيو ٢٠١٤، أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني في بيان له أن قوات البيشمركة "لم تعد بحاجة إلى مناقشة مسألة الأراضي المتنازع عليها بعد أن أصبحت كركوك والأراضي الأخرى المتنازع عليها تحت سيطرتهم". وأكد بارزاني أن "بالسيطرة على هذه المناطق، تكون المادة ١٤٠ التي انتظرنا تحقيقها على مدى عشر سنوات قد تحققت الآن". وفي ظل هذه التصريحات، قررت حكومة إقليم كردستان العراق المضي قدماً نحو إجراء استفتاء حول استقلال الإقليم في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، ليشمل هذا الاستفتاء مناطق كركوك وطوزخورماتو وغيرها من المناطق المتنازع عليها^(١).

في ٢٩ أغسطس ٢٠١٧، وخلال جلسة لمجلس محافظة كركوك قاطعها الأعضاء التركمان والعرب، اتخذت الأغلبية الكردية قراراً بإدراج كركوك ضمن استفتاء استقلال إقليم كردستان. وقبل هذا القرار، كان محافظ كركوك، نجم الدين كريم، قد وجه رسالة إلى المجلس في ١٤ مارس ٢٠١٧، يطلب فيها جعل اللغة الكردية "لغة إلزامية" في المؤسسات العامة في المدينة و"رفع العلم الكردي" على جميع مباني المؤسسات العامة. وفي ٢١ مارس ٢٠١٧، تم اتخاذ قرار برفع علم كردستان على المؤسسات العامة في كركوك. وقد واجه التركمان هذا القرارين بالرفض الشديد، حيث طعنوا في قانونيتهما أمام المحكمة الاتحادية وخرجوا للاحتجاج في الشوارع عدة مرات للتعبير عن معارضتهم.

رغم الجهود والتحذيرات المتكررة من الأحزاب السياسية في العراق ودول المنطقة، وخاصة تركيا وإيران، إضافة إلى المجتمع الدولي، لم تراجع حكومة إقليم كردستان عن قرار إجراء

(١) الجزيرة نت، "تعرف على المناطق المتنازع عليها بالعراق"، الجزيرة نت، ٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/9/17/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7>

استفتاء الاستقلال. وبالفعل، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، أجرت حكومة الإقليم الاستفتاء، وشمل ذلك كركوك والمناطق المتنازع عليها. ومع ذلك، حقق النواب التركمان نجاحاً ملحوظاً، حيث تمكنوا من استصدار قراراتين منفصلين من البرلمان العراقي والمحكمة الاتحادية يقضيان بعدم دستورية الاستفتاء وقرار رفع العلم الكردي على المباني الرسمية.

في البداية، طالبت بغداد مراراً بانسحاب قوات البيشمركة من كركوك والمناطق المتنازع عليها وتسليمها إلى القوات الاتحادية، غير أن حكومة إقليم كردستان استمرت باتخاذ خطوات مغايرة لهذه المطالب. فقد أرسلت تعزيزات كبيرة من قوات البيشمركة، بما في ذلك عشرات الآلاف من الجنود والأسلحة الثقيلة، باتجاه طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين وعلى حدود ناحية تازة خورماتو في كركوك. وأمام هذا التصعيد، أطلق رئيس الوزراء العراقي آنذاك، حيدر العبادي، عملية "إعادة فرض سلطة القانون" لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها. واندلعت اشتباكات بين القوات العراقية وقوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان في كركوك وطوز خورماتو. وقد أعلنت الحكومة المركزية أيضاً عن مشاركة عناصر من حزب العمال الكردستاني في هذه الاشتباكات^(١). وفي ١٦ أكتوبر ٢٠١٧، دخلت القوات الاتحادية إلى كركوك،

(١) العربية.نت، "بغداد: جلب أربيل مقاتلين أجنب لكر كوك بمثابة إعلان حرب"، العربية.نت، ٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2017/10/15/%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%AC%D9%84%D8%A8%D8%AA-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83-%D8%A8%D9%85%D8%AB%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%A8>

ورفع العلم العراقي على مباني المحافظة ومجلسها. وتوجد حالياً قوات اتحادية مشتركة مع قوات الحشد الشعبي في هذه المناطق، لتعزيز السيطرة الاتحادية وضمان فرض القانون في كركوك والمناطق المتنازع عليها.

أزمة الحكومة المحلية في كركوك

بعد سقوط النظام السابق في العراق عام ٢٠٠٣، وفي محاولة لتهدئة التوترات العرقية في كركوك ومنع أي طرف من السيطرة المنفردة على إدارة المحافظة وملفها الأمني، أُجريت أول انتخابات لمجلس محافظة كركوك تحت إشراف الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠٠٣. بادرت القوات الأمريكية باختيار ٣٠٠ مندوب يمثلون مختلف المكونات العرقية في المدينة من الكرد، العرب، التركمان، والآشوريين، وشكلوا مجعاً انتخابياً قام بانتخاب مجلس المحافظة المكوّن من ٣٠ عضواً.

في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، أُجريت أول انتخابات ديمقراطية شملت اختيار الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في جميع أنحاء العراق، وذلك وفق نظام القائمة المغلقة وبعتماد العراق كدائرة انتخابية واحدة، من خلال الاقتراع السري المباشر. وقد كشفت نتائج الانتخابات في كركوك عن تأثير التغييرات الديموغرافية التي طرأت على المدينة، إذ تأثرت التركيبة السكانية قبل عام ٢٠٠٣ بعمليات "التعريب"، وبعده بعمليات "التكريد" التي تضمنت إسكان عائلات من خارج كركوك وإدراجهم في سجلات الناخبين، مما أثر بشكل واضح على توزيع الأصوات ونتائج الانتخابات. وأبرزت هذه الانتخابات مجلساً أول منتخباً للمحافظة، حيث حصل الأكراد على ٢٦ مقعداً من أصل ٤٢، في حين نال التركمان تسعة مقاعد، والعرب ستة مقاعد، والمسيحيون مقعداً واحداً، ما ولّد شكوكاً واعتراضات بشأن عدالة التمثيل في هذا المجلس.

منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٣، لم تُجرى انتخابات محلية في كركوك، مما أدى إلى تفاقم

التوترات السياسية وتعقيد الأوضاع في المدينة بشكل أكبر. وقد عبّر التركمان والعرب عن رفضهم المشاركة في أي انتخابات مستقبلية تُحدد وضع المدينة ما لم تُنفذ شروط معينة تضمن حقوقهم وتصون مصالحهم. وتتمثل هذه الشروط في ضرورة تطبيع الأوضاع، بما يشمل معالجة التغيرات الديموغرافية التي شهدتها كركوك، وإلغاء السياسات التي سعت إلى تغيير التركيبة السكانية لصالح طرف معين. كما يشدد التركمان والعرب على أهمية تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، بحيث تُنجز الخطوات الأولية التي تشمل إجراءات التطبيع والتعداد السكاني، ومن ثم إجراء استفتاء شعبي لتحديد مصير المدينة. كما طالب التركمان والعرب بتوفير ضمانات أمنية لجميع المكونات العرقية والدينية في كركوك، لمنع أي تمييز أو تهديدات محتملة ضدهم. ويعتبر التمثيل العادل للتركمان والعرب في أي حكومة محلية مستقبلية من المطالب الأساسية، بهدف تحقيق توازن يعكس التركيبة السكانية الفعلية للمدينة.

في ضوء هذه التطورات، اعترض ممثلو التركمان على إجراء أي انتخابات جديدة قبل تعديل سجل الناخبين لضمان تمثيل عادل يعكس التركيبة السكانية الحقيقية في كركوك. واستمر أعضاء مجلس محافظة كركوك المنتخب في ٢٠٠٥ بممارسة مهامهم حتى عام ٢٠١٧، حين انسحب الأعضاء الكرد من المجلس إثر تداعيات الاستفتاء الكردي وفرض سلطة القانون من قبل الحكومة الاتحادية في كركوك والمناطق المتنازع عليها في ١٦ أكتوبر ٢٠١٧. نتيجة لذلك، تولى نائب المحافظ، السيد راكان الجبوري، إدارة المحافظة دون انعقاد أي جلسات للمجلس. واستمر هذا الوضع حتى إلغاء مجالس المحافظات في جميع أنحاء العراق في أعقاب التظاهرات التي اندلعت في أكتوبر ٢٠١٩، حيث أُقرت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية شملت حلّ هذه المجالس.

أصبحت مدينة كركوك منذ ذلك الحين تسعى لإيجاد إدارة شرعية منتخبة أو آلية بديلة للانتخابات تضمن إدارة مشتركة للمحافظة بين مختلف مكوناتها العرقية والدينية. في هذا السياق، أعرب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني عن التزامه بعدم استثناء كركوك من الانتخابات المحلية المقبلة، حيث أدرج هذه الفقرة في البرنامج الحكومي الذي تم التصويت عليه من قبل مجلس النواب. وللتغلب على المخاوف المتعلقة بإجراء الانتخابات في المدينة، أضاف

السوداني مادة في قانون الانتخابات تضمنت فقرات تلبية مطالب القوى السياسية في كركوك، مما منح النص القانوني ضمانات وحوافز للمشاركة الفاعلة لجميع مكونات المدينة. حيث تنص المادة ١٣ الخاصة بكركوك من قانون الانتخابات العامة ومجالس المحافظات والذي يُعد التعديل ثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨، على أن تعمل مفوضية الانتخابات على تدقيق سجل الناخبين، وعلى ان يتم توزيع إدارة كركوك بشكل عادل، بين جميع المكونات، بغض النظر عن نتائج انتخاباتها^(١). وبذلك، تم إجراء الانتخابات المحلية في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، مما يعد خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار السياسي والإداري في كركوك وضمان مشاركة عادلة لجميع الأطراف.

انتخابات كركوك 2023

ورغم النص الواضح في قانون الانتخابات بضرورة إجراء تدقيق شامل لسجل الناخبين في كركوك، فإن هذا التدقيق لم يُنفذ بالشكل المطلوب، مما أدى إلى نتائج انتخابية غير متوازنة في توزيع المقاعد. هذه النتائج لم تعكس الحجم الفعلي لمكونات المدينة، ما أثار قلقاً واسعاً حول مدى عدالة التمثيل في المجلس المحلي. هذا التفاوت في التمثيل زاد من التحديات التي تواجه تحقيق توازن سياسي مستدام في كركوك. قبل هذه الانتخابات، لم يتمكن السياسيون التركمان من تأمين تمثيلهم في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بغداد أو في دائرة الانتخابات في كركوك^(٢). ونتيجة لذلك، تمت إدارة عملية الانتخابات وآلياتها بشكل كامل من قبل الممثلين الأكراد والعرب. هذا الوضع زاد من قلق التركمان بخصوص ضمان أصواتهم وتحقيق تمثيل عادل لهم في

(١) ينظر الى الوقائع العراقية: المادة (١٣) من قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ " التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨".

(٢) محمد تحسين كوك قايا، "مسألة كركوك"، العالم الجديد، بغداد، ٢٠١٤، متاح على الرابط الآتي:

<https://al-aalem.com/opinion/%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%83%d8%b1%d9%83%d9%88%d9%83/>

هذه الانتخابات المهمة، حيث شعروا أن فرصهم في التأثير على نتائج الانتخابات قد تكون محدودة، مما يعزز المخاوف المتعلقة بتوازن القوى في كركوك ويعقد جهود تحقيق الاستقرار السياسي والإداري في المدينة.

مع إعلان النتائج النهائية للانتخابات المحلية في كركوك، أصبح من الواضح أن تشكيل حكومة كركوك لن يكون أمراً سهلاً أو سلساً. يتكون مجلس محافظة كركوك من ١٦ مقعداً، منها ١٥ مقعداً تم انتخابهم عبر الانتخابات العامة، بينما تم تخصيص مقعد واحد للمسيحيين في إطار الكوتا المخصصة لهم. نتائج الانتخابات أظهرت توزيعاً معقداً للمقاعد: حصل الاتحاد الوطني الكردستاني (يكي تي) على ٥ مقاعد، بينما تمكن العرب، الذين خاضوا الانتخابات بثلاث قوائم منفصلة، من الحصول على ٦ مقاعد إجمالاً. كما حصلت جبهة تركمان العراق الموحد والحزب الديمقراطي الكردستاني على مقعدين لكل منهما. أما مقعد الأقلية المسيحية فقد تم تخصيصه لمرشح حركة بابليون، الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الشيعية.

ت	رقم القائمة	أسم القائمة	مجموعة الاصوات	عدد المقاعد
١	١٤٢	كركوك قوتنا وارادتنا (يكي تي)	١٥٧٦٤٩	٥
٢	١٢٢	تحالف العرب في كركوك	١٠٢٥٥٨	٣
٣	١٠٩	جبهة تركمان العراق الموحد	٧٥١٦٩	٢
٤	١٦٦	القيادة	٦١٦١٢	٢
٥	١٩٧	الحزب الديمقراطي الكردستاني	٥٢٢٧٨	٢
٦	١٧٥	العروبة	٤٧٩١٩	١
٧	١٦٤	حركة البابليون	١٧٠٣	١ مقعد كوتا

المعلومات الواردة في النص مستندة إلى بيانات وإعلان نتائج الانتخابات النهائية الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

مقترح تشكيل حكومة مداولة في كركوك: استجابة للمادة الخاصة في قانون الانتخابات مع إعلان توزيع المقاعد النهائي، أصبحت الصورة السياسية في كركوك أكثر تعقيداً، مما أظهر صعوبة تحقيق التوازن المطلوب في عملية المفاوضات لتشكيل الحكومة المحلية. فيما أن تشكيل الحكومة يتطلب الحصول على الأغلبية البسيطة (1+50) من المقاعد، أي 9 مقاعد من أصل 16، فإن أي طرف يسعى لتشكيل الحكومة بحاجة إلى جمع هذا العدد من المقاعد. ومع تداخل التوجهات السياسية بين الأكراد والعرب والتركمان، يصبح من الصعب لأي مكون منفرد الحصول على هذا العدد من المقاعد. حيث يحتاج أي تحالف سياسي إلى توافقات متعددة مع الأطراف الأخرى للوصول إلى الأغلبية المطلوبة.

على سبيل المثال، إذا حاول الأكراد تشكيل تحالف يتضمن الاتحاد الوطني الكردستاني (يكي تي) الذي حصل على 5 مقاعد، والحزب الديمقراطي الكردستاني (بار تي) الذي حصل على 2 مقاعد، بالإضافة إلى مقعد الكوتا المخصص للمسيحيين، فإن مجموع مقاعدهم سيكون 8 مقاعد، وهو ما لا يصل إلى الأغلبية المطلوبة (9 مقاعد). في المقابل، إذا تحالف العرب الذين حصلوا على 6 مقاعد مع التركمان الذين حصلوا على 2 مقاعد، فإن مجموع مقاعدهم سيكون 8 أيضاً، وهو عدد لا يحقق الأغلبية.

واستناداً إلى المادة الخاصة بكركوك في قانون الانتخابات، التي تنص على أن يتم تقاسم السلطة بتمثيل عادل بما يضمن مشاركة مكونات المحافظة بغض النظر عن نتائج الانتخابات (المادة 13، رابعاً)، قدمت الأطراف التركمانية المتمثلة في قائمة "جبهة تركمان العراق الموحد" مقترحاً لتدوير المناصب في سياق الحلول العملية لتطبيق التوازن السياسي في كركوك. هذا المقترح كان قائماً على أساس ضمان التوزيع العادل للمناصب بين جميع المكونات المدينة، بما في ذلك تدوير منصب المحافظ ونائبيه، ومنصب رئيس المجلس ونوابه، وكذلك المناصب الإدارية في الدوائر

والوحدات التابعة للمحافظة.

القوائم العربية الفائزة دعمت هذا المقترح بشكل كامل، معتبرة إياه حلاً منصفاً يضمن التوازن في تقاسم السلطة بين مكونات كركوك. ومع ذلك، جاء موقف الاتحاد الوطني الكردستاني ليُشكل عقبة أمام تطبيق هذا الحل، حيث أصر على الاحتفاظ بمنصب المحافظ لمدة أربع سنوات، دون أن يشارك أي طرف آخر في هذا المنصب. وفي المقابل، أبدى الحزب الديمقراطي الكردستاني تأييده للمقترح.

وانطلاقاً من هذه النقطة، تم تشكيل تحالف ثلاثي بين الجبهة التركمانية والقوائم العربية والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذين يمتلكون مجتمعيين ١٠ مقاعد من أصل ١٦ مقعداً في مجلس كركوك. هدف هذا التحالف هو المضي قدماً في تشكيل حكومة محلية "تداولية" تشمل جميع الأطراف بشكل عادل وتضمن التوازن السياسي بين المكونات المختلفة في المدينة. وفي هذا السياق، قرر التحالف أن يتبنى مقترح توزيع المناصب بشكل عادل وفقاً لمبدأ التدوير، ليشمل منصب المحافظ ونائبيه، بالإضافة إلى منصب رئيس المجلس ونوابه، بهدف ضمان تمثيل عادل لجميع الأطراف في الحكومة المحلية. ومع ذلك، ظل الاتحاد الوطني الكردستاني خارج هذا التحالف، بسبب معارضته المبدئية للمقترح الذي كان يطالب بتدوير المناصب، حيث أصر على احتفاظه بمنصب المحافظ. هذا الموقف أدّى إلى تعميق الانقسامات، مما جعل عملية تشكيل الحكومة أكثر تعقيداً.

وقد لاقى هذا المقترح دعماً من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الذي أبدى تأييداً كبيراً لفكرة التوزيع العادل للسلطة، مُشدداً على أهمية تنفيذ آليات تشاركية تضمن حقوق جميع المكونات في كركوك. كما حظي المقترح أيضاً بتأييد وزير خارجية تركيا هاكان فيدان، الذي أشار إلى أهمية الاستقرار في كركوك باعتبارها نقطة حساسة في العلاقات العراقية-التركية^(١). ومع

(١) رويداو ديجيتال، "وزير الخارجية التركي يؤكد أهمية استمرار نظام التناوب لاختيار محافظ كركوك"، ٠٣ -

٠١-٢٠٢٤، <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/turkey/03012024>

ذلك، بقي موقف إيران، التي تعد من القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية العراقية، غير واضح فيما يتعلق بهذا المقترح. هذا الغموض من جانب إيران أضاف عنصراً من التعقيد إلى المشهد السياسي في كركوك، حيث كانت إيران في الماضي قد دعمت بعض الأطراف الكردية في محاولاتها للحفاظ على توازنات معينة داخل العراق، مما قد يشير إلى صعوبة تحقيق توافق كامل بين جميع القوى الإقليمية والمحلية فيما يخص مسألة تقسيم السلطة في كركوك.

دور رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في ملف كركوك

دور رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في ملف كركوك كان محورياً في مساعيه لتحقيق إنجاز سياسي يميزه عن أسلافه. منذ توليه المنصب، سعى السوداني إلى معالجة ملف كركوك الذي طالما كان أحد أبرز التحديات السياسية في العراق. كانت خطوة إجراء الانتخابات المحلية في كركوك خطوة مهمة في سياق سعيه لتسوية هذه الأزمة المستمرة، خاصة بعد فشل بعثة الأمم المتحدة والعديد من رؤساء الوزراء السابقين في إيجاد حل شامل ومستدام.

السوداني عمل على ضمان أن تكون الانتخابات في كركوك شاملة وعادلة، مشدداً على ضرورة تمثيل جميع المكونات السياسية في المحافظة بشكل عادل، وهو ما يعكس التزامه بالتوازن السياسي وتعزيز المشاركة الشعبية. لم يكن هدفه فقط إجراء انتخابات، بل كان يهدف إلى بناء حكومة محلية في كركوك تكون شاملة وتجمع بين جميع المكونات، بما يضمن عدم تهميش أي طرف على حساب آخر. وكان هذا التوجه جزءاً من محاولته للحد من التوترات بين المكونات المختلفة وتعزيز الاستقرار السياسي في المحافظة. إضافة إلى ذلك، كان السوداني يدرك أهمية كركوك باعتبارها نقطة ارتكاز في الأمن والاستقرار الإقليمي، لذلك عمل على وضع آليات لإجراء الانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات العراقي، بما يتماشى مع مبادئ المشاركة والتوازن بين مكونات المدينة. بشكل عام، فإن معالجة ملف كركوك في عهده يعكس محاولاته لتحقيق توازن سياسي

حساس في واحدة من أكثر المناطق تعقيداً في العراق^(١).

بعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات، تسارعت بعض المحافظات في إكمال إجراءات تشكيل حكوماتها المحلية. ومع ذلك، واجهت محافظات متنوعة مثل الموصل وديالى وصلاح الدين صعوبات كبيرة في تشكيل حكوماتها المحلية، نتيجة لتعقيدات تتعلق بالتوازن الدقيق بين مكوناتها العرقية والمذهبية وضمان تمثيل عادل لجميع الأطراف^(٢). إضافةً إلى ذلك، برزت تحديات مرتبطة بالوضع الأمني والضغوط السياسية التي تمارسها بعض الأطراف المحلية والإقليمية. في هذه المحافظات، كان للترتيبات السياسية الجديدة التي تجري خلف الكواليس تأثير واضح على عملية الانتخابات، رغم أن هذه الاصطفافات كانت أقل ظهوراً للعلن، إلا أنها أثرت بشكل ملموس على توازن القوى وتوزيع المناصب. أما كركوك، فهي تبقى من المحافظات الأكثر تعقيداً، حيث تتطلب إدارة أوضاعها معالجة دقيقة تحترم حساسياتها العرقية والطائفية، خاصةً أن استقرار المحافظة يعتبر أمراً حساساً منذ فرض سلطة القانون في عام ٢٠١٧.

لتجنب تفاقم التوترات في كركوك وتفادي الأزمات، بادر رئيس الوزراء بعقد اجتماعات

(١) "حديث رئيس مجلس الوزراء خلال رعايته اجتماعاً خاصاً بمحافظة كركوك"، المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.youtube.com/watch?v=7S9nTf2xZFo>

(٢) عادل النواب، "العراق: صراع سياسي يعرقل تشكيل مجالس ثلاث محافظات"، العربي الجديد، بغداد، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA>

مكثفة مع الأطراف الفاعلة والفائزة في الانتخابات كركوك. وقد سعى من خلال هذه الاجتماعات إلى إيجاد آلية مناسبة لتشكيل حكومة توافقية تمثل مختلف مكونات المدينة وتحقق رضا الجميع. في هذا السياق، تم تشكيل "تحالف إدارة كركوك"، الذي ضم قيادات الكتل الفائزة، كما أسفرت عن ورقة للاتفاق السياسي تضمنت المبادئ الأساسية، ومحوراً سياسياً وآخر إدارياً، فضلاً عن الثقافي والاقتصادي. وعقدت التحالف عدة اجتماعات في العاصمة بغداد بهدف تعزيز التواصل والتنسيق بين مختلف الأطراف. جاءت هذه الجهود في إطار الحرص على تشكيل حكومة محلية تعكس التنوع الاجتماعي في كركوك وتحقق التوازن بين مكوناتها، من أجل أن يساهم في تعزيز الاستقرار وتلبية مصالح جميع الأطراف المعنية، بما يضمن إرساء بيئة سياسية أكثر شمولية.

أحد الأدلة الواضحة على جهود رئيس الوزراء الحثيثة في هذا الملف هو تكرار طلباته من قيادات التحالف الثلاثي بعدم المضي قدماً في تشكيل الحكومة المحلية دون إشراك الاتحاد الوطني الكردستاني وضمان مشاركته. كانت هذه الطلبات تهدف إلى تعزيز التوافق وتجنب تهميش أي طرف رئيسي في كركوك. مع ذلك، أدت هذه المماطلات إلى منح الاتحاد الوطني الكردستاني فرصة كبيرة للتفاوض مع بعض أعضاء التحالف الثلاثي وإقناعهم بالانضمام إلى صفه، مما أثر بشكل ملحوظ على التوازنات السياسية في المدينة. وقد عكس ذلك التحديات المستمرة في تحقيق تحالف متماسك وقادر على تشكيل حكومة محلية مستقرة.

وربما غفل رئيس الوزراء السوداني عن مدى التأثير الكبير للعلاقات الاستراتيجية التي تجمع الاتحاد الوطني الكردستاني مع بعض الأطراف ضمن "الإطار التنسيقية". هذه الأطراف، التي تمتلك مصالح سياسية قد تتعارض مع نجاح السوداني في تحقيق إنجاز ملموس في ملف حساس ومعقد كملف كركوك، لم تجد في جهوده أي مصلحة، بل ربما رأت فيها تحدياً لطموحاتها أو مصالحها السياسية الخاصة. هذا الوضع أسفر عن عقبات كبيرة أمام السوداني في مساعيه لتشكيل حكومة محلية شاملة تضم جميع المكونات، مما عكس مدى تعقيد وتداخل المصالح في المشهد السياسي في كركوك. كما أبرز التحديات التي تواجه أي محاولة للوصول إلى توافق سياسي شامل في ظل الظروف الحالية، حيث يصعب تحقيق توازن مستدام في ظل تعارض المصالح

دور قائمة جبهة تركمان العراق الموحد

تشكلت "قائمة جبهة تركمان العراق الموحد" كاستجابة لرغبة الشارع التركماني في توحيد الجهود وتشكيل تحالف قوي يمثل الثقل التركماني في كركوك. ونتيجةً لحساسية الوضع وأهمية المحافظة للتركمان، تحالفت تسعة أحزاب تركمانية وحركات مؤثرة، بقيادة الجبهة التركمانية العراقية، في قائمة موحدة تهدف إلى تشجيع الناخبين التركمان وتعزيز مشاركتهم السياسية. من خلال هذا التحالف، سعى التركمان إلى زيادة عدد مقاعدهم في مجلس المحافظة وبالتالي تعزيز دورهم في الإدارة المحلية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة وتوحيد الصفوف، تمكنت "قائمة جبهة تركمان العراق الموحد" من الحصول على مقعدين فقط.

تولى السيد حسن توران، رئيس الجبهة التركمانية العراقية، قيادة قائمة "جبهة تركمان العراق الموحد" في مرحلة حساسة ومليئة بالتحديات. فقد واجه توران قبل الانتخابات انتقادات لاذعة من الداخل، حيث اعتبرت بعض الأطراف أن اختيارات المرشحين لم تكن موفقة، وأن إدارة الحملة الانتخابية افتقدت إلى التخطيط الكافي. هذه الانتقادات انعكست بشكل واضح بعد ظهور نتائج الانتخابات، حيث جاءت النتيجة مخيبة لآمال الكثير من الجماهير التركمانية التي دعمت القائمة.

برغم الجهود المبذولة، لم تتمكن القائمة من الحصول إلا على مقعدين من مجموع ستة عشر مقعداً، ما أضعف قدرة التركمان على تحديد شكل الحكومة المحلية في كركوك. إلا أن الأمل في المشاركة في إدارة المحافظة لم ينته تماماً، إذ تلزم المادة الخاصة بكروك في قانون الانتخابات بتقاسم المناصب بين مكونات المحافظة دون التقييد الكامل بنتائج الانتخابات. هذا الأمر يُبقي للتركمان فرصة للمشاركة في العملية السياسية وتولي أدوار قيادية، من خلال التوافق مع المكونات الأخرى وفق آلية توزيع عادلة للسلطة، بما يضمن تمثيلاً مناسباً للجميع.

اقترح التركمان حلاً مبتكراً لقضية كركوك يتماشى مع المادة الخاصة بالمحافظة في قانون الانتخابات، حيث يهدف هذا المقترح إلى تشكيل حكومة تداولية تتيح لجميع المكونات الفائزة في الانتخابات المشاركة في إدارة المحافظة بشكل متوازن. يقوم هذا الحل على مبدأ التناوب بين أحزاب المكونات الرئيسية، مما يسمح بمشاركة متساوية وعادلة بعيداً عن أي اعتبارات عددية أو نسب ترتبط بنتائج الانتخابات. هذا النموذج يهدف إلى ضمان عدم إقصاء أي طرف ويعزز السلم المجتمعي من خلال منح الجميع الفرصة في قيادة دفة المحافظة لفترات محددة، الأمر الذي قد يخفف من التوترات ويحقق نوعاً من الاستقرار السياسي وتسهم في توفير حياة كريمة لكل مواطني المحافظة من التركمان والكردي والعرب والمسيحيين دون تمييز الذي تحتاجه كركوك^(١).

بناءً على مقترح التركمان لتشكيل حكومة مداولة في كركوك، انضمت القوائم العربية الحاصلة على ستة مقاعد إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي حصل على مقعدين إلى هذا المشروع، ما جعل التحالف الثلاثي يمتلك ١٠ مقاعد من أصل ١٦. وبهذا، تمكن التحالف الثلاثي من الحصول على أغلبية تسهم في المضي قدماً في تشكيل حكومة توافقية تتماشى مع مبدأ

(١) فاضل النشمي، "العراق: التركمان يطرحون «رؤية ٢٠٢٤» لتقاسم السلطة في كركوك"، الشرق الأوسط، بغداد، ١٠ يناير ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:

<https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/4781571-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AD%D9%88%D9%86-%C2%AB%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2024%C2%BB-%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83>

التداول بين المكونات، مع التركيز على تمثيل عادل للجميع. إقصاء الاتحاد الوطني الكردستاني من هذا التحالف لم يكن موجهاً ضد المكون الكردي بشكل عام، بل جاء نتيجة رفض الاتحاد الوطني لمبدأ التداول المقترح، في حين أبدى الحزب الديمقراطي الكردستاني، الممثل الكردي الآخر في كركوك، موافقته ودعمه لهذا التوجه.

رغم أن التحالف الثلاثي في كركوك كان على وشك تشكيل حكومة مداولة دون إشراك الاتحاد الوطني الكردستاني، إلا أن توصيات بعض الأطراف السياسية في بغداد شددت على ضرورة مشاركة الاتحاد الوطني في إدارة كركوك المقبلة. في ظل هذا الضغط، توجه السيد حسن توران، رئيس قائمة جبهة تركمان العراق، بطلب إلى رئيس الوزراء للتدخل وحل ملف كركوك. استجابةً لهذا الطلب، دعا رئيس الوزراء الأطراف الفائزة في الانتخابات إلى اجتماع في بغداد، ما أدى إلى تشكيل تحالف "إدارة كركوك" الذي ضم جميع الأطراف الفائزة بهدف إنشاء حكومة مشتركة. إلا أن نقل الملف إلى بغداد أضعف على التركمان فرصة تاريخية لأن يكونوا طرفاً مؤثراً وقوياً في إدارة كركوك، حيث أتاح وجود قوى سياسية داعمة للاتحاد الوطني في بغداد فرصة كبيرة لممارسة الضغط لضمان إشراك الاتحاد الوطني في الحكومة المحلية، وهو ما تم تحقيقه بالفعل.

علاوة على ذلك، لم يتمكن السيد حسن توران، رئيس قائمة جبهة تركمان العراق الموحد، من بناء كتلة تركمانية قوية تدعم جهوده لتحقيق مطالب التركمان وتعزيز موقعهم في حكومة كركوك المقبلة. فعلى الرغم من زيارته المتكررة إلى بغداد واللقاء مع القيادات السياسية، إلا أن هذه الزيارات كانت تتم غالباً بشكل منفرد، دون إشراك شخصيات تركمانية مؤثرة قد تكون لها القدرة على التأثير في الشخصيات السياسية الفاعلة في بغداد، سواء فيما يتعلق بالشأن العراقي العام أو قضية كركوك على وجه الخصوص. كذلك، كانت هذه الزيارات تركز غالباً على شخصيات محددة من "الإطار التنسيقي"، التي قد لا تكون بنفس مستوى التأثير الذي تتمتع به شخصيات أخرى من أصحاب الكتل البرلمانية الأكبر. وكان من الممكن أن يساهم التنسيق مع قادة ذوي نفوذ أكبر في ضمان حقوق التركمان وتعزيز موقفهم في المشهد السياسي، إلا أن التركيز على هؤلاء الشخصيات فقط قلل من فرص جبهة تركمان العراق في الحصول على دعم أقوى ومستدام ضمن

العملية السياسية. فقد أسفر غياب التحركات الفعالة عن تراجع ملحوظ في الموقف التركماني خلال المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك. وبدلاً من استغلال الفرصة التاريخية لبناء نفوذ أقوى في إدارة كركوك، وجد التركمان أنفسهم في موقع ضعيف، مجبرين على قبول أدوار هامشية أو البقاء في صفوف المعارضة، مما أدى إلى تقليل تأثيرهم على الساحة السياسية المحلية.

التدخلات الخارجية في ملف كركوك

كما أن هناك تأثيرات داخلية تعمل على استبعاد وتقليص قوة التركمان لصالح شركاء آخرين في العملية السياسية، حيث ترتبط تلك الاستراتيجيات المحلية والإقليمية بتوافقات وأجندات خاصة، إلا أن هناك أيضاً تأثيرات خارجية تلعب دوراً محورياً في هذا السياق. في الواقع، يرى العديد من المتابعين للشأن العراقي أن الدور الخارجي، وبالأخص الدور الأمريكي والإيراني والتركي، له تأثير كبير في تشكيل التوافقات السياسية وتشكيل الحكومات العراقية. تتفاوت مواقف هذه القوى الإقليمية والدولية من مرحلة إلى أخرى، حيث تتقاطع وتتصادم المصالح بشكل دوري.

رغم أن طهران وواشنطن تتقاسمان بعض المصالح الاستراتيجية مع أنقرة، إلا أن حجم التنافس بين هذه القوى يفوق حجم التعاون، خاصة فيما يتعلق بالعراق. فبعد إسقاط النظام البعثي في ٢٠٠٣، كان للولايات المتحدة دور كبير في استبعاد المكون التركماني عن إدارة الدولة العراقية، مما أدى إلى إضعاف دورهم في العملية السياسية خوفاً من تعزيز النفوذ التركي في المنطقة. أما إيران، فهي تسعى أيضاً إلى إبعاد التركمان عن الدور الحقيقي في الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وهذا يعود إلى عدة حسابات استراتيجية، أبرزها محاولة تقليص تأثيرات السياسة التركية في العراق. تعتبر إيران تركيا خصماً جيوسياسياً كبيراً في المنطقة، ولذلك فهي تحاول حجب أي دور تركي مؤثر في السياسة العراقية، وهو ما ينعكس سلباً على تمثيل التركمان في المشهد السياسي

منذ عام ٢٠١٨، وضعت إيران استراتيجية تهدف إلى تعزيز نفوذها في مناطق توركمن إيلي، ومنها كركوك، عبر توثيق تعاونها ودعمها للقوى العراقية المتوافقة معها استراتيجياً. وتركز هذه الاستراتيجية على تمكين حلفائها المحليين من السيطرة على الملفات السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية في المناطق التركمانية. وتشمل هذه الاستراتيجية مناطق تركمانية مهمة، مثل كركوك، تازة خورماتو، طوزخورماتو، أمرلي، وتلعفر، حيث توجد كثافة سكانية تركمانية. من خلال هذه الجهود، تسعى إيران إلى توسيع نفوذها عن طريق محاولات التأثير على الهوية القومية للتركمان، مما يثير قلق القيادات التركمانية. إذ يخشى هؤلاء من أن هذه المحاولات قد تساهم في تفكيك الهوية التركمانية الجامعة وإذابتها في هويات فرعية، ما قد يؤدي إلى تقليص الوجود التركماني الموحد في هذه المناطق وتقليل قوته السياسية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، استخدمت طهران نفوذها السياسي للضغط على القيادات السياسية في بغداد لدعم الاتحاد الوطني الكردستاني (يكي تي) صاحبة المقاعد الخمسة في تشكيل الحكومة المحلية في كركوك، باعتباره أحد حلفائها المقربين. وفي هذا السياق، أفاد أحد النواب العرب أنه التقى بمسؤولين إيرانيين في منزل أحد القادة السياسيين في بغداد، حيث طلبوا منه تأييد الاتحاد الوطني في مسألة تشكيل الحكومة^(٢)، مما يبرز عمق التدخل الإيراني في السياسة الداخلية العراقية

(١) محمد تحسين كوك قايا، " شريك ولكن.. كيف يرى التركمان استبعادهم من التمثيل الحكومي؟"، العالم الجديد، بغداد، ٢٠٢٢، متاح على الرابط الآتي:

<https://al-aalem.com/opinion/%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d9%83-%d9%88%d9%84%d9%83%d9%86-%d9%83%d9%8a%d9%81-%d9%8a%d8%b1%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%a8%d8%b9%d8%a7%d8%af%d9%87%d9%85/>

(٢) ينظر الى؛ "كركوك.. كواليس ليلة "الرشيد" الثانية! الميدان مع مقداد الحميدان"، قناة الاولى العراقية، ٢٠٢٤، ٠٨، ١٣، متاح على الرابط الآتي:

وتوجيهها بما يتماشى مع مصالحها الإقليمية.

تركيا أيضاً تُعد من القوى الإقليمية الفاعلة في العراق، وترتبطها به علاقات ومصالح مشتركة. وكما هو الحال مع إيران، تدعم تركيا بعض القوى المحلية المؤثرة في السياسة العراقية لتكون من أصحاب القرار في بغداد. فمنذ عام ٢٠٠٣، عملت أنقرة على تعزيز دور التركمان في العملية السياسية العراقية، وقدمت لهم الدعم اللازم عبر منظماتها المختلفة لضمان استمرارية وجودهم وحماية ثقافتهم ولغتهم في العراق الموحد. كما ساهمت تركيا، من خلال تواصلها المباشر مع رؤساء الوزراء العراقيين، في تمثيل التركمان في التشكيلات الوزارية ومفاصل الدولة الأخرى، وسعت إلى ضمان أمن واستقرار المناطق التركمانية. وفي دعمها للتركمان، لم تتخذ تركيا أي خطوات تهدد الاستقرار السياسي أو الأمني في العراق، بل كانت جهودها دائماً متجهة نحو تعزيز الاستقرار في العراق والمنطقة.

كما راقبت تركيا الوضع الأمني والسياسي في كركوك عن كثب، نظراً للروابط التاريخية والثقافية التي تربطها بالمدينة واهتمامها الكبير بوجود التركمان فيها. تُعتبر كركوك المركز الرئيسي للتركمان في العراق، ولها أهمية جيوسياسية خاصة في المنطقة. لهذا السبب، اهتمت تركيا بمسألة كركوك وسعت إلى عرقلة تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، التي تناولت المناطق المتنازع عليها، وذلك من دون الحصول على ضمانات كافية للحفاظ على المحافظة تحت سلطة الحكومة الاتحادية. خلال سنوات سيطرة الحزبين الكرديين على إدارة كركوك، نددت أنقرة بالانتهاكات التي تعرض لها التركمان، وطالبت الحكومة العراقية بالتدخل لوضع حد لهذه الممارسات. وعندما طرح استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، عارضت أنقرة هذا الإجراء ونسقت مع طهران، مشددةً على وحدة موقفها مع بغداد. كما رحبت تركيا بعمليات فرض سلطة القانون في كركوك والمناطق المتنازع عليها، إذ رأت في ذلك خطوة نحو استعادة السيادة الحكومية وضمّان الاستقرار في المنطقة.

<https://www.youtube.com/live/FQf-s0Wv9zI?si=Ech-tkXMrbYIfZAa>

دعمت تركيا المبادرات الرامية إلى تشكيل حكومة شاملة في كركوك تضمن مشاركة جميع المكونات العرقية والسياسية، مع التأكيد على أن يأخذ التركمان مكانهم الطبيعي والمتناسب مع وجودهم في المدينة. وطالبت الحكومة المركزية بضرورة إنهاء تواجد منظمة "بي كا كا" في كركوك، لما يشكله هذا التنظيم من تهديد مباشر للتركمان. في هذا السياق، دعمت أنقرة مشروع تقاسم السلطة في كركوك بشكل يضمن حقوق المكونات ويعزز استقرار المحافظة، مشجعةً على تشكيل حكومة تداولية غير إقصائية تتيح لجميع الأطراف المشاركة بشكل متوازن^(١).

رغم دعم تركيا للحكومة الشاملة، إلا أنها أصرت على ألا يكون للاتحاد الوطني الكردستاني (يكي تي) دور بارز في إدارة كركوك المستقبلية، أو حتى أن يُستبعد من الإدارة إذا أمكن. ينبع هذا الموقف من المخاوف التركية من علاقات الحزب مع منظمة "بي كا كا" التي تعتبرها تهديداً إرهابياً. ولهذا دعمت أنقرة التحالف الثلاثي الذي يضم التركمان والعرب والحزب الديمقراطي الكردستاني، بهدف تشكيل إدارة مشتركة تعكس تنوع مكونات المحافظة وتضمن تمثيلاً عادلاً لكل منها، وتعزز من توازن السلطة في كركوك.

تحرص تركيا على استقرار كركوك وأمنها، خاصة بعد ما تحقق من هدوء نسبي بفضل فرض سلطة القانون في المناطق المتنازع عليها. هذا الحرص يدفعها إلى محاولة منع الجهات التي أسهمت في اضطراب الأوضاع في كركوك لسنوات من العودة للسيطرة على الإدارة، أو على الأقل منعها من الانفراد بالسلطة. ورغم وضوح هذا الموقف، يبدو أن بعض الأطراف السياسية في بغداد، التي تعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني (يكي تي) حليفاً استراتيجياً لها، لم تستوعب بشكل كافٍ الرسالة التركية. فقد أصرت تلك القوى على تمكين الاتحاد الوطني الكردستاني من إدارة كركوك، مما أدى إلى تعقيد المساعي لتحقيق توافق شامل يضمن إدارة مستقرة للمحافظة تعكس

(١) Haber Türk TV، "Hakan Fidan'dan Kerkük açıklaması: Türkmenleri her alanda desteklemeye devam edeceğiz"، Haber Türk TV، 03.09.2023، Available at the following link:

<https://youtu.be/IOAm1sNzrgw?si=IJU5P3hbwuEnYmK>

تداعيات تشكيل الحكومة المحلية في كركوك

رغم الجهود المستمرة لإيجاد توافق يرضي القوى السياسية المختلفة ويحقق توازناً في تشكيل حكومة محلية شاملة في كركوك، لم تنجح تلك القوى في عقد أول جلسة لمجلس محافظة كركوك بعد انتخابه في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، إذ مضت ثمانية أشهر دون التوصل إلى اتفاق. وظهرت عدة سيناريوهات لحل الأزمة، منها اقتراح بأن يتولى الكونانات الثلاث منصب المحافظ بالتناوب، بحيث يشغل كل منهم المنصب لمدة سنة. كما تم طرح سيناريو آخر يقضي بتولي المكون العربي منصب المحافظ لمدة عامين، ثم يُسلم المنصب لممثل من الاتحاد الوطني الكردستاني لمدة عامين آخرين، بينما يتولى التركمان رئاسة المجلس طوال مدة الدورة، ويكون منصب نائب المحافظ الأول من نصيب الحزب الديمقراطي الكردستاني. وسيناريو ثالث يقترح منح منصب المحافظ للقوى العربية، مقابل مناصب أخرى مهمة للقوى الكردية. لم تقتصر هذه المقترحات على منصب المحافظ، بل شملت كذلك مناصب نواب المحافظ ورئاسة المجلس ونائبيه. ورغم تدخل رئيس الوزراء بشكل مباشر لدفع الأطراف نحو حل توافقي، لم تفض تلك السيناريوهات إلى حل الأزمة.

عقب أشهر من تعطل عملية تشكيل حكومة كركوك المحلية، إثر انقسام القوى السياسية حول منصب المحافظ ولتسريع عملية التفاوض وإنهاء التأخير الحاصل، أصدر رئيس الوزراء بياناً أعلن فيه قائلاً: "بعدما نجحت الحكومة الاتحادية في تنظيم الانتخابات المحلية للمحافظات، ومنها محافظة كركوك، التي لم تُجرَ فيها هذه الانتخابات منذ عام ٢٠٠٥، جرت برعايتنا، ولأكثر من جولة، حوارات سياسية بين القوى الفائزة بمقاعد مجلس المحافظة، وأخرى عبر لجنة سُكلت لهذا الغرض. وقد أسفرت الحوارات عن الاتفاق على تشكيل ائتلاف إدارة كركوك ليضمّ القوى الفائزة، كما أسفرت عن ورقة للاتفاق السياسي تضمنت المبادئ الأساسية، ومحوراً سياسياً وآخر

إدارياً، فضلاً عن الثقافي والاقتصادي".

وأضاف رئيس الوزراء: "وفي سياق تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في الجلسة الحوارية الأخيرة، فإننا ندعو الأعضاء الفائزين بعضوية مجلس محافظة كركوك إلى عقد الجلسة الأولى للمجلس برئاسة أكبر الأعضاء سناً، وذلك في يوم الخميس المقبل، الموافق ١١ تموز ٢٠٢٤، في تمام الساعة الواحدة ظهراً في بناية مجلس المحافظة". كما ناشد القوى السياسية بالتعاون لإتمام تنفيذ بنود الاتفاق، واستكمال الحوارات خلال الأيام المقبلة، دون تقديم مزيد من التفاصيل^(١).

استجابة لدعوة رئيس الوزراء، عُقدت الجلسة الأولى لمجلس محافظة كركوك في ١١ يوليو ٢٠٢٤، برئاسة أكبر الأعضاء سناً، وذلك وفقاً للمادة ٧ من قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل. ينص هذا القانون على ضرورة استكمال إجراءات تشكيل الحكومة المحلية، بما في ذلك تعيين رئيس المجلس والمحافظ، في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ أول جلسة للمجلس. وبناءً على هذا الإطار، قررت الكتل الفائزة إبقاء الجلسة مفتوحة، حتى يتم التوصل إلى اتفاق مشترك يضمن تمثيل جميع القوى السياسية الرئيسية في إدارة المحافظة. بذل رئيس الوزراء جهوداً واضحة لدعم هذه العملية والسعي لضمان توافق الأطراف المعنية ضمن المدة المحددة دستورياً. إلا أن هذه الفترة انتهت دون أن تتمكن الأطراف كافة من التوصل إلى اتفاق موحد.

في هذا السياق، ووسط محاولات تشكيل حكومة محلية دون مشاركته، بدأ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تحركات استراتيجية بدعم من بعض القوى السياسية في بغداد، بهدف الوصول إلى الأغلبية المطلوبة (النصف+ واحد) لعقد الجلسة واستكمال النصاب القانوني لتشكيل الحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، نجح الاتحاد الوطني في كسب تأييد ثلاثة من الأعضاء العرب من حزب "التقدم"، إلى جانب مقعد كوتا الأقليات المسيحية التابع لحركة بابلون الحليفة، بالإضافة

(١) الحساب الرسمي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، تغريدة على منصة إكس، ٩ تموز ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:

<https://x.com/mohamedshia/status/1810760646507548838>

إلى مقاعده الخمسة. بهذا التحالف، تمكن الحزب من جمع النصاب اللازم لعقد الجلسة والمضي في تشكيل حكومة محافظة كركوك.

في جلسة عُقدت في ١٠ آب ٢٠٢٤ في فندق الرشيد بالعاصمة بغداد، شارك ٩ أعضاء من مجلس محافظة كركوك في اجتماع لم تعلن عنه، لانتخاب المناصب القيادية في الحكومة المحلية. حضر الجلسة أعضاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (٥ أعضاء)، إلى جانب ٣ من أصل ٦ أعضاء يمثلون المكون العربي، وعضو كوتا مسيحي واحد. خلال الجلسة، تم انتخاب ريبوار طه من الاتحاد الوطني الكردستاني محافظاً لكركوك، ومحمد الحافظ من المكون العربي رئيساً لمجلس المحافظة، وإبراهيم التميمي من المكون العربي نائباً للمحافظ، فيما اختيرت أنجيل زيا من المكون المسيحي مقررًا للمجلس.

تجاهلت هذه الخطوة المادة ١٣ من قانون الانتخابات، التي تنص على ضمان تمثيل عادل وشامل لجميع المكونات، وأقصت مكونات أساسية عن المشاركة في العملية السياسية. حيث غاب عن الاجتماع أعضاء المكون التركماني البالغ عددهم اثنين، وأعضاء كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني (اثنان أيضاً)، وثلاثة أعضاء عرب آخرين ممثلين عن "حزب السيادة والتحالف العربي". وأعلن في نهاية الجلسة أن مناصب التركمان الذين لم يشاركوا ستظل شاغرة وسيتم الاحتفاظ بها في الهيكلية الحكومية إلى حين انضمامهم إلى الحكومة المحلية الجديدة، ما يفتح الباب أمام مشاركتهم المستقبلية في إدارة المحافظة بشكل يضمن توازن القوى المحلية.

في ظل هذه التطورات، اتجهت الأطراف المقاطعة إلى رفض مخرجات الجلسة ووصفتها بأنها غير قانونية وغير متوافقة مع نصوص المادة ١٣، التي تنص على مشاركة كافة المكونات في تشكيل الحكومة المحلية في كركوك. وقد لجأت هذه الأطراف إلى الطعن في المحكمة الإدارية والاتحادية، مطالبة بإلغاء القرارات التي اتخذت خلال الجلسة. واستندت في طعنها إلى عدة مبررات، منها أن الاجتماع عُقد دون حضور رئيس السن ولم يتم إبلاغ جميع أعضاء المجلس بموعده، بالإضافة إلى أنه نُظِمَ سراً خارج كركوك دون وجود سبب مقنع. علاوةً على ذلك،

اعتبرت هذه الأطراف أن الجلسة انتهكت تمثيل المكونات وأحكام التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات العراقية رقم ١٢ لعام ٢٠١٨، الذي يرويه محاولة لفرض الإرادة على حساب حقوق المكونات الأخرى، مما يضيف مزيداً من التعقيد للوضع السياسي في كركوك ويعزز من احتمالية استمرار الأزمة.

في ظل استمرار إجراءات تشكيل الحكومة المحلية في كركوك، تواجه القوى التركمانية خيارات محدودة ومعقدة. في حال قضت المحكمة الاتحادية بعدم قانونية الجلسة والإجراءات التي أُتخذت خلالها، فمن المحتمل أن يتم إعادة الجلسة ضمن مبنى المحافظة وعقد عملية تشكيل الحكومة مرة أخرى. ومع ذلك، من غير المرجح أن تلزم المحكمة جميع الأطراف بمشاركة كافة المكونات في الجلسة القادمة، مما يعني أن الوضع قد يبقى غير مستقر وقد يتطلب تسويات إضافية لتحقيق توازن سياسي شامل ومستدام.

إذا أُعيدت الجلسة، قد نشهد تغييراً في المشهد السياسي في كركوك، لكن إذا بقي الوضع كما هو، فإن القوى المتحالفة ستواصل الاحتفاظ بالأغلبية السياسية. ويبدو أن هذا التحالف بات يعتبر نفسه كتلة دائمة مؤلفة من تسعة أعضاء، ما يمنحه أغلبية بسيطة تمكنه من فرض أجندة سياسية قد تتجاهل بعض مكونات المدينة. هذا الوضع يزيد من احتمالية تجاهل مصالح مكونات معينة ما لم تتمكن الأطراف المقاطعة من تعديل موقفها أو التوصل إلى توافق يضمن تمثيلاً عادلاً للجميع. في المقابل، تسعى الأطراف المقاطعة إلى استخدام القانون لاستعادة التوازن وضمان التمثيل العادل، محاولة تحقيق توازن سياسي يمنع هيمنة طرف واحد على حساب الآخرين. ومع ذلك، فإن هذه التوترات المستمرة تعكس تحديات سياسية عميقة، وتشير إلى أن كركوك ما زالت في قلب صراعات تهدد استقرارها وتجعل من الصعب الوصول إلى حل طويل الأمد يضمن مصالح جميع مكوناتها.

في ضوء التعقيدات السياسية المتزايدة حول ملف كركوك، يتضح أن المدينة تظل نقطة صراع مركزي بين القوى والمكونات العراقية، بما يشمل التركمان، العرب، والأكراد، في ظل تحالفات وتقاطعات تتأثر بالتوجهات الإقليمية والدولية. ورغم المحاولات المستمرة لتشكيل حكومة محلية شاملة تمثل كافة الأطراف، لم تؤد هذه الجهود إلى النتائج المرجوة نتيجة تمسك بعض القوى بمواقفها، واستمرار التحالفات الاستراتيجية التي تزيد من صعوبة الوصول إلى اتفاق مرضٍ للجميع. على الصعيد الإقليمي، لعبت كل من إيران وتركيا دوراً فاعلاً، إذ أثرت تحركاتها المباشرة في مسار الأحداث وزادت من تعقيد المشهد، ما جعل تحقيق التوافق المحلي أمراً بالغ الصعوبة. تزامناً مع هذه التحولات، تواجه الأطراف المعارضة لإدارة كركوك الحالية تحديات كبيرة، مع خيارات محدودة لفرض توازن سياسي يعيد الاعتبار لتمثيل جميع مكونات كركوك بشكل عادل.

تظل قضية كركوك تمثل تحدياً سياسياً معقداً يستدعي حلولاً جذرية تراعي توازن القوى وتحقق توافقاً بين مختلف مكوناتها. ورغم انخراط هذه القوى في الحكومة، إلا أن الانقسامات والخلافات بينها تظل قائمة، مما يترك المجال مفتوحاً لاحتمالات نشوب صراعات مستجدة. ولا يمكن الوصول إلى استقرار مستدام إلا ببناء جسور الثقة وتعزيز الشراكة الحقيقية بين الأطراف، بما يساهم في خلق بيئة سياسية تعكس تطلعات جميع سكان المدينة. لتحقيق ذلك، يلزم توافر إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية طويلة الأمد تضمن حقوق الجميع وتستخلص الدروس من أخطاء الماضي، مع العمل على تجنب تكرار الصراعات التي زعزت استقرار كركوك وجعلتها ساحة للصراعات السياسية.

يتضح من استعراض مسار الأحداث أن محاولات تهميش المكون التركماني في كركوك تأتي في سياق سياسي أوسع يسعى إلى إضعاف التمثيل التركماني وتأثيره في الساحة المحلية والإقليمية. رغم وجود مقاطعات واعتراضات مشتركة بين الأطراف التركمانية وبعض الجهات

العربية والكردية حول التشكيل الإداري الجديد، فإن التكوين النهائي للإدارة المحلية يفتقر تماماً إلى التمثيل التركماني، مما يعمق شعور التركمان بالعزلة في محافظة تتسم بأهمية تاريخية وسياسية خاصة بالنسبة لهم.

هذه الإجراءات تعكس نمطاً مستمراً منذ مرحلة ما بعد داعش، حيث بدأ أن هناك استراتيجية لتهميش الخطاب السياسي القومي للتركمان وإقصائه عن دوائر صنع القرار، سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية. ومن خلال دعم قوى بديلة وتقديمها كشرعية سياسية منافسة، يتم السعي لإعادة تشكيل المشهد السياسي بما يتجاوز التركمان ويحدّ من نفوذهم. ومع أن القوى التركمانية القومية تعي أبعاد هذه التحركات، إلا أن ردود أفعالها ظلت محدودة، مما أسهم في تراجع دورها السياسي، ليس فقط في كركوك، بل أيضاً في مناطق استراتيجية مثل الموصل، ديالى، وطوزخورماتو.

مع أن الحركة السياسية التركمانية لم تنجح في تكوين كيان سياسي موحد يحافظ على الهوية القومية وتبعد مكوناتهم من الانصهار داخل الإنتماآت المذهبية والمناطقية، وتستطيع ان تكون قد كسبت التأييد الجماهيري بشكل واسع تجعله الممثل الحقيقي في جميع المناطق التي تشكل التركمان فيها الغالبية ومازالت الأطراف المسيطرة على السلطة في البلاد تعمل من أجل إذابة التركمان داخل الهويات المذهبية (شيعية وسنية) سواء كانت بشكل مباشر او غير مباشر. أن هذه المحاولات أيضاً لم تأت من أجل منح التركمان حقوقهم وتقويتهم؛ وإنما لأجل كسب وزيادة عدد أكبر من المناصب لأحزابهم او لمذهبهم، على حساب هذه المكون الأصيل الذي حافظ على انتماآت الوطني، رغم تعرضهم المستمر لسياسات القمع والتهميش.

إن الوضع الحالي يعزز من ضرورة إعادة تقييم الحركة السياسية التركمانية لخياراتها وتطوير استراتيجيات تتناسب مع التحديات الكبيرة التي تواجهها. لضمان تمثيلها الحقيقي وحقوقها في العراق، يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على عدة محاور رئيسية، منها تعزيز الوحدة الداخلية بين القوى التركمانية المتنوعة، وتوحيد جهودهم تحت مظلة خطاب سياسي قادر على التوفيق بين الهوية القومية والعمل ضمن إطار وطني عراقي شامل. إضافة إلى ذلك، يعتبر بناء

تحالفات قوية مع قوى سياسية عراقية أخرى لها أهداف متقاربة أمراً بالغ الأهمية، إذ يمكن لهذه التحالفات أن تخلق دعماً سياسياً أوسع وتحدّ من محاولات التهميش. كما يجب أن تتوجه الجهود نحو دبلوماسية نشطة لاستقطاب دعم إقليمي ودولي يسلط الضوء على قضايا التركمان ويؤمّن لهم سندا في المحافل الدولية، بما يساهم في الضغط على الجهات التي تسعى إلى تهميشهم. بالإجمال، فإن التركمان بحاجة إلى استراتيجيات شاملة تدعم تمثيلهم الفاعل، وتعزز حضورهم في المؤسسات الرسمية، وتساهم في حماية مصالحهم على المدى البعيد داخل الدولة العراقية.

ختاماً، يشكل التركمان جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي للعراق، حيث يضطلع هذا المكون بدور تاريخي ممتد في بناء المجتمع العراقي وتعزيز تنوعه الحضاري. إن تجاهل حقوق التركمان أو تهميش دورهم السياسي لن يساهم إلا في تعميق التوترات وزعزعة استقرار المجتمع. لذلك، على الحكومة العراقية أن تلتزم بضمان مشاركة فعالة وعادلة للتركمان في مؤسسات الدولة، مع الاعتراف بحقوقهم السياسية والثقافية. تعزيز دور هذا المكون يساهم في ترسيخ الوحدة الوطنية، ويساعد في بناء عراق مستقر وقوي يسع جميع مكوناته ويفتح أمامهم أبواب المشاركة والازدهار. بناءً على ذلك، تبدو الحاجة إلى حل شامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية ضرورة ملحة، مع التزام من جميع الأطراف بضمان استقرار كركوك وتوفير بيئة تُعزز التعايش السلمي بين مختلف مكوناتها.

التوصيات:

١- تعزيز التوافق السياسي الشامل: يجب على الأطراف السياسية في كركوك العمل على بناء شراكة سياسية تضمن التمثيل العادل لجميع المكونات، بما يشمل التركمان، لتعزيز الاستقرار والتعاون في المحافظة.

٢- إجراء إصلاحات قانونية: يُنصح بمراجعة قانون الانتخابات، خاصة المادة ١٣، لتأمين مشاركة شاملة للمكونات المختلفة في كركوك، بما يساهم في تحقيق توازن سياسي ويدعم المشاركة

العادلة.

٣- تقوية وحدة الصف التركماني: على القوى التركمانية توحيد جهودها ضمن جبهة سياسية واحدة تدافع بفعالية عن حقوق التركمان، وتعمل على تعزيز تأثيرهم في العملية السياسية داخل كركوك.

٤- إقامة تحالفات بناءة: من المفيد أن يبني التركمان شراكات مع قوى سياسية أخرى تشترك في أهداف مشابهة؛ ما يساهم في تشكيل توازن في إدارة المحافظة وحماية حقوق كافة الأطراف.

٥- التواصل مع المجتمع الدولي: ينصح بتعزيز قنوات الاتصال مع الجهات الدولية والإقليمية لإبراز تحديات التركمان وضمان مشاركتهم العادلة، مع العمل على تعزيز الشفافية في الانتخابات والإجراءات السياسية.

٦- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني: يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور في مراقبة العملية السياسية وضمان تمثيل متوازن لكافة المكونات، ما يدعم الشفافية ويعزز الثقة العامة.

٧- زيادة التوعية السياسية: إجراء برامج توعوية تهدف إلى تثقيف سكان كركوك حول أهمية المشاركة السياسية التعاونية؛ ما يساعد في تحقيق الاستقرار ويقوي أواصر الثقة بين المكونات.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١- الجزيرة نت، "تعرف على المناطق المتنازع عليها بالعراق"، الجزيرة، ٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/9/17/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7>

٢- الحساب الرسمي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، تغريدة على منصة إكس، ٩ تموز ٢٠٢٤، متاحة على الرابط الآتي:

<https://x.com/mohamedshia/status/1810760646507548838>

٣- العربية.نت، "بغداد: جلب أربيل مقاتلين أجنب لكركوك بمثابة إعلان حرب"، العربية.نت، ٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2017/10/15/%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%AC%D9%84%D8%A8%D8%AA-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83-%D8%A8%D9%85%D8%AB%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D8%A8>

٤- النواب، عادل. "العراق: صراع سياسي يعرقل تشكيل مجالس ثلاث محافظات"، العربي الجديد، بغداد، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA>

٥- الوقائع العراقية: المادة (١٣) من قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ "التعديل الثالث لقانون

انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨.

٦- "حديث رئيس مجلس الوزراء خلال رعايته اجتماعا خاصا بمحافظة كركوك"، المكتب

الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.youtube.com/watch?v=7S9nTf2xZFo>

٧- رووداو ديجيتال، "وزير الخارجية التركي يؤكد أهمية استمرار نظام التناوب لاختيار محافظ

كركوك"، ٠٣-٠١-٢٠٢٤، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/turkey/03012024>

٨- "كركوك.. كواليس ليلة "الرشيد" الثانية! الميدان مع مقداد الحميدان"، قناة الاولى العراقية،

٢٠٢٤، ٠٨، ١٣، متاح على الرابط الآتي:

<https://www.youtube.com/live/FQf-s0Wv9zI?si=Ech-tkXMrbYlfZAa>

٩- محمد تحسين كوك قايا، "مسألة كركوك"، العالم الجديد، بغداد، ٢٠١٤، متاح

على الرابط الآتي:

<https://al-aalem.com/opinion/%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%83%d8%b1%d9%83%d9%88%d9%83/>

١٠- محمد تحسين كوك قايا. " شريك ولكن.. كيف يرى التركمان استبعادهم من التمثيل

الحكومي؟"، العالم الجديد، بغداد، ٢٠٢٢، متاح على الرابط الآتي:

<https://al-aalem.com/opinion/%d8%b4%d8%b1%d9%8a%d9%83-%d9%88%d9%84%d9%83%d9%86-%d9%83%d9%8a%d9%81-%d9%8a%d8%b1%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%a8%d8%b9%d8%a7%d8%af%d9%87%d9%85/>

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- 1- Baker, James A. and Lee H. Hamilton. (co-chairs), The Iraq Study Group Report. The Way Forward – A New Approach, Vintage Books, New York, December 2006.
- 2- Ergin, Sedat. “Amerikalılar, Kerkük'teki Türk mahallelerinde”, Hürriyet, 13 Nisan 2003, Available at the following link: <https://www.hurriyet.com.tr/amerikalilar-kerkukteki-turk-mahallelerinde-139869>
- 3- Haber Türk TV, “Hakan Fidan'dan Kerkük açıklaması: Türkmenleri her alanda desteklemeye devam edeceğiz”, Haber Türk TV, 03,09,2023, Available at the following link: <https://youtu.be/IOAm1sNzrgw?si=IJU5P3hbwuEnYmK>
- 4- Kane, Sean. “A View of the Political Horizon and Implications for U.S. Policy”, United States Institute of Peace, Washington, 2011.
- 5- Kekilli, Emrah ve Can Acun. “Referandum Sonrası Kerkük ve Tartışmalı Bölgelerin Durumu: Türkiye'nin Pozisyonu”, SETA, Sayı. 181, Ekim 2017.
- 6- Morufoğlu, Sinan. “Irak Türkleri”, Türkler Ansiklopedisi, Yeni Türkiye Yayınları, Cilt. 20, Ankara, 2002.
- 7- Okuducu, İdris ve Hejar Hekim. “Peşmerge DAEŞ'ten Geri Alınan

Bölgelerden Çekilmeyecek”, Erbil, AA, 2016, Available at the following link:

<https://www.aa.com.tr/tr/dunya/pesmerge-daesten-geri-alinan-bolgelerden-cekilmeyecek/620784>

- 8- Saatçi, Suphi. Tarihî Gelişim İçinde Irak'ta Türk Varlığı, Tarihî Araştırmalar ve Dokümantasyon Merkezleri Kurumu ve Geliştirme Vakfı, İstanbul, 1996.
- 9- Sen, Yunus. Saddam'ın Irak'ı ve Bir Çöküşün Öyküsü - Babil Yanarken, Ümit Yayınları, Ankara, 2004.

مكانة العراق في سياسة روسيا الخارجية بعد العام 2000م

أية جعفر عبد الستار احمد

aya.jaafar1201a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

المُلخَص:

يتناول هذا البحث السياسة الخارجية والتوجهات الروسية حيال العراق بعد العام ٢٠٠٠م والمتغيرات الدولية التي تؤثر في تلك العلاقة الثنائية وأهمية موقع ووزن العراق في الشرق الأوسط ومحاوله ضم العراق الى المنظمات والتكتلات الدولية التي تقودها الصين وروسيا الاتحادية كمنظمة شنغهاي للتعاون، والانضمام لمشروع الحزام والطريق الصيني لخدمة المصالح الاقتصادية العراقية، ومحاوله مد نفوذها من طريق التحالفات الأمنية في المنطقة بالعموم، والعراق خصوصاً كالمركز الرباعي للحرب على الإرهاب الذي اشترك فيه روسيا وإيران والعراق وسوريا، مما يعزز العلاقات الثنائية بين العراق وروسيا وفق المصالح المشتركة للدولتين.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي، العراق،

السياسة الخارجية، المنظمات، التكتلات، الشرق الأوسط.

Abstract:

This research examines Russia's foreign policy and its orientations toward Iraq after the year 2000, as well as the international variables influencing this bilateral relationship. It highlights the strategic significance of Iraq's position and influence in the Middle East, alongside Russia's efforts to integrate Iraq into international organizations and alliances led by China and the Russian Federation, such as the Shanghai Cooperation Organization. Additionally, it discusses Iraq's potential participation in China's Belt and Road Initiative to serve Iraq's economic interests. The research also explores Russia's efforts to extend its influence through regional security alliances, particularly in Iraq, as exemplified by the Quadruple Alliance in the fight against terrorism, involving Russia, Iran, Iraq, and Syria. This strengthens the bilateral relations between Iraq and Russia based on the shared interests of both nations.

Keywords: United States, China, Russia, European Union, Iraq, foreign policy, organizations, alliances, Middle East.

المقدمة:

إنّ البحث في مكانة الدولة يعكس الوزن النسبي للدولة في سلوك الدولة الكبرى حيال الدول الأخرى، لذا فإنّ البحث في مكانة العراق يعكس معطيات السلوك السياسي. والثوابت والمتغيرات التي تعكس سياسة روسيا الخارجية خاصة وإن روسيا امتلكت سياسة خارجية حيال العراق؛ لما يتمتع به العراق من أهمية لروسيا فهو من أهم دول المشرق العربي التي تحتل مركز مهم في الحراك الروسي، ويحظى باهتمام كبير في ظل ما يطرأ على الساحة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط من تطورات، وتحاول روسيا استعادة سابق تعاونها مع العراق بعد تفكك الاتحاد السوفياتي من خلال الاستفادة من تحولات الشرق الأوسط وحجم التحديات التي شهدتها المنطقة.

المطلب الأول العراق وروسيا بعد العام 2000م

تسعى روسيا الى جعل سياستها الخارجية حيال العراق تتكامل مع سياستها حيال دول الإقليم فهي تعد العراق ركيزة للتكامل في الدور الروسي على مستوى الشرق الأوسط. لذا فهي عندما تضع أهمية للعراق في سياستها الخارجية. ففي العام ٢٠٠٠م تم استئناف الرحلات الجوية الروسية للعراق وكسر حظر الطيران المفروض على العراق حسب القرار المرقم (٦٨٨)* لحماية الأقليات الأخرى داخل العراق، كتحدّي صريح للولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها لعزل العراق والسيطرة على العالم، وكان موقف روسيا بعد وصول الرئيس بوتين معارضا لمفهوم محور الشر^(٥) على العراق وايران وكوريا الشمالية لعدم وجود اثباتات لتعاونهم مع جماعات إرهابية عالمية كالقاعدة، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م باتت روسيا بموقف ثابت و تقديم المساعدات للشعب وحل الازمة من طريق الأمم المتحدة واحترام سيادة العراق، ويرى بوتين ان احتلال

(*) قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٨٨) الصادر عام ١٩٩١\٤٥م لصيانة السلم والأمن الدوليين؛ بسبب ما يعانيه الشعب العراقي من القمع في مناطق عديدة وشمل في الآونة الأخيرة المناطق السكانية الكردية وتدفع اللاجئين الى نطاق واسع. ووجه الممثلون الدائمون لتركيا وفرنسا وإيران رسالتين لإدانة القمع وإزالة الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. للمزيد يُنظر: القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام ١٩٩١، القرار ٦٨٨ الموافق ١٩٩١\٤٥م، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ص ٢٩، متاح على الرابط الآتي:

<https://2u.pw/HAndP>.

(*) هو مصطلح يطلق على الدول التي من الممكن ان تهدد السلم والأمن الدوليين، ومحكومة بالنظم الدكتاتورية وتسعى لنشر أسلحة الدمار الشامل (ويعرفها نعوم تشومسكي: استعمال القوة في الشؤون العالمية)، وبعد احداث ١١ سبتمبر أصدر مجلس الامن قرار المرقم (١٣٦٨) لمكافحة الإرهاب وصنف كل من (كوريا الشمالية، إيران، العراق، ليبيا، سورية، كوبا، والسودان)، وفي الوقت الحالي لم يستخدم المصطلح الا على (إيران، سورية، كوريا الشمالية، فنزويلا).

العراق عمل (مشين) للعراق اكثر مما فعله الرئيس^(١)، السابق وعلى الرغم من خسارة العلاقات الثنائية بين العراق وروسيا بعد الاحتلال الأمريكي الا ان الدعم الروسي مستمر لأهمية العراق بالنسبة للروس من خلال ملف النفط العراقي وإعادة اعمار العراق فاتجهت روسيا من خلال:

١- تمديد برنامج (النفط مقابل الغذاء) لمدة ٦ أشهر، من خلال تأييد قرار مجلس الأمن المرقم (١٤٨٣) عام ٢٠٠٣م، وارسلت ٣٠ دبلوماسياً روسياً الى بغداد لأجراء اتصالات مع مجلس الحكم العراقي لفتح مكاتب تمثيلية للشركات الروسية في العراق.

٢- وفي العام ٢٠٠٤م قام رئيس مجلس الحكم العراقي اياد علاوي بزيارة موسكو وأصدر الرئيس بوتين قراراً بإعفاء العراق ٩٣٪ من الديون، بسبب تدهور الوضع العراقي الذي لا يسمح للعراق بسداد الدين^(٢)، بعد إقرار (نادي باريس) بشطب ٨٠٪ من الدين العراقي الا ان روسيا اتجهت لنحو ابعد من ذلك^(٣).

٣- وبالرغم من تدهور الوضع الأمني في العراق واستهداف السفارة الروسية^(٤). في بغداد لم يمنع هذا من عقد شركة لوك اويل اتفاقيات ومذكرات للتفاهم والتعاون لإيفاد خبراء عراقيين الى روسيا لتدريبهم على استخراج النفط وتشكيل لجنة خاصة للتعاون في مجال استخراج الغاز

(١) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فتره ما بعد الاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧-٤٨. (كذلك يُنظر: القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام ١٩٩١، القرار ٦٨٨ الموافق ١٩٩١/١٥م، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متاح على الرابط الآتي:

<https://2u.pw/HAndP>.

(٢) هانا توني، التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات امام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، الإصدار ١٧، بغداد، ٢٠١٨م)، ص ١٥.

(٣) أحمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد (٣٦)، ٢٠٠٨م)، ص ٢٣١.

(*) في تاريخ ٢٠٠٦/١٣ قطع سيارة شفروليت على متنها خمسة دبلوماسيين روس في حي المنصور هاجمهم مسلحون تابعين لتنظيم القاعدة واصيب فيتالي تيتوف واختطف الأربعة الآخرين. للمزيد ينظر:

Andrei sold & irina boro, the new nobility the restoration of Russia security state and the enduring legacy of the KGB.

والنفط العراقي^(١).

ويعدّ العراق ضمن خريطة المنافسة الجيوسياسية الروسية الأمريكية للحصول على نفوذ فيه، وكانت روسيا معارضة لاحتلال العراق الذي ترى فيه مكسباً استراتيجي للولايات المتحدة، ويرى ان الاحتلال الأمريكي للعراق يفسح المجال امام روسيا لإعادة تقييم علاقتها بالعراق و العودة إلى العراق بشكل أكثر فاعلية، خاصة مع تنامي الارهاب في العراق والحاجة إلى دعم دولي يحد من العنف الذي حمله الإرهاب ومواجهته، ومنذ العام ٢٠٠٨م أقدمت روسيا على الغاء الديون العراقية منذ الحقبة السوفيتية بقيمة ٩, ١٢ مليار دولار مقابل صفقة نفطية ب ٤ مليار دولار، وعام ٢٠١٢م ودخل شمال العراق ضمن سوق النفط الروسي، ووافقت روسيا على تقديم الدعم للنظام العراقي عند اجتياحه من داعش و احتلال ثلاث محافظات رئيسة في العام ٢٠١٤م مثل هذا التهديد الإرهابي تحدي لمساعي روسيا في الاقتراب من العراق فضلاً عن ان هذا التهديد زامن تمدد مماثل له في سورية الحليف الوحيد لروسيا في المشرق العربي. يضاف الى ذلك ان روسيا امتلكت استثمارات مهمة في العراق وتحديداً في قطاع الطاقة^(٢)، بهذه الحالة بلغ حجم الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة العراقي منذ العام ٢٠١٠م لأكثر من ١٠ مليار دولار و طورت شركة "لوك أويل" عام ٢٠٠٩م حقل غرب القرنة ٢ في البصرة لمدة ٢٥ عاماً حتى عام ٢٠٢٤م الذي ينتج ٤٠٠ ألف برميل يومياً الذي يشكل ١٢٪ من صادرات العراق النفطية وتشمل صفقات أخرى لشركة "غاز بروم نفط" عام ٢٠١١م استثمرت بقيمة ٥, ٢ مليار دولار في وسط وشمال العراق وحصول شركة "سترو يتر غاز" عقد ل ٣٤ عاماً في الانبار وتملك شركة "روس اويل" ٦٠٪ من خطوط انابيب نفط كردستان وهو الخط التشغيلي الرئيسي في العراق وفي العام ٢٠١٨م

(٤) جميل مطر، تطويع الخصم، الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٣، ٢٠٠٦م)، ص ٤٧.

(1) Anna Borshchevskaya, 'Why Russia's Great Power Game in Iraq Matters', Article published in a newspaper Washington Institute for near east policy, Washington D.C., 2020, visit time 8/8/2021, on the following link: - <https://bit.ly/366LFXw>.

أعلنت "شركة روس نفط" عن توقيع اتفاقية مع وزارة الموارد الطبيعية في كردستان لتطوير البنية التحتية للنفط والغاز بما فيها خط جديد للغاز متوقع ان يصدر ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً واستناداً لتلك الصفقات مكنت روسيا من التحرك السياسي في العراق فصادرات النفط العراقي تشكل ٩٦٪ وبدون ذلك الخط الذي تسطر عليه روسيا بشكل اساسي ليس هنالك قيمة للنفط^(١)، هذا التطور في موقف روسيا منحها القدرة على الانغماس بشكل اكبر في المنطقة والتطور عبر إقامة اتفاق تنسيق رباعي مع ايران وسورية والعراق وإقامة حفل دبلوماسي لمرور اكثر من ٧٥ عاماً على العلاقات الثنائية، وتسعى روسيا الى احياء التعاون مع العراق وتنميته، إذ ترى فيه فرصة لإعادة دورها في الشرق الأوسط و التي محورها العراق لإدراكها بموقعه كموازن استراتيجي إقليمي للتحالفات الدولية، ويقع ضمن مسار مهم إيراني سوري عراقي وهذا ما تسعى له روسيا الوصول الى تنسي رباعي بين هذه الاطراف^(٢).

إنّ قطاع الطاقة عصب الأداة السياسية الخارجية الروسية وهيمنتها على خطوط النفط والغاز له اثار جيوسياسية طويلة الأمد أكبر من المكاسب المادية مما يدفعها لاستثمار الطاقة العراقية والتعاون مع العراق، بجانب النشاط الدبلوماسي، وقيام الدبلوماسيين الروس والعراقيين بمبادلة الزيارات التي تصل الى ٦٠ زيارة في العام ٢٠٠٩م وحصول العراق بموجبها على صفة مراقب بجانب لبنان في مفاوضات أستأنة التي تنزعها روسيا بخصوص سورية، والزيارات الرسمية للتيارات السياسية وقادتها العراقيين كمقتدى الصدر المعروف بمواجهتهم الراضية للاحتلال الامريكي في العراق كما صرحت به قناة "ار-تي" عام ٢٠١٢م، وفي العام ٢٠١٩م تبعتها زيارة رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، وعلى الرغم من تصاعد حدة الاحتجاجات الشعبية

(2) Vera mironova & Mohammed Hussein, the future of Iraq's oil is Russia, Article published in (foreign policy magazine. new York, on 15\11\2019), visit time 11\3\2022 6:10 pm, on the following link: - <https://bit.ly/3Ib0RHq>.

(٣) طه العاني، كيف اقتنعت روسيا بالتخلي عن العراق لأمريكا قبل ١٨ عاماً؟، مقال منشور على شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠٢١، وقت الزيارة ٢٠٢٠\٨\١٨ الساعة ١٠:٠٠ مساءً، متاح على الرابط الآتي:

<https://bit.ly/3pZJ4g2>.

المعارضة للحكومة العراقية وتدهور الوضع الأمني وغلق اغلب السفارات الأجنبية في العراق إلا أن بقاء أبواب السفارة الروسية مفتوحة ولم تراقب أحداث موسكو فحسب في البلاد بل أمنت النفوذ والروابط^(١).

ومع اغتيال أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي والتي عدّها العراق انتهاكاً لسيادته حاولت روسيا توظيف هذه الحادثة خاصة مع تزايد الدعوات من القوى السياسية في العراق للانسحاب الأمريكي الذي دعمته روسيا وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال السفير مكسيم ماكسيموف للتعاون في المجال العسكري كخطوة سابقة للقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف القادة العراقيين في بغداد وأربيل، وفي أكتوبر عام ٢٠٢١م مع إجراء انتخابات تشرين فقد أبدت روسيا دعمها لهذا التطور مؤكدة موقفها الداعم للحكومة العراقية. تحاول روسيا جاهدة فتح قنوات تواصل متعددة مع العراق ولا تحصرها بقطاع الطاقة وتجارة الأسلحة. فالأمن السيبراني يمثل تهديد كبير يواجه العراق تحاول التعاون مع العراق. خاصة عبر اتفاق التنسيق الرباعي غير أنّ هذه الجهود تواجه الواقع المتمثل بوجود "USA" وضعف قدرة العراق، علماً إنّ إدامة تعاملاته المالية على المستوى الخارجي دون موافقة أمريكا بسبب الديون المترتبة على العراق^(٢). وأهمية الدولة تعكس التكامل بين الجوانب السياسية والتجارية. وهذا ما سعت روسيا إلى ترسيخه مع العراق. فالسوق العراقي سوق كبير ومتسع ينتج العديد من الفرص والاستثمار وحاجته متنامية. تسعى روسيا جاهدة لان يكون لها دور في هذا السوق. وقد انعكس ذلك عبر السعي الدؤوب لتنويع قطاعات التعاون. بعد النفط والغاز غير ان التعاون اقتصر على الجانب العسكري وعملية شراء الأسلحة. وهذا ما يدفع روسيا إلى فتح آفاق

(1) Anna Borshchevskaya, Why Russia's Great Power Game in Iraq Matters, Center for the National Interest, August 31, 2020, on the following link: <https://2u.pw/cRHIT>.

(٢) معمر فيصل، العراق في الاستراتيجية الروسية تحديات تواجه استعادة النفوذ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١م، تمت الزيارة في ١٩\٨\٢٠٢١م، على الرابط الآتي:

<https://bit.ly/3MI9rkf>.

تعاون جديدة مع العراق. فمنذ تولي الرئيس بوتين تراجع حجم الصادرات الروسية؛ بسبب الغزو الأمريكي للعراق، وخسرت روسيا عشر شركات نفطية كانت تعمل في جنوب العراق بقيمة ٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٣م، وأصبح مقيداً سياسياً ولم تعاود الشركات الروسية الى العراق إلا بعد التفاهات الروسية-العراقية في العام ٢٠٠٨م، والتي سنوضح حجم الصادرات بعد تلك التفاهات بحسب الجدول الآتي:

حجم الصادرات بين روسيا والعراق من (٢٠١٠-٢٠٢٠) م بملايين الدولارات

السنة	الصادرات الروسية إلى العراق / مليون دولار أمريكي	الصادرات العراقية إلى روسيا
٢٠١٠م	213,271,108	0,2
٢٠١١م	663,194,99	701,96
٢٠١٢م	985,704,300	909,61
٢٠١٣م	691,866,310	372,704,1
٢٠١٤م	238,739,416	612,13
٢٠١٥م	925,087,438	746,123
٢٠١٦م	668,240,912	9
٢٠١٧م	511,610,402,1	599,39
٢٠١٨م	391,323,768	761,73
٢٠١٩م	098,461,264	312,36
٢٠٢٠م	513,251,127	164,397

المصدر:

١- نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- (الإسكوا)، (نيويورك: الأمم المتحدة، العدد (٢٢)، ٢٠١٣م)، ص ٩٠.
- ٢- سفارة جمهورية العراق في روسيا، الملحقية التجارية، (موسكو: دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية/ قسم دول أوروبا، العدد ١٥١، ٢٦/٤/٢٠٢١م).
- ٣- ن. جيرنيكوف، وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، ٢٧/٣/٢٠١٥م.

المطلب الثاني

البعد الدولي لسياسة روسيا الخارجية حيال العراق

إن ما استبحته الدراسة هو سياسة القوى الكبرى وكيف اثرت في سياسة روسيا الخارجية حيال العراق بعد تراجع الصراع الأيديولوجي حول مناطق النفوذ وحلت محلها أسس اقتصادية، جاءت الاستراتيجية الروسية حول سعيها لنظام عالمي جديد متعدد الاقطاب، التي بدأت تتحرك بشكل أكبر في العقد الأخير على الساحة الدولية، وهذا ما يبين سلوكها تجاه القضايا والمشاريع الدولية وتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مع الصين والتمركز في دول المشرق العربي لحماية مصالحها، وعلى هذا الأساس جاءت الاستراتيجية الجديدة لهذا العام لتحقيق نتائج لم تتمكن من تحقيقها، وتعد المشاريع الدولية محاور مهمة تركز حولها هذه العلاقات التي تعكس بشكل او بآخر سياسة روسيا تجاه العراق وهي كالآتي:

اولاً: مشروع الدرع الصاروخي وشراء صواريخ اس-٤٠٠

تحاول روسيا عن طريق سياستها الخارجية اثبات نفسها كطرف فاعل في السياسة الدولية ضمن خارطة يتعدد فيها اللاعبون والتحرك كشريك ليس كتابع؛ وقد ظهرت بوادر تنفيذ مشروع انشاء الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ بعد تولي بوش الابن عام ٢٠٠١م، وفي العام ٢٠٠٣م بدأت بناء قواعدها في الاسكا وكاليفورنيا لحماية الأراضي الأمريكية وفي العام ٢٠٠٤م بدأت تدرس أهمية اشراك العراق وأفغانستان من خلال نشر قواعد عسكرية دائمة، اذ قابلها

اعتراض روسي شديد وقتها وهددت بالانسحاب من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى^(٥) عام ١٩٨٧ م^(٦)، وتنظر روسيا لتلك التحركات انها المستهدف الأول من هذا المشروع، خصوصا بعد نشر منظومة التشيك و اليونان وليست مقتنعة بادعاءات استهداف الدول المارقة العراق وايران وكوريا الشمالية^(٧)، والتزمت المانيا وهولندا عام ٢٠١١ م بنشر وحدات باتريوت التابعة لحلف الناتو من نظام EPAA و BMD^(*) وقدمت بولندا ورومانيا واسبانيا وتركيا مشاركات في نظام الصاروخي واستضافت إسبانيا سفن AEGIS^(*) وتركيا تستضيف رادار AN/TPY^(*)

(*) المعاهدة النووية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في واشنطن بين الرئيسين رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف في ١٩٨٧\١٢\٨ م وفي ٢٠١٩\٢\٢ م أعلنت أمريكا خروجها من الاتفاقية متهمة روسيا بخرقها وردت روسيا عن تعليق التزامها بالاتفاقية.

(١) أحمد علو، درع الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا: المشكلة قائمة والحل مؤجل، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد (٢٧٧)، ٢٠٠٨ م، ص ١٢٦.

(٢) لافروف. س. ر، كبح روسيا عودة الى المستقبل، مجلة روسيا في الشؤون العالمية، (موسكو، العدد (٤)، ٢٠٠٧ م)، د. ص.

(*) BMD: هو برنامج الصواريخ المضاد للصواريخ بالستية التابعة لوكالة الدفاع الصاروخي والبحرية الامريكية، وتم تطوير هذا البرنامج لتوفير دفاع ضد الصواريخ القصيرة ومتوسطة المدى كجزء من استراتيجية الدفاع الصاروخي الوطني لأمريكا لاعتراضها مرحلة ما بعد التعزيز وقبل إعادة الدخول ويتم تمرير المعلومات الى أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكي.

(*) AEGIS BMD: هو سلاح الولايات المتحدة والدول الصديقة لنظام الدفاع الصاروخي لأرسال المعلومات للكشف عن الهدف للدفاع في منتصف المسار الأرضي ويختلف في بعض الخصائص وطرق النشر، كواحد من الأسس الأكثر تعقيدا التابع لجهود الدفاع الصاروخي منتصف الثمانينات كجزء من مبادرة رونالد ريغان وتم إنجازه في أكتوبر ٢٠٠٥ م، وركز أوباما عام ٢٠٠٩ م على هذا النظام مقابل الغاء موقع دفاع صاروخي في بولندا، ورحب الرئيس الروسي بوتين بخطة اوباما لصالح سفن طراز ايجيس التابعة للبحرية الأمريكية للتمركز في البحر الأسود، كونها اقل فاعلية ضد الصواريخ الروسية.

(*) AN/TPY-2: يقوم رادار المنتج من شركة رايثون بتتبع الأهداف في مراحل الانطلاق وفي منتصف الرحلة وفي نهايتها وقادر على اكتشاف الصواريخ قبل الفتي كيلو متر من وصولها الى الهدف مما يمنح ٦٠-٧٠ ثانية إضافية للتصدي للصاروخ المهاجم، ويتسمي الرادار الى لجيل متطور من الرادارات العسكرية. للمزيد يُنظر:

AN\TPY2: Army Navy Transportable Radar Surveillance, Raytheon missiles & defense, visited on Monday 9:30 pm. at <https://bit.ly/3iENafQ>.

2 وإنشاء سفن بحرية تكمل أنظمة SM-3^(*) بصواريخ باتريوت التي تم نشرها من الوحدات الأمريكية كما تم تزويد السفن الحربية اليابانية والاستراتيجية بأسلحة وتكنولوجيا لتمكين مشاركتها^(١)، وفي العام ٢٠١٣م أعلنت روسيا عن نشر صواريخ إسكندر النووية القصيرة المدى في مقاطعة كالغراد الروسية^(٢).

تعدّ روسيا التواجد الأمريكي في العراق خصوصاً والخليج بشكل عام مقدمة لمد نفوذها لإيران وبعدها آسيا الوسطى والبحر الأسود والقوقاز التي تشكل مناطق ذات أهمية لروسيا خاصة وأنّ حدود آسيا الوسطى الإقليمية تربطها بتركيا عضو الناتو وهذا ما يفسر قبول روسيا بتزويد تركيا بمنظومة صواريخ S-300 الروسية، مما دفع روسيا لتوسيع دورها وسط وجنوب آسيا والشرق الأوسط في سباق لاحتواء التهديد المتمثل بالدرع الصاروخي^(٣)، فتحوّل حلف الناتو الى نحو الخليج العربي وتراجعها في شرق أوروبا الساحة الاستراتيجية لأمريكا بسبب الضغط الروسي لم يؤثر في أهميتها كوظيفة واداة لتحقيق استراتيجيتها العسكرية^(٤)، ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي في الخليج لتوسط (إسرائيل) المنطقة العربية ورعاية مصالحها وأمنها تحت مظلة الحلف الأطلسي^(٥)، فتأمين سيطرة الولايات المتحدة على كل من العراق بعد العام ٢٠٠٣م

(*) SM-3 : صواريخ محسنة لتجهيز سفن الإيبيس تمكنها من الاطلاق والتحكم عن بعد واستعمال أجهزة الاستشعار الموجودة على متن الطائرة وتتبع ومراقبة الفضاء لاستهداف الاطلاق.

1 - Azriel Bermant, The Russian and Iranian Missile Threats: Implications for NATO Missile Defense, Institute for National Security Studies, Memorandum No. 143, November 2014, p. ٢٠-١٤.

٢ - مصطفى علوي، قطبية لا تماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد (٤٩)، العدد (١٩٥)، كانون الأول ٢٠١٤م)، ص ١٠٥.

٣ - زينب عبد العظيم، العدوان على العراق خريطة ازمة ومستقبل أمة، ط ١، (جامعة القاهرة: مركز البحوث للدراسات السياسية، ٢٠٠٣م)، ص ٢٩٧.

٤ - الان غريش. دونيك فيدال: ترجمة إبراهيم العريس، ط ١، (د. م)، دار قرطبة، ١٩٩١م)، ص ٢٣٤.

٥ - خليل السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٨م)، ص ٣٠.

بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وبث المخاوف لدول مجلس التعاون الخليجي للسعي للحصول على أنظمة دفاع صاروخية لحمايتها من هجمات إيران وتهديد (إسرائيل)، إلا أن الهدف الأساسي هو تأمين سيطرة أمريكا المباشرة على المنطقة، ويمتد حتى سورية وحزب الله اللبناني وضد حماس في قطاع غزة للقضاء أولاً على مقاومة المشروع الأمريكي التوسعي في المنطقة بإخضاع باقي عناصر المقاومة^(١)، وتبين هجمات ايران الصاروخية ووكلائها المتزايدة منذ العام ٢٠١٨م وفي طريقها لتسجيل رقم قياسي جديد عام ٢٠٢١م وتراجعت بعد مقتل اللواء قاسم سليمان، وفي فبراير عام ٢٠٢١م تم قصف قاعدة عين الأسد داخل العراق وأعلنت ايران عن تبني استهدافها لسفينة تابعة لشركة (إسرائيلية) في بحر العرب قبالة الساحل العُماني، وحسبما صرحت به "الميدل ايست آي" بدأ الحشد الشعبي المهادنة مع الولايات المتحدة من الممكن ان تؤدي الى حماية القوات الامريكية في العراق لكن ينظر اليها كصفقة مع شركاء إيران لتقليل الخطر على شركاء الولايات المتحدة، وإن إدارة بايدن بدأت في تقليص الدفاع الجوي الأمريكي للاستعداد لمواجهة استراتيجية الصين وروسيا^(٢)، وأزال البتاغون ٨ بطاريات باتريوت مضاد للصواريخ من العراق والكويت والأردن والسعودية، وفي ابريل ٢٠٢٠م وصلت بطاريات الباتريوت للعراق بعد عملية استهداف عين الأسد، وفي ٢٠٢١م وخفضت قواتها ل ٢٥٠٠ جندي في العراق وأعلنت انسحابها الكامل من أفغانستان التي تعد محادثات غير مباشرة مع ايران للعمل على خطة عمل شاملة لعام ٢٠١٥م بشأن الاتفاق النووي مقابل اثناء الدعم السعودي في حرب اليمن وإزالة تصنيف الحوثي"

١ - طلعت مسلم، قرع طبول الحرب في المنطقة ٢٠٠٧-٢٠١٠م، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد (٥٢)، ٢٠١٠م)، ص ٦٠-٦١.

(*) ان العلاقة الوثيقة بين الصين وروسيا تمثل آخر خط دفاعي لحماية النظام العالمي وبناء نظام دولي جديد يرفض الرؤية الأمريكية لقيادة العالم إذ كشفت القمة الروسية الصينية لأوليبياد في ١٤ شباط\٢٠٢٢م عن ميلاد تحالف استراتيجي غير مسبوق في مجال الطاقة وبناء علاقات دولية جديدة مستدامة. للمزيد يُنظر: احمد قنديل، الصين وروسيا هل هي شراكة بلا حدود، مقال متاح على مركز الاهرام للدراسات والسياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٠٢٢\١٥\٨م، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢\١٥\٨م، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3BKGJ1>.

إن رؤية حلف الناتو تنبع من المخاطر التي تواجه دول المنطقة النابعة من دول إقليمية كإيران والعراق^(٢)، فاستمرت القيود المفروضة على المستوى الأمني والاستنزاف الذي ظهر بوضوح في حرب الخليج الأولى من خلال دعم العراق وضربه في حرب الخليج الثانية وتحجيم قوته مقابل (إسرائيل) ومنع أي قوة عربية موحدة أو خليجية ودعم تحالفها مع تركيا وبذل كل الجهود لمنع إيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتخليص العراق من ترسانته العسكرية الاستراتيجية^(٣)، إذ أمن الطرف (الإسرائيلي) تفوقاً عسكرياً بعد تدمير قوة العراق ووضع قيود على القدرات العسكرية في المنطقة واستثناء (إسرائيل) من أي مبادرة أو تصريح لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل^(٤).

هذا الأمر يبرر عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب العراق في العام ٢٠١٣م لشراء منظومة دفاع جوي بقيمة ٤, ٢ مليار دولار بهدف نشرها بحلول عام ٢٠٢٠م، مع عدم إعطاء العراق الأولوية لمسألة الدفاع الجوي خلال حربه ضد (داعش) وبطيء عملية توريد السلاح الأمريكي كونه دولة غير موثقة في توجيهها واستعمالها لمنظومة الدفاع ضد حلفائها في المنطقة. ويتلقى العراق منظومات روسية بصورة منتظمة منذ العام ٢٠١٤م^(٥)، وأبدى العراق

1-Blaise Misztal. et al., Iran's Projectile Threat to U.S. Interests and Partners.

JINSA's Gemunder Center for Defense and Strategy, July 2021, p. p 1-5

١- محبوب عمر، تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٩٧م، ترجمات: استراتيجية (١٢)، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧م)، ص ٤-٥.

٢- أي فولر. ايان اوليسر، اساطير الخليج الفارسي: نحو سياسة متعايشة مع المتغيرات، سلسلة أوراق فصلية: ترجمات الخليج، ط ١، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧م)، ص ٦-٣٦.

٣- رشيد أبو غيدا، المحادثات المتعددة الأطراف: وسائل التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط ١، (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م)، ص ٣٧-٣٨.

٥ - مايكل نايتس. فرزين نديمي، معضلة الدفاع الجوي في العراق: خيارات للسياسة الأمريكية، معهد واشنطن للدراسات، مقال منشور بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٩م، تاريخ الدخول ١٠/١١/٢٠٢١م، متاح على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3NE9VrU>.

توجهاً لتعزيز التعاون في مجال التسليح الروسي لشراء وعقد ب ٤ مليارات دولار لشراء طائرات مقاتلة وعقد بمليار لتجهيز العراق بمدركات، وأفاد السفير الروسي السابق في العراق ماكسيم مكسيموف في بغداد حول استمرار المشاورات باهتمام العراق لشراء منظومة الدفاع (s-400)^(١) الروسية، مما دفع أمريكا بتهديد كل من يقتني أسلحة روسية وخصوصاً (s-400) بتطبيق عقوبات صارمة الصادرة عام ٢٠١٧م والمعروفة ب (CAATSA)^(٢) فهذه العقوبات كافية لثني رغبة دول الخليج والعراق عن اقتناء منظومة الدفاع الروسية المتطورة الأمر الذي يعكس قلقها من صعود تكنولوجيا روسية تزعم هيمنتها الاستراتيجية والعسكرية^(٣)، وأن تفرد الولايات المتحدة ونشر الدرع الصاروخي تنظر إليه السياسة الخارجية الروسية مساساً بمصالحها الحيوية، ويعرض التوازن العالمي الاستراتيجي للخطر وتمنح أمريكا تفوقاً نوعياً تجاه قوة الردع الروسية^(٤)، فتؤدي روسيا دوراً لإعادة مكانتها في مسرح الأحداث الدولية لدرجة لم تصل للندية والشراكة بل يقوم على مبدأ المصلحة وليس الأيديولوجية مما غير أهدافها واصبح العامل الاقتصادي له الدور الأكبر في سياستها الخارجية^(٥).

(*) هو نظام دفاع صاروخي روسي المعروف ب تريومف اس-٤٠٠ يعد ترقية ل_اس-٣٠٠ في عام ١٩٩٣م، وهو في الخدمة منذ عام ٢٠٠٧م ووصف في عام ٢٠١٧م كأحد أفضل أنظمة الدفاع الجوي حالياً التي تصل سرعته ضعف سرعة نظام الباتريوت الأمريكي واستهدافه ثلاثة اضعاف، تم استعمال في كل من روسيا والصين والهند وتركيا.

(**) قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال عقوبات صدر عام ٢٠١٧ في مجلس الشيوخ الأمريكي ووقع عليه الرئيس ترامب وطبق على كل من روسيا وكوريا الشمالية وإيران.

(١) هشام ناسيف، منظومة اس ٤٠٠ هكذا يحاول بوتين زعزعة موازين القوى في العالم، شبكة الجزيرة الإعلامية، مقال منشور بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٨، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١١/٢٠م، متاح على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3NE24e0> .

(٢) محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط ١، (العراق، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م)، ص ٣٨٨.

(٣) خليل إبراهيم وآخرون، إثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الامن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، (الجامعة الأردنية- عمادة البحث العلمي، العدد (٢)، المجلد (٤٠)، ٢٠١٣م)، ٣٦٨.

ثانياً: مشروع (حزام طريق الحرير الاقتصادي وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين) والشرق الأوسط يعد من أهم مشاريع الاقتصاد الصيني المنفتح وربطه بالعالم الخارجي، ففي العام ٢٠١٣م طرح الرئيس الصيني جين بينغ في زيارة إندونيسيا (استراتيجية بناء الحزام الاقتصادي)^(*)، وفي عام ٢٠١٤م وضعه الرئيس في أولويات الحكومة الصينية. وهي بذلك تواجه منافسة لعدة مشاريع أهمها: -

❖ الولايات المتحدة الأمريكية: طرحت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية مفهوم (آسيا الوسطى الكبرى) وطريق الحرير الجديد في تشاي الهندية لربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وتتخذ من أفغانستان مركز لحماية مصالحها في أوراسيا لإضعاف الصين وتعاونها مع آسيا الوسطى والتقليل من وحدة منظمة شنغهاي.

❖ الاتحاد الأوروبي: إن الاتحاد ساعد على تحقيق التوازن بين روسيا والولايات المتحدة في آسيا الوسطى، لكنه عقد من وضع المنطقة فيما يصب في مصلحة مشروع طريق الحرير الصيني، إذ ارتبطت أوروبا مع مشروع طريق الحرير الأمريكي وبناء خط انابيب نابكو مما عزز التواجد الأوروبي في آسيا الوسطى والدول المجاورة وتأثيرها في المنطقة. وطرح الاتحاد خطة بديلة لآسيا (استراتيجية آسيا للتواصل) لتحسين العلاقات في مجال النقل والطاقة والتكنولوجيا.

❖ روسيا الاتحادية: في العام ٢٠٠٢م اقترحت روسيا والهند وإيران "خط الممر الشمالي الجنوبي" يمتد من الهند لأوروبا مروراً بالقوقاز وروسيا وإيران للحفاظ على تأثير روسيا التقليدي في المنطقة، والاندماج مع آسيا الوسطى لبناء (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي) الذي تسعى ان

(*) هو مشروع ترمي الصين من طريقه إلى ربط الاقتصاد الصيني بأوروبا وإنشاء ممر تجاري يربط الشرق والغرب، ويضم قارتي آسيا وأوروبا وإفريقيا يمتد الطريق البري في (الدول المحورية كروسيا والصين ودول آسيا الوسطى الخمسة ودول توسعية الهند وباكستان وأفغانستان ومنغوليا وروسيا البيضاء وأرمينيا وأوكرانيا ومولدافيا وإيران ودول تشعبية غرب آسيا الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية)، ويمتد الطريق البحري من ثلاثة أجزاء (خط جنوب شرق آسيا، وخط جنوب آسيا والخليج العربي، والصفة الغربية من المحيط الهندي). للمزيد يُنظر: جانغ يون، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة آية محمد، ط ١، (القاهرة، دار الصنفاة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧م)، ص ٢٤١.

تستخدمه كقاطرة لإمداد نفوذها الى دول الاتحاد السوفيتي السابق، فعلى الرغم من تأييد الرئيس بوتين لخطة الحزام والطريق في مؤتمر ٢٠١٤م الا ان هنالك مخاوف صينية أثرت على تحقيق التعاون مع الصين واسيا الوسطى.

❖ اليابان: في العام ٢٠١٣م توجه الرئيس شينزو آبي نحو أوراسيا وصرح بتحركه نحو إسطنبول وصولاً للندن واكد على تمركز اليابان كمنطقة لانطلاق طريق الحرير الاوراسي وتعاون مع الدول التي تقع على المحيط الهادي والتواجد عسكرياً كأجراء لبناء خط دفاعي لكبح الصين لكن على نطاق أوسع.

❖ (الهند، إيران، أفغانستان): إذ تعمل هذه الدول على بناء طريق الحرير الجنوبي في جنوب اسيا براً وبحراً، وتسعى الهند للهيمنة على المحيط الهندي لمناورة الصين في استراتيجية عقد اللؤلؤ التي تعيق الهند، وتؤثر على التعاون البحري والتنافس معها، مما يضغط على الصين استراتيجياً في منطقة جنوب شرق اسيا، وتوازي إيران الصين بمشروع اخر تلعب فيه دوراً محورياً فعلى الرغم من ترحيب طهران للمشروع الا انها تسعى لربط اقتصاد الصين بباكستان ثم إيران والعراق وسورية وأوروبا وتتمركز إيران قلب هذا المشروع.

إن إبعاد المبادرة الصينية في جانبها الاقتصادي تحمل اهداف سياسية واستراتيجية تزيد من هيمنة الصين على المناطق والدول التي يمر بها المشروع والدول الاوربية والأسواق العالمية، فهي تؤثر في السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى مع روسيا فدخول الصين للمنطقة يضعف الدور الروسي ويمثل تهديداً لمصالح روسيا وتظهر الصين كدولة كبرى تستخدم القوة الناعمة للسيطرة على الدول التي بحاجة لرؤوس الأموال وهو ما ينطبق على العراق^(١).

أما منطقة الشرق الأوسط المشار لها في الوثائق " غرب الصين ذكرت أربع مرات كرابط

(١) جانغ يون، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة آية محمد، ط١، (القاهرة، دار الصفاة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧م)، ص ٤٣٥-٤٤٤. كذلك يُنظر: ميران حسين، مستقبل مشروع طريق الحزام الصيني في ظل العقبات السياسية والاقتصادية، ط١، (المانيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩م)، ص ٢٤٢-٢٤٣.

رئيسي ومحوري او شريك رئيسي للنقل الى المستهلك النهائي الأوروبي والدول المشاركة تركيا وايران والطريق البري الاقتصادي مصر و (إسرائيل) و اسهام السعودية من خلال تجارة النفط على طول الطريق^(١).

أما العراق على الرغم من أنه لا يشمل في مبادرة الحزام إلا أنه من أحد أهم الموردين الأساسيين لنفط الصين والتجارة الثابتة بين البلدين، ومشاركة البلدان المجاورة له كتركيا وإيران والسعودية لابد من انتفاع العراق من موقعه^(٢). فهو جزء لا يتجزأ من المشروع لأهمية موقعه الجيوستراتيجي الرابط بين قارتي اسيا وأروبا، اذ صرح وزير النقل العراقي ناصر الشبلي ((أن العراق سيكون المحطة الرئيسة في المشروع البري والبحري، من طريق ربط انشاء ميناء الفاو الكبير وتوقيع العقود خلال الأيام المقبلة مع الشركات المنفذة وفي حال اكماله سيكون العراق مركز طريق الحرير، ومن ثم اكمال مشروع ربط القناة الجافة ميناء الفاو بتركيا من طريق سكك الحديد))^(٣)، وفي الوقت نفسه هنالك خط سككي يمتد من خانقين الى بغداد يبعد ٢٠٠ كم^٢ عن ايران مما ييسر ربط شرق ووسط اسيا عبر العراق^(٤)، ويمهد العراق وإيران مشروعاً للربط السكك، إذ أعلن مدير سكك الإيراني في عام ٢٠١٨م إن إيران تعزم بناء خط يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط من جنوب العراق في البصرة للبوكمال نحو سورية وأشار إلى أن المشروع جاذباً للصين، وفي زيارة الرئيس الايراني حسن روحاني الى العراق في مارس ٢٠١٩م وقعت ايران مذكرة تفاهم بشأن المشروع، وفي مايو عام ٢٠٢١م أعلن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ان المفاوضات مع ايران لبناء السكك الحديدية وصلت مراحلها النهائية إلا أنه لم يباشر العمل بها بسبب الوضع

(١) مجموعة مؤلفين، مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة العراق، (بغداد، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨م)، ص ١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٤.

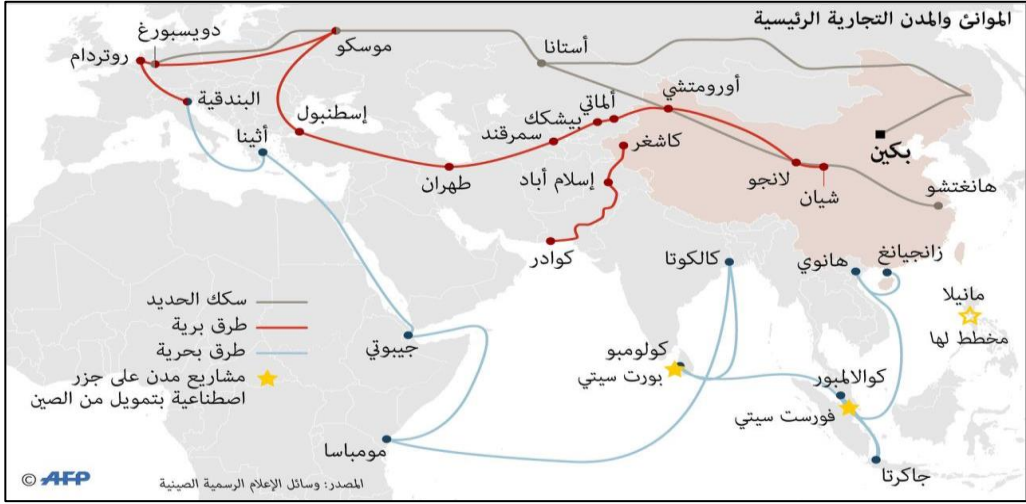
(٣) يوسف قحطان، السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين، ط ١، (برلين-المانيا، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١م)، ص ١٨.

(٤) سلام جبار، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهريين: كلية العلوم السياسية، العدد (٥٨)، ٢٠١٩م)، ص ١٣.

الاقتصادي العراقي والضغوطات الامريكية أي أن نجاح هذا الربط سوف يجعل العراق جزء من نفوذ الصين الاقتصادي وتستبعد روسيا التي تعجز عن مواجته الصين في النشاط الاقتصادي^(١).

خطة «الحزام والطريق» الصينية

مشروع ضخم للبنية التحتية التجارية في 65 دولة لربط آسيا وأوروبا وإفريقيا بالصين



الخارطة (٣) خارطة خطة طريق الحرير الصيني الجديد

المصدر/ تقرير امريكي: تسعى لبعث الحياة في الحزام والطريق الصين تتوسع في العراق، شبكة صوت العراق، وقت الزيارة ٢٠٢١/١١/١٢م، على الرابط الآتي:

<https://bit.ly/3u0jfyx>.

أنّ الصين تعمل على الاستفادة من فرصها في العراق من خلال الاستثمار في المدارس وحقول الطاقة العراقية والدخول في وساطات تجارية عوضاً عن التدخل العسكري واستخدام حق الفيتو النقض في الأمم المتحدة الى جانب روسيا حول الحرب السورية ومنع استخدام القوة

(١) مجموعة مؤلفين، مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق: أبعاده، وتداعياته الجيوسياسية، (أبو ظبي: مركز الامارات للسياسات، ٢٠٢١م)، د.ص.

العسكرية والسياسية الأمريكية في العراق، إذ يبين هذا المشروع الصيني زيادة نفوذ الصين إلى جانب روسيا الاتحادية للإسراع في تغيير وجهة النظام الدولي وكسر الهيمنة الأمريكية بسياسة اقتصادية ناعمة.

ثالثاً: مشروع روسيا للتقارب عبر إيران والعراق وسورية: - إن التعاون الروسي مع إيران والعراق وسورية للقضاء الإرهاب وانشاء التحالف الرباعي لتبادل المعلومات الاستخبارية بين وزارات الدفاع والأجهزة الأمنية لهذه الدول المذكورة انفاً، ومقرها في بغداد ومكاتب أخرى في دول التحالف^(١)، ودخول روسيا في خط مواجهة مع تنظيم (داعش) لحماية مصالحها يعكس الأهمية النسبية العالية للعراق في سياسة روسيا واستراتيجيتها أولاً، ومن ثم التحالف الرباعي ثانياً لم يأت بشيء سوى طراً تغيير جيوبولتكسي وتقريب المواقف بين دول المتحالفة فمصلحة روسيا تتجاوز أمر (داعش)، وباحتلال الولايات المتحدة أفغانستان أباح لها استغلال موارد آسيا الوسطى بالمعنى الأوسع وتجاوز روسيا والصين وإيران مما ولد تحالف ثلاثي بدأت بوادره في سورية، دفع روسيا الى التنسيق مع إيران حول قضايا الطاقة والبرنامج النووي الإيراني واستقرار آسيا الوسطى والأحداث في العراق وسورية والشرق الأوسط، بسبب التخوف الروسي الإيراني من التواجد الأمريكي في سورية^(٢).

على الرغم من ديناميكية العلاقة الروسية الإيرانية ومرورها بمرحلة غير مستقرة إلا أن المستجدات كالملف النووي الإيراني والأزمة السورية قربت المواقف وأهمها التمدد الأمريكي على حساب روسيا وإيران فموقعها يمكنها من السيطرة على أقاليم بحر قزوين والقوقاز واسيا الوسطى والشرق الأوسط والخليج، وتتشارك روسيا وإيران بالرؤية الاستراتيجية لجنوب القوقاز التي

(١) حسام محمد خضير، العلاقات العراقية-الروسية ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة الدراسات الدولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، المجلد ١٩، العدد (٨٢)، ٢٠٢٠م)، ص ٥٢١.

(٢) نصر محمد، التحالف الرباعي... مصالح استراتيجية تتجاوز محاربة (داعش)، مقال منشور في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية بتاريخ ٢٠١٥\١١\١٣، وقت الزيارة ٢٠٢١\٩\١٨م على الرابط الآتي:

تتمثل بمنطقة خالية من النزاعات العسكرية وغير القابلة لاختراق الولايات المتحدة الامريكية و (إسرائيل)^(١).

للتدخل الروسي في سورية جاء للحفاظ على سوق الغاز الأوروبي وقاعدتها البحرية والشراكة في استثمار النفط والغاز فهي تطمح لاستعادته موقعها وفق ما فرضته الامن القومي الروسي لهزيمة والولايات المتحدة الامريكية في سورية وحماية الجسر الأوراسي وضم شبه جزيرة القرم وضبط التفاعلات في الازمة الأوكرانية وتدخلها في المشرق العربي عبر البوابة السورية وانحسار الدور الأمريكي و السعي صوب التأسيس لدور أساس في الشرق الاوسط^(٢). ومما يلاحظ إنّ سورية جزء من المنطقة المحيطة بها والمياه العالمية والامتداد الجنوبي لروسيا وهذا الائتلاف يكون داعم للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط وميناء طرطوس القاعدة البحرية الوحيدة خارج الاتحاد الروسي وستبقى فاعلة خصوصا بعد مستجدات جيوبلتك الطاقة والغاز الطبيعي في شمال البحر المتوسط وتزايد وجودها منذ العام ٢٠٢٠م^(٣).

أما العراق فقد كان داعم للدور الروسي في سورية بسبب تحدي (داعش) للعراق وسورية وانضمّ للتحالف الرباعي عام ٢٠١٥ فتسعى روسيا لتنمية دورها خاصة لمواجهة الإرهاب ورسم سياستها في الشرق الأوسط^(٤)، إنّ سياسة روسيا الخارجية في العراق ستكتف في المستقبل فالعراق يتمحور في استراتيجية الولايات المتحدة ويقع في النطاق الاستراتيجي لروسيا وهو محور مهم في الثالوث الاستراتيجي (ايران-العراق-سورية)، بعد ادراك الروس بالتغيير في القرار العراقي السياسي، حيث طرحت روسيا فكرة انشاء حلف روسي جديد تحت مسمى "الامن الجماعي"^(٥).

-
- (١) نصر محمد، مقال "التحالف الرباعي... مصالح استراتيجية تتجاوز محاربة (داعش)"، مصدر سبق ذكره.
 - (٢) ألكسندر رار، ترجمة نصر الدين، روسيا والغرب لمن الغلبة، المركز القومي للترجمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.
 - (٣) نصر محمد، مقال "التحالف الرباعي... مصالح استراتيجية تتجاوز محاربة (داعش)"، مصدر سبق ذكره.
 - (٤) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الروسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
 - (٥) طه العاني، مقال "كيف اقتنعت روسيا بالتخلي عن العراق لأمريكا قبل العام ٢٠١٨"، مصدر سبق ذكره.

وتعد المتغيرات الإقليمية المحيطة بالعراق مؤثرة في سياسة روسيا الخارجية ومواقبه الاحداث الدولية كأزمة سورية واليمن ونشر الدرع الصاروخي على مقربة من روسيا الاتحادية لمحاصرتها وعرقلة استعادة مكانتها الدولية فعملت على عدة قضايا وتحالف مع إيران لأثبات وجودها على الساحة الدولية، خصوصاً بعد تحدي الإرهاب وانتشاره، وان روسيا تسعى لبناء عالم متعدد للأقطاب وإعادة هيكلة محيطها الإقليمي من طريق التعاون مع الدول الكبرى والمتوسطة أو من طريق التكتلات كتكتل (البريكس).

المطلب الثالث المشاريع الأمنية في الشرق الأوسط والعراق

إن أصل التحرك الروسي في محيطها الإقليمي وجوارها القريب على مستوى المشاريع الأمنية لتأمين اقتصادها والظهور البارز على الساحة الدولية، يسير وفق ما ترسمه استراتيجية الامن القومي الروسية التي تعكس تصورات التهديد وأولوياته على روسيا، والتي يحدد معالمها الرئيس الروسي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ولا تحتكم هذه الاستراتيجية الى قانون ثابت وتتبدل حسب المعطيات، وهذا ما سيتم عرضه في المطلب واهميته على الامن القومي الروسي والمشاريع التي تؤمن هذا الوجود في الشرق الأوسط والعراق.

إن استراتيجية الأمن القومي الروسية، مرجعاً للاستراتيجيات الروسية الأخرى جميعاً ((العسكرية، والخارجية)) التي ترسم السياسة الروسية العامة، وبدأت باستعادة حضور روسيا الدولي وعمل على بناء الداخل الروسي والنهوض بالاقتصاد من جهة، وتساعد وتيرة التحدي من جهة ثانية، وتدارك خطر توسع حلف الناتو. وفي مؤتمر ميونخ لعام ٢٠١٢م اصدر وثيقة الامن القومي الروسي واعلانه بشكل مباشر ان دولته لن تتقبل الاحادية القطبية وترجع هذه الوثيقة لخطاب بوتين عام ٢٠٠٧م، فضلاً عن مواجهة الإرهاب وانتشار السلاح النووي والجريمة

المنظمة، شملت مخاطر جديدة كالتلوث البيئي، والثورات الملونة والمخاطر الاقتصادية ونهبت عن انتشار الأوبئة والفايروسات في حروب الدول، مما جعلها سباقاً في توقع انتشار الأمراض المعدية كفايروس كوفيد-١٩، واجري عليها تعديلات الأول نهاية عام ٢٠١٤م والثاني نهاية عام ٢٠١٥م تماشياً مع الأوضاع المستجدة على الساحة الدولية والإقليمية^(١). وفي تاريخ ٣/١٧/٢٠٢١م تم إصدار وثيقة الأمن الروسي بصيغة أشد من سابقتها لعام ٢٠١٥م، وتمت إضافة الأمن السيبراني لأولويات الاستراتيجية الأمنية الروسية؛ بسبب زيادة الهجمات السيبرانية والتدخل في شؤون الداخلية لروسيا، التي تعكس القلق الروسي من التغيرات الجيوسياسية ومواجهة الغرب؛ بسبب توسع حلف الناتو، وإدراج الولايات المتحدة وحلفائها في قائمة الدول غير صديقة، وفضلاً عن ذلك تؤمن روسيا جوارها الإقليمي من التوتر والصراع، وتعزيز تعاونها مع الصين والهند، ولم تشير لدول الشرق الأوسط بأي تعبير صديق أو عدو بل تعدها مكسب لتطوير سياستها الدولية، والتطوير التقني والمعلوماتي في منطقة الخليج عبر الاستثمارات^(٢).

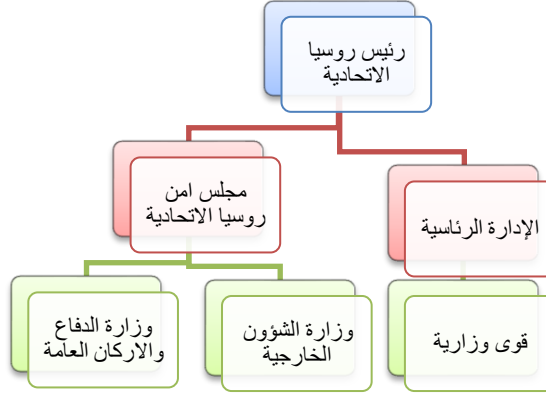
ولتوضيح أكثر لصناعة السياسة الأمنية الروسية إذ إن كل فرد ومؤسسة مصدر للتصور الأمني التي يصيغها رئيس الدولة وبعض القوى الأخرى، يجسد التصميم التالي (هيكلية مؤسسة الأمن القومي الروسي):

(١) محمد سيف، ماذا حققت استراتيجية الأمن القومي الروسي ٢٠١٢-٢٠٢٠م (١-٢)؟، مقال منشور على شبكة الميادين نت، بتاريخ ٢٢/١٧/٢٠٢١م، تمت الزيارة بتاريخ ١٤/١١/٢٠٢١م، متاح على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3iwWGeS>.

(٢) مجموعة باحثين، استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام ٢٠٢١م قراءة تحليلية، ورقة بحثية منشورة على موقع مركز الامارات للسياسات، تاريخ ٢٧/١٠/٢٠٢١م، تمت الزيارة ١٤/١١/٢٠٢١م، على الرابط الآتي:

<https://bit.ly/3mogpyr>.



الشكل (٢) يوضح هيكلية مؤسسة الامن القومي

المصدر:

De Haas, Russian Security and Air Power 1992-2002 the development of Russian Security thinking under Yeltsin & Putin and its consequences for the air Forces (London: Frank Cass), 2004, p.13.

إذ تضع روسيا قراراتها السياسية الى حيز الوجود من طريق رؤيتها في شكل وثائق تصدر من المؤسسات الرسمية المشرعة وتعبّر عن استراتيجيات منهج الدولة الروسية، ومن اهم المرتكزات الخارجية الروسية في القرن الواحد والعشرين استعادة دورها في اسيا والشرق الأوسط تدريجيا في عالم متعدد الأقطاب كونها تشهد تحولا على مستوى الفكر الاستراتيجي نتيجة تغيرات البيئة وطبيعة المدركات وفقدانها الكثير من قوتها مما دفعها لإيجاد البديل وترسيخ دورها الدولي والإقليمي ليكون لها مدخلا لممارسة دوراً فاعلاً على المستوى الدولي^(١)، مما يبين الترابط الوثيق بين الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط والتحويلات الجارية لاستعادة مكانتها، فنتيجة الغزو الأمريكي للعراق والخسائر وعدم مصداقية ذرائع الغزو أدت الى تراجع مكانة الولايات

(١) طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن ٢١، ط١، (عمان، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م)، ص ١٠٩-٢٠.

المتحدة والانداز بتعدد القيادة العالمية وارتفاع أسعار الطاقة الى سبعة اضعاف عما كانت عليه قبل غزو العراق أدى الى تراكم الثروة الروسية واخراجها من ازمته المالية^(١)، والتواجد الروسي في منطقة البحر الأسود والبحر المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م والتهديدات الإرهابية في المنطقة التي طالت دول الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن الأمن القومي الروسي ببعده الاقتصادي مرتبط بالشرق الأوسط، وهنا يبرز العراق كأحد اهم الأطراف الإقليمية المستهدفة الذي يقع في قلب المنطقة، إذ بدأت السياسة الخارجية الروسية بوضع استراتيجيات جديدة للتعامل مع العراق من رؤية" إن العراق يقع ضمن محور الدول التي تتركز فيها المصالح القومية الروسية" لأداء دور أوسع في الشرق الأوسط و بدأت دخول الساحة العراقية بعد وجودها المباشر في سورية وقوة علاقتها مع إيران من طريق إنشاء مركز معلومات استخباراتي في بغداد يضم هيئة اركان الجيش لكل من روسيا وإيران وسورية والعراق لتطوير العلاقات مع العراق من جهة والوقوف كحائط صد تجاه الهيمنة الأمريكية^(٢).

وبناءً على هذه الاستراتيجيات التي تسلط الضوء على روسيا تبين إن عالم ما بعد الحرب الباردة يستلزم بناء شراكات استراتيجية متعددة كسياسة بديلة عن التحالفات الثنائية التقليدية لمواجهة الأحادية الأمريكية^(٣)، و تأسيس تحالفات مهمه سيتم طرحها وفق هذا الصدد:

أ- منظمة شنغهاي^(٤) (SCO): تعد المنظمة وجه مهم للتنظيمات الإقليمية، لإعادة بنية النظام الدولي

(١) طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن ٢١، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٩.

(٢) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الروسية، مقال سبق ذكره.

(٣) محمد معزز، المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية منذ العام ٢٠٠٠م، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

(بغداد، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١م)، ص ٢٣٤.

(*) ترجع الجذور التاريخية لمنظمة شنغهاي لاتفاقية عام 1996م، بعد توقيع كل من روسيا والصين وكازخستان وقيرغيزستان وطاجكستان اتفاقية للتعاون الأمني والاستخباراتي في المنطقة وحماية حدود هذه الدول والتصدي للإرهاب، وفي عام 2001م انضمت أوزبكستان بعد ان تم الإعلان عنها كمنظمة اكتسبت الشرعية الدولية.

والتكافؤ بين الولايات المتحدة من جهة الغرب وروسيا والصين من جهة الشرق^(١)، وفي عام ٢٠١٧م تم موافقة أعضاء المنظمة لإعطاء العضوية إلى كل من الهند وباكستان الخصمان النوويان ومن هنا يكتمل مثلث القوة^(٢)، وفي العام ٢٠٢١م تم منح إيران العضوية ورحب الأطراف المؤسسين للمنظمة بالانضمام كونه يمثل إضافة للتحالف أضلاع مربع القوة في الشرق لمواجهة الولايات المتحدة وفق الخريطة الجديدة للتعددية القطبية^(٣). إذ بين الترابط القوي بين روسيا والقوى الآسيوية، ورفض طلب الانضمام الأمريكي للمنظمة وتقديم إيران تمثل تحدياً بوجه الهيمنة الأمريكية^(٤). فعلى الجانب العسكري والأمني للمنظمة يقوم بمنافسة حلف الناتو على الرغم من نفي الدول لأنشاء شراكة على أنقاض حلف وارشو، ومع تكتل دول منظمة شنغهاي العملاق الاقتصادي الصيني والقوة العسكرية الروسية تتفوق على الجانب الأمريكي ويحذر المختصين في الاحلاف العسكرية من بروز توازنات جديدة تسيطر على الساحة الدولية من الممكن ان تحدث انقساماً لمعسكرين شرقي وغربي، لما تملكه من قوة نووية وقدرة اقتصادية هائلة، تحولنا الى قوانين جديدة (للعبة الصفرية) لما يعادل به كل طرف الآخر^(٥).

(١) بيتس جبل، النزعة الجديدة للصين عن التعددية الأمنية ومعايبتها الضمنية بالنسبة لمنطقة اسيا-المحيط الهادي، في: مجموعة مؤلفين، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، ط ١، (ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠٠٤م)، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) سمير حمياز، التعاون الروسي الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية منظمة شنغهاي نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر: جامعة بومرادس، المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠٢٠م)، ص ١٦٦.

(٣) مقال منشور على موقع الجزيرة، بعنوان بدعم من روسيا والصين.. منظمة شنغهاي للتعاون توافق على عضوية إيران، بتاريخ ١٧/٩/٢٠٢١م، تمت الزيارة ١٠/١١/٢٠٢١م، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3acGUkV>.

(٤) جمال مظلوم التعاون الروسي- الصيني في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦)، ص ٦٠.

(٥) سامر ديب، دور التكتلات الإقليمية والدولية في التوازن الدولي شنغهاي وبريكس أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة (سوريا، جامعة دمشق/ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦م)، ص ٩٠.

ومكانة العراق كبيرة بالنسبة للدول الكبرى بسبب ما يملكه من موارد تجذب الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية، وثقل موقعه الجيوسياسي الرابط بين الموقعين الآسيوي الجديد والعربي لدول المنظمة كمعبر بري، وفي مارس ٢٠١٧م تلقى العراق دعوة للانضمام الى منظمة شنغهاي بصفة شريك للحوار من الأمين العام (رشيد عليموف) وليس هنالك ما يحول دون انضمام العراق فله إمكانية اقتصادية جيدة وتلتقي منطلقات العراق مع اهداف المنظمة^(*) التي تتمثل في الآتي:

١ - منطلقات الدستور العراقي: حول مكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال من المادة الأولى والثالثة والسابعة والثامنة والتاسعة والفقرة ٣٧، ومنطلقات الأديان فكلما كان هنالك استقرار وتفاهم واندماج ديني وطائفي كلما استقرت الدولة امنياً وسياسياً فالعراق بلد متعدد القوميات كما تنص المادة الثالثة من الدستور.

٢ - المنطلقات الأمنية: كما ان العراق يشكل اهم مرتكزات الامن الإقليمي وعامل توازن ضروري يخل بمعادلة الامن العربي والإقليمي اذ من خلال قرار حرب ٢٠٠٣م على العراق نتج عنها تفكك دعائم الشرق الأوسط وشيوع الظواهر المسلحة والمليشيات والتنظيمات الإرهابية التي وجدت ارض العراق خصبة لنموها وكان تنظيم (داعش) أبرزها وهذا يتطابق

(*) الأهداف المعلنة لمنظمة شنغهاي: محاربة الإرهاب والتطرف الديني والاثني والحركات الانفصالية، ومحاربة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز التعاون وحفظ الامن الإقليمي، وترسيم الحدود بين الصين وروسيا واحتواء النفوذ الأمريكي في اسيا الوسطى وتعزيز التعاون بين البلدان اقتصادياً وسياسياً وانشاء مصرف مشترك لإصدار عملة موحدة مستقبلاً وتعزيز دور الأمم المتحدة والوصول الى حلف منافس للناطو. اما الأهداف غير المعلنة: تحصين الخاصرة الرخوة الروسية الصينية وتطوير حلف الناتو، وخروج القواعد العسكرية التي أنشأت في المنطقة بعد غزو أفغانستان والعراق وهو ما ظهر في اجلاء القاعدة الأمريكية في قبر غستان وضغط الأخيرة لإنجاز اتفاق كابول لإبقاء قواعد حلف الناتو، إبقاء المنافذ البحرية على المحيط الهندي والمحيط الهادي وفتح طريق بحري في القطب الشمالي لكسر الطوق الأمريكي لمحاصرة روسيا من طريق الدول المعادية والتوجه نحو البحر الأسود والخروج من استهداف الدرع الصاروخي الأمريكي، الخروج من منطقة الدولار الأمريكي كعملة عالمية وانشاء بنك ب ١٠٠ مليار دولار والتداول بالعملات المحلية، إعادة السيطرة على المناطق الاستراتيجية كمضيق ملقا الذي يصل المحيط الهادي بالمحيط الهندي.

مع أهداف منظمة شنغهاي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٣- المنطلقات الاقتصادية: كون العراق محط انظار منظمة شنغهاي لاسيما روسيا والصين لما يحتويه من موارد طبيعية لاسيما النفط فهو سلاح طبيعي يؤثر من دول وامبراطوريات كاملة فضلا عن محاولة المنظمة الوصول الى شواطئ الخليج العربي المهمة عليه أمريكا وتأمين امداد الطاقة والعراق يمثل مفتاحاً استراتيجياً للوصول لهذه المنطقة^(١).

ب- مجموعة البريكس: - تعد هذه الشراكة اختصاراً لأحرف الدول (روسيا-الصين-الهند-البرازيل-جنوب افريقيا)، للتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، وجدت في العام ٢٠٠١م، واستمرت المباحثات للتأسيس بناءً على دعوة ديميتري ميدفيدف، وفي العام ٢٠٠٩م تم عقد اول قمة سنوية للمجموعة التي مقرها شنغهاي، ثم عقبها انضمام جنوب افريقيا في العام ٢٠١٠م، ومن اهداف هذه المجموعة تنمية الدول الأعضاء وغير الأعضاء، ودعم المشاريع العالمية، فضلاً عن الأهداف السياسية من طريق مكافحة الإرهاب، وتسوية الأزمات الدولية كالملف النووي الإيراني وتصفية قضية اليمن، وفي العام ٢٠١٤م أعلنت المجموعة عن انشاء مصرف التنمية الجديد وصندوق الترتيب الاحتياطي للوحدات، كرد فعل لاستصلاح المصرف الدولي كونه لا يمنح الصين والهند الحق في توسيع نفوذها داخل هذا المصرف، إذ تعد الشراكة تعبيراً لقوة جديدة أثارت جدلاً واسعاً لتحدي النظام المالي المسيطر لبروتون وودز، وجاء في أحد التقارير بعنوان “يمكن أن تنمو مجموعة البريكس إلى عام ٢٠٥٠م“ إن باستطاعة هذا التكتل أن ينمو بدخول عام ٢٠٥٠م الى اكبر من حجم مجموعة الكبار، في ما بعد ستتغير معادلة الاقتصاديات العالمية من حيث نصيب الفرد الأغنى بالعالم^(٢). ويتسم تكتل البريكس بتصاعد اقتصادي أمن لها مركزاً أفضل على المستوى الدولي؛ وحسب تصريح السفير

(١) جعفر بهلول، ليل عاشور، انضمام العراق الى المنظمات الإقليمية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، (بغداد: جامعة النهريين كلية العلوم السياسية، العدد (٤٨-٤٩)، ٢٠١٧م)، ص من ١٧١-١٩٠.

(٢) رامز صلاح، تأثير تكتل البريكس على الهيمنة الأمريكية، ط ١، (المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢١م)، ص ٣٠.

فوق العادة لموسكو في بكين" ان روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس ترى ان هذه الشراكة تمديد التعاون مع الصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا، وتعجيل بلورة النظام العالمي لإدارة الاقتصاد أكثر استقراراً^(١).

إن اختيار العراق استراتيجية تنمية ملائمة لاقتصاده بالاعتماد على تجربة منظمة البريكس خياراً مقارب لما يتميز به العراق بتنوع وتعدد قطاعاته الاقتصادية والطبيعية والبشرية وثرواته المختلفة الأخرى مقارنة مع موارد وثروات بلدان البريكس والبلدان النامية سواء أكانت مرتفعة أم منخفضة الدخل ومراحل تطورها الاقتصادي، التي من الممكن التعويل عليها في تحقيق نهضة اقتصادية واعدة تستهدف احراز معدلات عالية من النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات لتحقيق تنمية شاملة وبلوغ مستوى اقتصادي متقدم وفق إمكانيته وموارده الاقتصادية والتقليل من اعتماده على القطاع النفطي المهيمن على الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً ريعي^(٢).

وادناه جدول رقم (٤) لتوضيح منظمة شنغهاي والبريكس وفعاليتها على المستوى العالمي

الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨	عدد السكان للدول الأعضاء لعام ٢٠١٨ م	المساحة الكلية للدول الاعضاء	التكتل	نسبة النمو
١٨ ^(١)	٣,٣ مليار نسمة أي ٤٤,٥٣٪ من سكان العالم	٣٠,١٦٣,٦٠٠ ^(٢)	منظمة شنغهاي	٢,٨

- (١) ماهر بن إبراهيم، المشروع الاوراسي من الإقليمية الى الدولية: العالم بين الحالة القطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، ط ١، (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٤م)، ص ٢٣٥.
- (٢) فاضل جواد دهش، إسرائيل حسين سيلان، العراق والاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العراق: جامعة واسط كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٢)، العدد (٣٦)، ٢٠٢٠م)، ص ١٠٥-١٠٦.

٣,٢ عام (٢٠١٧)	٢٠,١ ^(٥)	٣,١ مليار نسمة أي (١) ٤٤,٥٣٪ من سكان العالم	٣٩,٧٤٦,٢٢٠ كم ^٢ أي ٢٠,٦٥٦٪ من مساحة الأرض	مجموعة البريكس
----------------------	---------------------	--	--	-------------------

ونتيجة لتلك التحركات الروسية الإقليمية والدولية الرامية إلى حماية الأمن القومي الروسي من التهديدات وإثبات تواجدتها في المسرح الدولي من طريق سياستها الخارجية البراغماتية المنفتحة دون الوقوع في مواجهة مباشرة والتعاون مع دول العالم جميعاً في ظل تنمية اقتصادها من طريق الطاقة والسلاح الروسي ومراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي وتعزيز الأمن والاستقرار العالمي.

إنّ المتغيرات الخارجية أثرت من توجه روسيا في مطلع القرن الواحد والعشرين من خلال تطبيق استراتيجية تقوم على أساس المصلحة الوطنية وتوظيف دبلوماسيتها الفعالة وسياستها الخارجية المدروسة والمحسوبة، ومواكبة الأحداث الدولية من خلال المساهمة في المشاريع الدولية والاستثمارات التجارية ومواجهة الأخطار الأمنية وإثبات وجودها كعنصر مؤثر خصوصاً بعد وقوع أحداث ١١/٩/٢٠٠١م، أنتجت تغييرات هائلة في النظام الدولي وكان عامل

(1) Report for World Trade Organization, vested it on 15\10\2021 on this <https://bit.ly/3BGMhEZ>.

(2) Gabriel de Barros Torres, BRICS' Economic and Trade Cooperation: Perspectives on a Potential Intra- BRICS Preferential Trade Agreement, Management and Economics Research Journal, 30\9\2020, Brazil.

(٣) تكتل عالمي يتفوق على G7، مقال منشور على آر تي عربية، بتاريخ ١٣\١١\٢٠١٩م، تمت الزيارة على الرابط التالي: <https://bit.ly/3DOY8BD>.

(4) Report for World Trade Organization, op. cit.

(5) Report for World Trade Organization, op. cit.

الإرهاب دافعاً للدول لإيجاد تكتلات وتنظيمات دولية وإقليمية التي تؤهل روسيا لأداء دور فعال فيها، والبحث عن نظام متعدد للأقطاب لتكن للدول الصاعدة مكانة مهمة ومؤثرة لاسيما روسيا الاتحادية، وفتح لها باباً لدخول العراق بحذر وخطوات بطيئة كونها متعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي والعسكري للمنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص مما أثبتت ذكائها بالوصول للعراق بعد ما كانت حكرًا للولايات المتحدة. فالخيارات مفتوحة أمام العراق لتحقيق التنمية ووضع السياسة والاستراتيجي والاستفادة من التجارب التنموية من خلال استثمار وجوده في هذه التكتلات الدولية التي توفر له مساحة من المرونة والمناورة. وبذلك تحاول روسيا في سياستها الخارجية توظيف حاجة العراق في سبيل إحداث التقارب بين البلدين وحتى المشاريع الدولية التي لا تمس العراق فإنها تمنح روسيا القدرة على الاقتراب من العراق لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

- ١- أحمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد (٣٦)، ٢٠٠٨م).
- ٢- أحمد علو، درع الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا: المشكلة قائمة والحل مؤجل، مجلة الجيش اللبناني، (بيروت، العدد (٢٧٧)، ٢٠٠٨م).
- ٣- احمد قنديل، الصين وروسيا هل هي شراكة بلا حدود، مقال متاح على مركز الاهرام للدراسات والسياسية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٩م، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/١٥م، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3BKGAJ1>.
- ٤- آلان غريش. دونيك فيدال: ترجمة إبراهيم العريس، ط١، ((د. م)، دار قرطبة، ١٩٩١م).
- ٥- ألكسندر رار، ترجمة نصر الدين، روسيا والغرب لمن الغلبة، المركز القومي للترجمة، مصدر سبق ذكره.
- ٦- أي فولر. ايان اوليسر، اساطير الخليج الفارسي: نحو سياسة متعايشة مع المتغيرات، سلسلة أوراق فصلية: ترجمات الخليج، ط١، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧م).
- ٧- بيتس جبل، النزعة الجديدة للصين عن التعددية الأمنية ومعايبتها الضمنية بالنسبة لمنطقة اسيا - المحيط الهادي، في: مجموعة مؤلفين، التسليح و نزع السلاح والامن الدولي، ط١، (ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ٢٠٠٤م).
- ٨- جانغ يون، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة آية محمد، ط١، (القاهرة، دار الصفاة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧م).

- ٩- جعفر بهلول، ليل عاشور، انضمام العراق الى المنظمات الإقليمية منظمة شنغهاي للتعاون
أُموذجاً، مجلة قضايا سياسية، (بغداد: جامعة النهريين كلية العلوم السياسية، العدد (٤٨) -
(٤٩)، ٢٠١٧م).
- ١٠- جمال مظلوم التعاون الروسي- الصيني في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية،
(القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦م).
- ١١- جميل مطر، تطويع الخصم، الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، (بيروت،
مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٣، ٢٠٠٦م).
- ١٢- حسام محمد خضير، العلاقات العراقية- الروسية ٢٠١٤-٢٠١٨، مجلة الدراسات الدولية،
(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، المجلد ١٩، العدد (٨٢)، ٢٠٢٠م).
- ١٣- خليل إبراهيم وآخرون، إثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الامن القومي العربي بعد
انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، (الجامعة الأردنية-
عمادة البحث العلمي، العدد (٢)، المجلد (٤٠)، ٢٠١٣م).
- ١٤- خليل السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، (بغداد: بيت
الحكمة، ١٩٩٨م).
- ١٥- رامز صلاح، تأثير تكتل البريكس على الهيمنة الأمريكية، ط ١، (المانيا، المركز الديمقراطي
العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢١م).
- ١٦- رشيد أبو غيدا، المحادثات المتعددة الأطراف: وسائل التعاون الإقليمي في منطقة الشرق
الأوسط، ط ١، (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م).
- ١٧- زينب عبد العظيم، العدوان على العراق خريطة ازمة ومستقبل أمة، ط ١، (جامعة القاهرة:
مركز البحوث للدراسات السياسية، ٢٠٠٣م).
- ١٨- سامر ديب، دور التكتلات الإقليمية والدولية في التوازن الدولي شنغهاي وبريكس أُموذجاً،
رسالة ماجستير غير منشورة (سوريا، جامعة دمشق/ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦م).

- ١٩- سلام جبار، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، مجلة قضايا سياسية، (العراق، جامعة النهريين: كلية العلوم السياسية، العدد (٥٨)، ٢٠١٩م).
- ٢٠- سمير حمياز، التعاون الروسي الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية منظمة شنغهاي نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (الجزائر: جامعة بومرادس، المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠٢٠م).
- ٢١- طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن ٢١، ط ١، (عمان، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م).
- ٢٢- طلعت مسلم، قرع طبول الحرب في المنطقة ٢٠٠٧-٢٠١٠م، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد (٥٢)، ٢٠١٠م).
- ٢٣- طه العاني، كيف اقتنعت روسيا بالتخلي عن العراق لأمريكا قبل ١٨ عاماً؟، مقال منشور على شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠٢١، وقت الزيارة ٢٠٢٠\٨\١٨ الساعة ١٠:٠٠ مساءً، متاح على الرابط الآتي: - <https://bit.ly/3pZJ4g2>.
- ٢٤- فاضل جواد دهش، إسراء حسين سيلان، العراق والاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العراق: جامعة واسط كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٢)، العدد (٣٦)، ٢٠٢٠م).
- ٢٥- لافروف. س. ر، كبح روسيا عودة الى المستقبل، مجلة روسيا في الشؤون العالمية، (موسكو، العدد (٤)، ٢٠٠٧م).
- ٢٦- ماهر بن إبراهيم، المشروع الاوراسي من الإقليمية الى الدولية: العالم بين الحالة القطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، ط ١، (القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٤م).
- ٢٧- مايكل نايتس. فرزين نديمي، معضلة الدفاع الجوي في العراق: خيارات للسياسة الأمريكية، معهد واشنطن للدراسات، مقال منشور بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٩م، تاريخ الدخول ٢٠٢١\٨\١٠م، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NE9VrU>.

- ٢٨- مجموعة باحثين، استراتيجية الامن القومي الروسي لعام ٢٠٢١م قراءة تحليلية، ورقة بحثية منشورة على موقع مركز الامارات للسياسات، تاريخ ١٢٧\يوليو\٢٠٢١م، تمت الزيارة ١٠\١١\٢٠٢١م، على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3mogpyr>.
- ٢٩- مجموعة مؤلفين، مبادرة الحزام والطريق الصينية.. فرصة العراق، (بغداد، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨م).
- ٣٠- مجموعة مؤلفين، مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق: أبعاده، وتداعياته الجيوسياسية، (أبو ظبي: مركز الامارات للسياسات، ٢٠٢١م).
- ٣١- محجوب عمر، تقييم استراتيجي لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٩٧م، ترجمات: استراتيجية (١٢)، (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧م).
- ٣٢- محمد سيف، ماذا حققت استراتيجية الامن القومي الروسي ٢٠١٢-٢٠٢٠م (١-٢)؟، مقال منشور على شبكة الميادين نت، بتاريخ ٢٢\١٧\٢٠٢١م، تمت الزيارة بتاريخ ١٠\١١\٢٠٢١م، متاح على الرابط التالي: - <https://bit.ly/3iwWGeS>.
- ٣٣- محمد معزز، المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية منذ العام ٢٠٠٠م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢١م).
- ٣٤- محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيوسراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط١، (العراق، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م).
- ٣٥- مصطفى علوي، قطبية لا تماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد (٤٩)، العدد (١٩٥)، كانون الأول ٢٠١٤م).
- ٣٦- معمر فيصل، العراق في الاستراتيجية الروسية تحديات تواجه استعادة النفوذ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١م، تمت الزيارة في ٩\١٨\٢٠٢١م، على الرابط الآتي: - <https://bit.ly/3MI9rkf>.

٣٧- مقال منشور على موقع الجزيرة، بعنوان بدعم من روسيا والصين.. منظمة شنغهاي للتعاون توافق على عضوية إيران، بتاريخ ١٧/٩/٢٠٢١م، تمت الزيارة ١٠/٢٠٢١م، على الرابط التالي: - <https://bit.ly/3acGUkV>.

٣٨-الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ص ٢٩، متاح على الرابط الآتي:
<https://2u.pw/HAndP>.

٣٩-ميران حسين، مستقبل مشروع طريق الحزام الصيني في ظل العقبات السياسية والاقتصادية، ط ١، (المانيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩م).

٤٠-نصر محمد، التحالف الرباعي... مصالح استراتيجية تتجاوز محاربة (داعش)، مقال منشور في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية بتاريخ ٣/١١/٢٠١٥، وقت الزيارة ١٨/٩/٢٠٢١م على الرابط الآتي: - <https://bit.ly/3AmJ8JH>.

٤١-نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فتره ما بعد الاحتلال الأمريكي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٤، خريف ٢٠٠٩.

٤٢-هانا توني، التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات امام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، الإصدار ١٧، بغداد، ٢٠١٨م).

٤٣-هشام ناسيف، منظومة اس ٤٠٠ هكذا يحاول بوتين زعزعة موازين القوى في العالم، شبكة الجزيرة الإعلامية، مقال منشور بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٨، تاريخ الدخول ١١/١١/٢٠٢١م، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/3NE24e0>.

٤٤-يوسف قحطان، السياسة الخارجية العراقية اتجاه التعاون الاقتصادي مع الصين، ط ١، (برلين-المانيا، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١م).

- 1-AN\TPY2: Army Navy Transportable Radar Surveillance, Raytheon missiles & defense, visited on Monday 9:30 pm, at <https://bit.ly/3iENAfQ>.
- 2- Andrei sold & irina boro, the new nobility the restoration of Russia security state and the enduring legacy of the KGB.
- 3-Anna Borshchevskaya, Why Russia's Great Power Game in Iraq Matters, Article published in a newspaper Washington Institute for near east policy, Washington D.C., 2020, visit time 8/8/2021, on the following link: - <https://bit.ly/366LFxw>.
- 4-Anna Borshchevskaya, Why Russia's Great Power Game in Iraq Matters, Center for the National Interest, August 31, 2020, on the following link: <https://2u.pw/cRHIT>.
- 5-Azriel Bermant, The Russian and Iranian Missile Threats: Implications for NATO Missile Defense, Institute for National Security Studies, Memorandum No. 143, November 2014.
- 6-Blaise Misztal, et al., Iran's Projectile Threat to U.S. Interests and Partners, JINSA's Gemunder Center for Defense and Strategy, July 2021.
- 7-Vera mironova & Mohammed Hussein, the future of Iraq's oil is Russia, Article published in (foreign policy magazine, new York, on 15\11\2019), visit time 11\3\2022 6:10 pm, on the following link: - <https://bit.ly/3IbORHq>.

في اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضدها

السيد الحكيم: العنف ضد المرأة عنفٌ ضد الأسرة.. وهي شريكٌ

حقيقيٌّ للرجل في أدوار الحياة

خاص / مجلة أنكي

عد رئيسٌ تحالف قوى الدولة الوطنية، السيد عمّار الحكيم، أنّ مناهضة العنف ضد المرأة، هو في واقعِهِ مناهضة للعنف ضد الأسرة والمجتمع، واصفاً المرأة بأنها "الشريك الحقيقي" للرجل في أدوار الحياة. فيما دعا إلى تسليط الضوء على الوسائل والعادات والأعراف السيئة التي تحرّض على المرأة وتفتح الطريق لتعنيفها، شدد على ضرورة معالجتها التي باتت من مسؤولية المجتمع.

جاء ذلك، في كلمة السيد الحكيم في مؤتمر اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي عُقد ببغداد، في آب (أغسطس) ٢٠٢٤. وذلك بحضور كبار قيادات الدولة العراقية، وسائر الفاعلين في المؤسسات الإنسانية الدولية والمحلية، فضلاً عن الأكاديميين والمثقفين ووجهاء المجتمع.

مآثر بنات الرسالة

واستهل السيد الحكيم في بداية كلمته مآثر بنات الرسالة من أهل بيت النبي الأكرم (عليه السلام)، ولاسيما أدوراهن في واقعة كربلاء، حيث قال: "إن ما حصل في واقعة الطف،

وما تلاها من سبِّي وتعنيفٍ للنساء والأطفال من آل الرسول (ﷺ)، يعدُّ الحدث الأكثر إيلاماً وحرزناً وبشاعةً في التاريخ الإسلامي والإنساني، بسبب حجم الانتهاكات التي مورست بحق ثلثة من الرجال والنساء، مع تعدد أعراقهم وألوانهم وخلفياتهم الدينية والمذهبية، شيوخاً وأطفالاً، عسكريين ومدنيين".

وأضاف، أن "انتهاك حقوق القتلى والجرحى والأسرى من الرجال والنساء والأطفال، في مشهدٍ مريع، وفي توقيتاتٍ محددة، ضد مجموعةٍ لم يكن ذنبها إلا المطالبة بالإصلاح ومعارضة الظلم والفساد والطغيان ورفض مجارة السلطة الجائرة، هو أشنع ما يمكن أن تتعرض له الإنسانية في تاريخها الطويل"، مبيناً أن "المجالس والمواكب الحسينية والمسيرات والمناسبات العاشورائية وما يتلوها من فعاليات مليونية في أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام)، تمثل رسالة تنديد ورفضٍ لتلك الممارسات الظالمة والانتهاكات البشعة، ورسالة التزامٍ بقيم ومبادئ أبي عبدالله الحسين (عليه السلام)، الذي دعا إلى التحرر من الظلم، وإقامة العدل، وتحقيق الأمن، وحماية الحريات على وجه الأرض، ودفع دمه الطاهر ثمناً لذلك؛ فبقيّ مناراً خالداً لجميع أتباعه وأنصاره ومواليه والمؤمنين بمبادئه ونهجه".

وتابع قوله: "لا شك أن السيدة الجليلة زينب بنت علي بن أبي طالب (عليها السلام)، ومن كان في ركبها من النساء والفتيات، مثلن المشهد الآخر، ولعله الأهم في قيادة المسيرة الحسينية نحو الإصلاح"، موضحاً أن "هذا هو سبب دفاعنا الدائم عن المرأة وحقوقها، وشأنها، وضرورة احترامها، وحفظ مقامها، و صيانة رمزيّتها، والإيفاء بحقوقها، لأننا ندعو النساء جميعاً أن يكن مثل السيدة زينب بنت علي (عليها السلام)، بطلة كربلاء، ورائدة مسيرة السبايا الأحرار".

واستطرد في كلمته "أنظروا لمقام السيدات الجليلات، آسيا، ومريم، وخديجة، وفاطمة، وزينب، وغيرهن، كيف جعلت الأديان منهن قديسات رائدات يقتدي بهن وبتاريخهن الرجال والنساء"، مؤكداً أن "اهتمامنا بتجديد هذا المحفل الكريم متأّت من التزامنا بالشوايت الإسلامية التي تؤكد على الاهتمام بالأسرة، وعمادها المرأة، وتعزيز أدوارها التربوية والقيمية والإنسانية".

الشريك الحقيقي للرجل:

وعد السيد الحكيم، أن "الأسرة هي النواة الحقيقية للمجتمع، ومن غير بناء الأسرة والاهتمام بها، لا يمكن أن نبني مجتمعاً صحيحاً وسليماً"، مشيراً إلى أن "مناهضة العنف ضد المرأة، هو في واقعه مناهضة للعنف ضد الأسرة وضد المجتمع"، مبيناً أن "المرأة هي الأم والأخت وال بنت والزوجة، وهي الشريك الحقيقي للرجل في أدوار الحياة، ومسؤولياته التربوية، والأخلاقية، والمجتمعية".

وأشار إلى أن "تعريض المرأة إلى منزلقات فكرية تستهدف كرامتها ومسوخ طبيعتها الإنسانية التي ميزها الله سبحانه وتعالى عن الرجل، هو بحد ذاته عنف آخر ضد المرأة"، موضحاً أن "التعنيف يشمل كل أدوات الإكراه والتعرض لكرامة المرأة وعفتها وحريتها التي كفلها الشرع والقانون، كما أن حرية المرأة لا تعني التحلل من الالتزام بالشرع والقانون والعادات المجتمعية الأصيلة، وكذلك تمايز الرجل والمرأة عن بعضهما في الأدوار الحياتية لا يعني أبداً الانتقاص من الآخر، أو تمييز أو تفضيل أحدهما على الآخر".

وأضاف أن "ديننا الإسلامي أكد على أهمية الدور التشاركي بين الرجل والمرأة في كل ما يخص الجوانب الإنسانية والمهام الرسالية لهما، كما يشير القرآن الكريم إلى ذلك بقوله تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾"، مبيناً أن "تسليط الضوء على الوسائل والعادات والأعراف السيئة التي تخرس على المرأة وتفتح الطريق لتعنيفها، والدعوة إلى معالجتها باتت مسؤولية مجتمعية يتحملها الجميع، وكذلك الحال في مواجهة الدعوات المنحرفة ثقافياً وفكرياً، كما أن الأمر لا يتعلق بالإجراءات الحكومية، وتشريع القوانين فحسب، بل يرتبط أيضاً ببرامج التوعية والتثقيف التي تتكفل المؤسسات الإعلامية والمدنية والقوى السياسية والمجتمعية بمهمة تفعيلها والتركيز عليها".

حماية الحقوق:

وطالب السيد الحكيم، بضرورة أن تكون مواد قانون الأحوال الشخصية متطابقةً مع الأحكام الفقهية، فضلاً عن حماية حقوق المرأة وفق قانون يتلاءم وظروف العصر، داعياً إلى أهمية احترام خصوصية المكونات العراقية.

وقال، إن "تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي حظي باهتمام الرأي العام، وأثير حوله الكثير من اللغط هذه الأيام، فنود الالفات إلى أن عراقنا الجديد، ودستورنا الدائم، ونظامنا الديمقراطي، قد تعهدوا بالحرية والاحترام، وتفهم خصوصية المجتمع العراقي بأديانهم، ومذاهبهم، ومشاربهم، وقومياتهم"، وأضاف "آن الأوان، لاستيفاء هذه الحقوق التي لا تتعارض مع مدنية الدولة، وحرية الأفراد، وحق التعبير، وإبداء الرأي بكل استقلالية واحترام".

ودعا أعضاء مجلس النواب العراقي، إلى "مزيد من الشرح والتوضيح، والتدقيق والمراجعة لمواد القانون؛ للتأكد من تطابقه مع الأحكام الفقهية وملائمته لظروف العصر، وحمايته لحقوق المرأة بشكل كامل".

أكد أن القطاع الخاص أمام ظرفٍ مثالي غير مسبوق

السوداني: طريق التنمية سيفتحُ العراق على العالم.. ومشاريعه

تليقُ بحضارةٍ وتاريخ وادي الرافدين

خاص / مجلة إنكي

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، أن طريق التنمية سيعمل على تحويل العراق من دولةٍ حبيسة إلى دولةٍ مفتوحة على العالم، مبيناً أنَّ الطريق سوف يساهم في إدخال البحر إلى وسط العراق، وصولاً إلى تركيا وأوروبا، فيما أوضح أن الطريق ليس لنقل البضائع فحسب، إنما يشمل مشاريع عدة تليقُ بالعراق وحضارته وتاريخه.

وتحدث السوداني، عن عملية تفعيل القطاع الخاص العراقي، وتذليل كافة العقبات أمام دخول الشركات المحلية والعربية والعالمية إلى البلاد، مؤكداً سعي أن هذا القطاع أمام ظرفٍ مثالي غير مسبوق. كما تطرَّق إلى الدعم السياسي والنيابي لبرنامج الحكومي الذي حظيَّ بموافقة جميع أطراف "ائتلاف إدارة الدولة"، وتحديدًا تكتل الإطار التنسيقي الراعي السياسي لحكومة السودان.

كُل ذلك وغيره، جاء في ندوةٍ حواريةٍ حملت عنوان "طريق التنمية - الفرص والتحديات"، والتي أقامها مركز إنكي للدراسات والبحوث، في مقره ببغداد، وذلك بتاريخ ١٥ أيلول ٢٠٢٤، حيث حضرَ رئيسُ مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، وشارك فيها نخبةٌ من المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والخبراء الاقتصاديين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، ووسائل إعلام.

محور لخطوط النقل والتجارة

وبدأ رئيس مجلس الوزراء حديثه في الندوة، بتقديمه "وافر الشكر والامتنان إلى ساحة السيد عمّار الحكيم. على هذه الدعوة، ولمؤسسة إنكي للدراسات والبحوث، في عقد هذه الندوة الحوارية، لمشروع استراتيجي مهم، ليس للعراق فقط، وإنما للمنطقة والعالم، ويحتاج المزيد من الشرح والدراسة والبحث، وتحديث المعلومات، والبيانات". وأضاف أنه: "لا يخفى على الجميع، أن العراق قد شهد خلال العقود الأربعة الماضية: حرب الثمانينات، وحصار التسعينات، وما تلاها في العقدين الأخيرين، وهذا أثر بشكل كبير على البنية التحتية للبلد، وتوجهاته الاقتصادية"، مبيّناً أن "البلد يعتمد النفط كمصدرٍ وحيد؛ لتغطية إيراداته ونفقاته، وتغطية النفقات العامة: التشغيلية، والاستثمارية، والتي بدأت تتزايد بشكل كبير، وبأرقام واضحة من العيان، فلا بد من أن نفكر بشكل صحيح، بتفعيل قطاعات اقتصادية أخرى، تكون مساندة لقطاع النفط، أو أن نستثمر جزءاً من إيرادات النفط؛ للنهوض بهذه القطاعات".

وأضاف أن: "ميناء الفاو، وطريق التنمية، من المشاريع التي كانت ضمن أديبات الدولة العراقية منذ الثمانينات، ومخطط لها كمشاريع، سواء كان البناء أو القناة الجافة، قبل ما نسميها بطريق التنمية مع بدء عمل الحكومة، ووضعنا الأولويات الخمسة المعروفة، وفيها يتعلق بإصلاح الاقتصاد، كان لا بد من الذهاب إلى مشاريع كبرى، مشاريع تليق بالعراق، وبحضارته وتاريخه"، موضحاً أن "لهذا البلد القدرة على أن يكون محورياً لكل شيء، بما فيها التنمية، وهذا تزامن أيضاً مع خروجنا منتصرين من الحرب ضد داعش. الأمر الذي يهيئ العراق كمحطة للاستقرار، وبنفس الوقت لشبابك المصالح، هذا هو المبدأ الذي نؤمن به، وقد ذهبنا بهذه الرؤية إلى هذا المشروع، سواء كان ميناء الفاو الذي كان قيد التنفيذ، أو طريق التنمية، وبدأ المشروع مع عقد مع الشركة الإيطالية، وعقد يتعلق بدراسة الجداول الاقتصادية، والفنية للسكك الحديدية، والطريق السريع". وتابع قوله: "بدأنا نؤسس على هذا المشروع من حيث إكمال هذه المشاريع التي بدأت، وأيضاً نتقل إلى مرحلة طرحها وتسويقها للمنطقة أو للداخل، بصراحة للداخل على مستوى الوزارات، ودورها في هذا المشروع، ومن ثم للمنطقة والعالم، فكانت الانطلاقة في مؤتمر تم دعوة

فيه كل دول المنطقة، والدول الشقيقة، وهذه لأول مرة تحصل، إنه مشروع يمر على طول الأراضي العراقية، نقدمه للمنطقة؛ كسبيل للشراكة المنتجة، والتي تساهم في دعم استقراره"، مشيراً إلى "إقامة مؤتمرات وزارية عدة، مع الدول الشقيقة والصديقة، انتهينا إلى توقيع مع الجارة تركيا، والأشقاء في الإمارات وقطر، وهذا لا يعني أن الطريق مغلق أو مسدود على الآخرين، وإنما هو مشروع، يخدمنا الربط من خلاله مع كل دول المنطقة".

واستطرد السوداني في حديثه قائلاً: "كلنا نتذكر إنه قبل أحداث ٧ أكتوبر، كان الحديث عن الممر الكبير، وعن الحزام والطريق، وهذه مسألة طبيعية في ظل التوجه نحو تنمية التجارة الدولية، وتبادل السلاح، والتعاطي في مختلف المجالات"، مبيناً أن "طريق التنمية ليس ممراً لنقل البضائع، كما يتصور البعض مفردة التنمية، إنما هناك مشاريع على طول هذا الطريق، هذا المشروع سوف يحول العراق من دولة حبيسة إلى دولة منفتحة، بل يساهم في إدخال البحر إلى وسط العراق، كي نصل إلى تركيا وأوروبا، والممر الذي هو قيد التصميم والدراسة، فيه ممرات لنقل النفط والغاز والاتصالات، وكذلك لإنشاء المدن الصناعية على طول هذا الطريق"، مضيفاً: "اليوم لا يخفى على الجميع، العراق من البلدان التي تتمتع بثروات طبيعية هائلة، إضافة إلى الثروات البشرية، اليوم لدينا النفط والغاز، الغاز لحد الآن لم نستثمر الغاز الطبيعي الحر، وهو يحتوي على أرقام ومعدلات، كما لدينا مواد طبيعية لم تستغل أيضاً في الصناعات، ولدينا حاجة للسوق المحلية تستحق منا نشوء صناعة وطنية تغذي حاجة السوق، ولدينا الموقع الاستراتيجي، هذا الموقع الجغرافي الذي يمثل نقطة مركزية ومحورية لكل خطوط النقل والتجارة والتبادل، سواء كان على صعيد الاقتصاد أو حتى على صعيد الثقافات والحضارة والقضايا اللوجستية الأخرى".

تغيير فلسفة الاقتصاد العراقي

أكد السوداني، أن "العراق له القدرة أن يكون بلداً فاعلاً في الاقتصاد، وهذا هو سرُّ الذي نحتاجه لفهم الاستقرار وطبيعة الاستقرار في المنطقة، لا بد للعراق أن يستقر لكي تستقر المنطقة والعالم، كلنا تابعنا عندما ارتبك الوضع في العراق، ما الذي حصل، المنطقة وأوروبا والعالم، مرّ

بارتباك أمني"، مشيراً إلى أن "الأزمات الاقتصادية موجودة لدى كل دول المنطقة والعالم، إذًا، استثمار هذه الموارد، واستثمار هذا الموقع يخلق شراكات مع الدول، والتي من شأنها أن تقوي الأواصر، وتحقق الاستقرار في المنطقة والعالم".

وأضاف: "نحن توجهنا إلى هذا المشروع لكي نحدث تغييراً حقيقياً في فلسفة الاقتصاد في العراق، نريد أن نستثمر هذه الموارد، نريد أن نستثمر هذا الموقع الجغرافي، نريد أن نستثمر علاقاتنا الطيبة مع أشقائنا، مع دول الجوار، وتفهم العالم للعراق الجديد، وهذا ما نعمل عليه، وقد وجدنا الاستجابة من الجميع، والرغبة الجادة"، مبيناً أن "الحكومة الآن في طور التخطيط والتصميم ودراسات تفصيلية أخرى، بسبب الظروف التي حصلت في البحر الأحمر، وقد فاتحنا البنك الدولي في أن يبدأ طريق التنمية بالطريق القديم الذي هو أصلاً موجود، كما نحتاج الربط بين الفاو والشعبية، والبصرة والموصل، مع الحدود العراقية التركية".

وتابع السوداني قوله: "عندما نقول يجب أن نستعجل ونستثمر هذا الممر الاقتصادي، هذا ينم عن تقييم وفهم أهمية هذا الممر، وقد أجرينا حوارات و شكلنا لجاناً مختصة، وتم مناقشة الأموال التي سوف تخصص، ومن المؤمل أن نباشر بالتنفيذ قريباً، هذا ما يختصر الوقت حين ما نجز الطريق الأصلي المصمم وفق الآلية التي ذكرناها"، موضحاً أن "هذا الأمر أقيمته بالحقائق، وليس بالكلام الإنشائي، اليوم عندما نتحدث عن الاتفاق مع شركة توتال، وشركات أمريكية، في واحد من أهم العقود التي هي الآن على قيد التنفيذ، هنا مؤشرات واضحة للجميع، خصوصاً عندما نتحدث عن ٣٤ شركة أمريكية متعاقدة فقط مع شركة نفط البصرة، وعندما نتحدث عن بحث مع شركات غربية مختصة بالنفط والغاز، وكذلك عندما نتحدث عن توقيع لإجازات استثمارية، كما أن أكثر من ٥٠٪ من الأراضي تم تسليمها لكبار المستثمرين".

وأشار إلى أنه "تم العمل والتنفيذ مع كبار المستثمرين، على وزن نجيب سويرس، وطلعت هشام، وبيت المهدي العريفي، وكبار المستثمرين في المملكة العربية السعودية، وعندما نتحدث عن المستثمر الإماراتي محمد العبار، والسجواني، نتحدث عن رؤوس أموال كبيرة، عندما نتحدث عن حجم استثمارات لشركات قطرية تجاوزت ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، لغاية الآن،

ومخطط أن تصل إلى ٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٧, هذه كلها مشاريع على أرض الواقع أحياناً، مبيناً أن "هكذا أخبار، تمرّ سريعاً، لكنها تشير إلى مشروع، وإلى منجز، وإلى جهد استثنائي على صعيد الدولة وإجراءاتها، وهذا هو الواقع، وقد وقعنا قبل يومين مع شركات محلية وأجنبية، وأيضاً بعضها عربية قطرية، استثمارات في مجال الأسمدة بـ ٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٢,٠٠٠,٠٠٠,٢٥٠,٠٠٠ دولار"، لافتاً إلى أن "هذه المعطيات، تؤشر إلى أن رأس المال يجد في العراق فرصة، في ظلّ هذا الاستقرار غير المسبوق، نعيش استقراراً أمنياً واضحاً، واستقراراً سياسياً، ووجود قرار ورؤية لدى الحكومة، نحن نتعامل مع المستثمر بكلّ عناية واهتمام، نبذل جهداً ونصرف فقط يوماً أكثر من ٥٠٪ من الوقت للتواصل مع القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي؛ لأنه يجب أن تتغير فلسفة الدولة من اعتمادنا على دولة هي الراعية لكلّ شيء، هي التي توفر كل شيء إلى دور مهم، مساند وتمثّل بالقطاع الخاص".

الأدوار المهمة للعراق

وأوضح السوداني، أن "هناك رؤوس أموال كثيرة، تريد وترغب بشكلٍ جادٍ في الدخول في هذه الفرص واستثمارها، فضلاً عن الحكومات، والدول الشقيقة والصديقة التي لم نجدُ منها سوى الاستجابة والرغبة الجاذبة والتأييد، ودفع المستثمرين؛ للدخول في السوق العراقية"، مبيناً أنه "خلال السنوات القادمة، سوف تحقق نقلة واضحة ملموسة للمواطن ولكلّ مراقب، لأنّ الدور الريادي للعراق، هو ليس دوراً طارئاً، هذا هو دوره الطبيعي، قد تكون ظروف الحروب والحصار والإرهاب أثرت عليه، لكن الكل كان يحتاج إلى عودة العراق".

وأضاف: "وأستطيع القول بكل ثقة، العراق اليوم على الطريق الصحيح، يشهد تعافياً في دوره ومواقفه، لقد مررنا في أزمة خطيرة، هي الأخطر على مستوى التاريخ في منطقة الشرق الأوسط، وكان العراق حاضراً في هذه الأزمة من حيث مواقفه ومحافظته على مواقفه المبدئية، وأيضاً إفاضة على استقرار العراق، ودوره في عدم اتساع ساحة الصراع وما بذله من تقريب في وجهات النظر بين الدول الإقليمية، وحتى على مستوى تغيير قناعات الكثير من الدول الغربية".

وذكرَ رئيسُ الوزراء: "أعتقدُ أنه سوف يتعاظم اقتصاد البلد أكثر، ويكون أكثر منفعة للجميع، بحكم ما ذكرنا من ميزاتِ الوضعِ العراقي، وأيضاً الحاجة إلى وجود العراق اليوم، الذي هو من الدول المهمة على مستوى سوق النفط، وعلى مستوى الإنتاجِ والخزين، وأيضاً على مستوى القرار والتنسيق مع الأشقاء في السعودية"، مبيناً أنه "من المؤمل أن يدخل العراق في السنوات القادمة لسوق الغاز، بعد استثمار حقوقه التي هي الآن قيد الإعداد والتفاوض، هذا الممر الاقتصادي سوف يكون مراً آمناً يوفرُ كلفةً قليلةً وسرعةً في وصولِ هذه البضائع أيضاً، وسيساهم في ضمانِ الأمنِ بالتبادلِ التجاري، ومختلفِ الخدمات، أعتقد هذه كلها مقومات تساهم في الاستقرار، خصوصاً عندما يتحقق هذا التشابك في المصالح، الكل يجدُ مصلحته في استقرارِ هذا البلد، لأنه لديه استثمارات، لديه منفعة تأتي من هذا الممر أو من هذه العلاقة التجارية الاقتصادية".

رؤية عراقية محايدة

وقال السوداني، إن "سياستنا الاقتصادية، هي ليست تتجه لطرفٍ معينٍ أو محورٍ معين، كما هي سياستنا العامة في مختلفِ المواقف، نحنُ نوعُ علاقاتنا مع مختلفِ الدولِ الآسيوية، الأوروبية، والغربية وفق هذه الرؤية، أعتقدُ سنحققُ نوعاً من التفاهم، نوع من المنفعة المتبادلة مع دول المنطقة والعالم"، مضيفاً "حتى في موضوعِ الاتصالات، والكيبلات الضوئية، الممر الأفضل لها، هو العراق؛ لأنه اتضحَ لكلِّ الشركات العالمية والدول، أن كلفَ صيانة الكابلات في البحر، هي أكثر بكثير مما تكون على الأرض، ووضعنا هذا الخيار ضمن تصميم المسار، واليوم نعرفُ هنا قيمة النقل أو الاتصالات والتبادل في هذا الأمر، والموقع الحيوي".

ولفت إلى أن "العراق في هذه الرؤية، وبهذا التوجه يحققُ قدراً عالياً من الاطمئنان للجميع، بعد سياساتٍ عبثية، وحرابٍ مُدمرة، وحالة عدم الاستقرار، ووجود إرهابٍ عراقي"، مؤكداً أن "البلد اليوم يقدمُ شيئاً آخر في ظل هذا النموذج الديمقراطي، وفي ظل هذا التنوع داخل المجتمع العراقي، المؤلف من مكوناتٍ وقومياتٍ كريمة، وأديانٍ ومذاهب، كما العيش في جوٍ من الاستقرارِ والتعايشِ السلميِّ واحترامِ الرأيِ والرأيِ الآخر، فضلاً عن هذا النظام الديمقراطي

القائم على التبادل السلمي للسلطة، وبهذا التنافس والتدافع من أجل خدمة المواطن، وبهكذا نموذج يحتذى به، نستطيع أن نسوقه للمنطقة والعالم".

ودعا إلى "الفخر بنظامٍ سياسيٍّ قدمنا من أجله الشهداء، سواءً كان في مقارعة النظام الدكتاتوريّ، أو في تأسيس العملية السياسية بعد ٢٠٠٣، وهي كلها عناصر قوة، يحقُّ لأبناء شعبنا أن يفتخروا بها، وأن تكون قوةً دافعةً لنا للمضيّ دائماً في هذا المسار".

نعمل على عراقٍ آخر

وعزّار رئيس الوزراء، أهم الدوافع للمضي السريع بهكذا مشاريع، إلى "مسألة التوظيف، وتوفير فرص العمل"، وقال إن "فلسفة العائلة العراقية، قائمة على الوظيفة الحكومية، ويومياً نواجه مطالبَ مشروعة في ظل السياق الدارج في العراق، أنه يتخرّج، لكي يتوظّف، وتعطيه الحكومة راتباً، على الرغم من أننا عاجلنا مشكلةً مزمنةً في بعض الخريجين، لكن يجب أن نفكر بحلولٍ حقيقيةٍ لمواجهة هذه الأزمة الخطيرة".

وتابع قوله: "اليوم نتحدث عن بناء الفاو، سواء كان الميناء أو المدينة الاقتصادية، أو الصناعية، أو المدينة الجديدة، لغاية الآن، أبرمنا العقد مع مصرفى الاستثماري، والذي هو مصرفى ١٥٠,٠٠٠ برميل و١٥٠,٠٠٠ برميل للبتروكيماويات. وتم تفعيل عقودٍ لمنصة ثابتة للغاز مع الميناء، ومع المدينة الاقتصادية وتفاصيلها، ومع المدينة السكنية، ومشروع السكك، والطريق والمدن الصناعية، سوف نعمل على عراقٍ آخر، من حيث المدن الجديدة، والصناعية، والسكنية، بكل ما تعنيه هذه التفاصيل".

وأكد أنه يتحدث "عن جملة مشاريع، توفر فرص عملٍ وتستوعب ما موجود لدينا من خريجين أو باحثين عن عمل، وهذا كله كان حاضراً في سياسة الحكومة، وليس فقط في طريق التنمية"، مبيّناً أنه "في موازنة الثلاث سنوات، وضعنا خطوتين أساسيتين في دعم القطاع الخاص، وإنشاء صندوق العراق للتنمية، الذي أصبح بوابةً لاستقطاب الاستثمارات، والمستثمرين،

والشركات وفق رؤية جديدة، وفلسفة في دور الدولة كمنظم، وأيضاً في مسألة إعطاء ضمانات سيادية"، لافتاً إلى أنه "لأول مرة الدولة العراقية تعطي ضمانات سيادية، لأي مشروع ينفذه القطاع الخاص، وبالفعل اليوم نحن أمام مجموعة مشاريع".

وبين أنه "بعد الاتفاق مع الوكالات الدولية المعروفة مثل (هيرمس)، ووكالات ألمانية، وإيطالية، وفرنسية، ويابانية، ومن خلال هذه الاتفاقات والتفاهات، بدأنا نستقطب القطاع الخاص، لكن من هو القطاع الخاص؟ نحن أيضاً حددناه، لم نترك القضية ارتجالية، بما أنه لدينا سكن، عندنا لغاية الآن ١,٠٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية، إذا نحن بحاجة إلى عدد كبير من مصانع المواد الإنشائية، حتى نغطي حاجة السوق لهذه المشاريع، وكل التقديرات تشير إلى الحاجة إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية"، مشيراً إلى "تأسيس صناعة وطنية، خصوصاً إن كل مصانع المواد الإنشائية تعتمد على مواد أولية، متوفرة في العراق".

الحاجة إلى وقتٍ لا أكثر

وأكد السوداني، أن "أمام هذه الرؤية بهذه المشاريع بالتأكيد نتحدث بثقة واطمئنان، أننا سوف نلبي احتياجات فرص العمل المتاحة، مع قاعدة تشريعية صوّت عليها مجلس النواب في ٢٠٢٣، المتمثلة بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي، الذي يوفر للعاملين في القطاع الخاص، امتيازات العاملين في القطاع الحكومي"، مشدداً على أن "تكون المعادلة واضحة في تهيئة الفرص أمام كل الباحثين عن العمل، ومع هذه المشاريع وبجهود الخيرين، سوف نعيد تجربة الستينات، حيث كانت الشركات في الستينات والسبعينات تقريباً، للأخوة القدامى، كان الكل يشتغل بالقطاع الخاص، الكل تبحث عن الفرصة التي تعطي منفعة أكثر، هذه الفرص ممكن مررت عليها مروراً سريعاً، لكنها توفر فرص عمل لائقة وامتيازات، وستكون أكثر بكثير من الوظيفة الحكومية، والأمر بحاجة إلى وقتٍ لا أكثر".

وتابع قوله: "طيلة عامين، عمل كل الخيرين معنا، وكانوا يعملون ليلاً ونهاراً، لكي

نؤسس لهذه المشاريع، ونضعها في موضع التنفيذ، وهذا ما حصل والله الحمد"، موضحاً أن "هناك دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية التي تتعلق بالتصاميم الأولية لممرات السكك الحديدية، وأنجزت بنسبة ١٠٠٪، وتجاوز عقد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لطريق السكك التراكمي ٧٥٪، وعقد دراسة الجداول الاقتصادية والفنية التراكمي للممر السريع بلغ ٤٥٪، وتعمل عليه الشركة الإيطالية".

وأكمل حديثه: "كما ذهبنا إلى التعاقد مع شركة أوليفر، وأيمن، و حددنا لها نطاقاً خاصاً بها، حتى تدرس تفاصيل أخرى، نحن نتحدث عن مشروع لأول مرة، الدولة العراقية تنفذها، ويجب أن نعترف، ولا نتحدث بمكابرة، وهو أن لا وزاراتنا، ولا مؤسساتنا، ولا شركائنا، نفذت هكذا مشروع، خصوصاً، ونحن نتحدث عن شراكة مع دول وشركات وفق صيغ ونماذج وموديلات، فكان لا بد أن نذهب إلى شركة بوزن، شركة أوليفر وأيمن، اللتين تأخذ على عاتقهما التدقيق في هذه الدراسات والبحث عن الموديلات، وتنفيذه، وتنسيق مسار العملية، وإدارة هذه المفاوضات مع شركائنا الذين أعلنوا بموافقتهم".

ولفت إلى أنه "بعد الاتفاق الرباعي، تأسس المجلس التنسيقى على المستوى الوزاري، وعقد اجتماعين، ومن المؤمل أن يكون الاجتماع الثالث الذي يقر فيه الحوكمة، كما أن مؤسسات التمويل الدولية موجودة، والآن تلقينا عروضاً من أكثر من مؤسسة مالية دولية"، مبيناً أنه "بعد إكمال الحوكمة، وهيكلية هذا المشروع، يبدأ البحث في الموديل الاقتصادي والمالي، ومساهمة الأطراف، وأيضاً مطلوب من شركة أوليفر وأيمن أن تدرس لنا توزيع المناطق اللوجستية والمناطق والمدن الصناعية".

وأوضح السوداني: "نحن لا نستطيع أن نحدد المحافظة التي تحتاج إلى مدينة صناعية، والمحافظة التي لا تحتاج، يجب أن يكون هناك دراسة صحيحة للموضوع، ونعمل على تسويقها للآخرين، لكي تأتي الشركات وتعمل على تنفيذها، وبالتأكيد هذا عمل ليس بالسهل، لكنه قائم، وبمتابعة لجنة عليا برئاسة، وبنفس الوقت أيضاً، بدأنا بإعداد دراسة حول هيئة تنفيذية تدير المشروع"، مبيناً أن "المشروع أكبر من وزارة أو شركة، مشروع وزارات عدة، الداخل فيه كل

الوزارات العراقية بدون استثناء، بما فيها الوزارات الأمنية التي عليها مسؤولية تحقيق أمن هذا الطريق، هذا العمل المتكامل نتابعه ونشرف عليه بشكل مستمر، وإن شاء الله نصل إلى النهايات التي من خلالها نعلن عن صيغة التنفيذ، والموديل الاقتصادي، وأيضاً المشروع مفتوح أمام الآخرين للمشاركة، وقد زارنا سفراء الاتحاد الأوروبي، وقالوا: هل يمكن أن نشترك في المشروع؟ قلنا لهم: أهلاً وسهلاً، تفضلوا".

سباق نحو المنجز

وأضاف: "ما تحدثت عنه، لم يكن بجهد شخصي، إنما بجهد الفريق الوزاري، وفريق المستشارين، وجيش من المخلصين، يعملون ليلاً نهاراً، الذين عليهم العبء الأكبر في إعداد هذه الملفات، نحن نعمل من باب المتابعة والتشجيع، وأيضاً تنظيم الأمور ودفعها بالاتجاه الصحيح"، موضحاً أنه "من أول يوم لعمل هذه الحكومة كنا نردّد جملةً كيف نبدأ الثقة مع أبناء شعبنا؟ لاحظ الجميع الموجة التي رافقت الإعلان عن هذا المشروع والتشكيك فيه، هو سباقٌ بيننا في أن نعزّز هذه الثقة بالمنجز الذي يظهر أمام شعبنا، الذي هو مصدر قوتنا، وبالتأكيد هو أول مساندة لنا في نجاح هذه المشاريع التنموية الاستراتيجية".

ولفت إلى أن: "هناك متذمرين يقولون أن الحكومات السابقة لا تمنحنا فرصة في أن نشارك ونقدم شيئاً للبلد، وهذا الكلام موجود على الساحة، اليوم نحن نتحدث بعيداً عن المجاملة، ونقول إن القطاع الخاص العراقي، جريءٌ وشجاعٌ وصبور، وصبّر علينا وعلى البيروقراطية التي عندنا، وعلى بعض الممارسات السلبية، التي هي مثل الابتزاز والفساد والتصفيق"، مضيفاً أن "الكثير من المشاريع التي تم طرحها، طرحت في وقتٍ كنا في مواجهة الإرهاب، وكان القطاع الخاص العراقي موجوداً ويريد أن ينفذ هذه المشاريع".

وبين أن "هناك كان جدلاً في مسألة القطاع الخاص، والقناعة مفقودة لدى الكثير من أصحاب القرار بمختلف المستويات، ونحن قادمون من فكر اشتراكي يدير الدولة"، وتابع حديثه: "دخلنا بعد ٢٠٠٣، وما زلنا أمام اقتصاد هجين، لا هو اشتراكي، ولا هو اقتصاد سوق مفتوح،

يجب أن نحتضن القطاع الخاص، ونوفر له الأسباب التي تمكنه من تنفيذ المشاريع، ووجدنا الكثير من الأفكار البناءة في مختلف المجالات والقطاعات، وأيضاً، وجدنا هناك رغبة للشركات العربية والأجنبية في أن تعقد شراكة مع القطاع الخاص العراقي، حتى يكون بوابة للدخول في مختلف المجالات، وصارت عندنا أكثر من حالة إيجابية بهذا الخصوص".

وواصل رئيس الوزراء، قوله: "نتحدث بكل ثقة الآن، أن القطاع الخاص أمام ظرفٍ مثاليٍّ، هناك رعاية حقيقية، ودعم مثل ما ذكرتُ لأول مرة، الدولة تدخل تعطي ضمانة سيادية للقطاع الخاص، وتعطي بحدود ٨٥٪ من كلفة المشروع و ١٥٪ يتحملها القطاع الخاص، فهذه فرصة حقيقية"، مبيناً أنه: "لا يمرُّ أسبوع للمجلس الوزاري للاقتصاد بدون أن تكون هناك حزمة أو قرارات تسهل من عمل القطاع الخاص، صارت عندنا إصلاحات حقيقية في النظام الضريبي، وفي النظام الجمركي، وفي النظام المصرفي، وعمود أي تنمية، وجود نظام المال المصرفي، والدفع الإلكتروني، لأنها كلها محطات مشرقة يحتاجها القطاع الخاص حتى ينطلق".

وأضاف: "أعتقد مع هذا الدعم، ومع القوانين التي شرّعت، ومع حزمة القوانين، والتعديلات على قانون الإصلاحات الاقتصادية، والموجودة الآن لدى الإخوة في مجلس النواب، سوف يكون خير دافع ومعين للقطاع الخاص الحقيقي، ولمن يريد أن يعمل".

الحاجة لدعم سياسي

وأكد أن "الحديث عن طريق التنمية، وعن المشاريع الاستراتيجية، يحتاج إلى دعمٍ سياسيٍّ، ويحتاج إلى فهمٍ لطبيعة علاقات العراق مع دول المنطقة، وبالتأكيد اليوم القوة السياسية الوطنية الكريمة حريصة كل الحرص على بناء العراق، متى ما كان هذا الدعم حاضراً والتفهم إيجابياً، بالتأكيد سوف يدفعا بخطواتٍ سريعةٍ نحو تحقيق هذه الشراكات وتصفير كل المشاكل، وإن شاء الله، لا توجد مشاكل"، واستدرك قائلاً: "لكن هناك قضايا تحتاج إلى الحسم، وهذا بالتأكيد يعتمد على النظام السياسي، متى ما كان النظام السياسي متماسك، ورسين يضع مصلحة البلد فوق أي اعتبار، ويُقدّم الحلول، بدلاً من ترحيل الملفات، وأن تكون هذه المشاريع بمعزلٍ عن

توجهاتنا، وآراءنا، وقناعتنا، لأنَّ هذه مصلحة عليا للبلد، لا يجب أن نخلط بين عملنا داخلي، وتوجهاتنا التنموية الحقيقية، لأنَّه بدون النهوض بالواقع وإصلاح الواقع الاقتصادي، سوف نكون أمام مشاكل حقيقية".

وأشار إلى أن حكومتَه "رفعت شعار حكومة الخدمات، ومن حقنا أن نقول حكومة الخدمات، قياساً لمسلسل العقود الماضية التي ذكرناها، و أن تكون هناك أولوية للمواطن، فهذه الأولوية بالتأكيد هي حاضرة لكل القوى السياسية، وهذا شرط أساسي"، مبيناً أن "الشراكة مع القطاع الخاص، أراها شراكة ناجحة، أنا ذكرتُ مشاريع الأسمدة، وهذه شراكة بين القطاع الخاص والشركات الحكومية لوزارة الصناعة، ولدينا أكثر من ٣٠ شركة، واحد من أهم أسباب النهوض هو أن ندخل مع قطاع خاصٍ متمكنٍ من الناحية المادية والفنية، وقد وقعت وزارة الصناعة، في الآونة الأخيرة، مع ست شركات خاصة، نتأمل منها النهوض والنقلة النوعية في مسارِ العمل، وكذلك المشاريع".

وتابع قوله: "اليوم الأمن و الاستقرار، هو ركيزة أساسية لكل هذا الحديث، ليس فقط لطريق التنمية، والله الحمد بعد الانتصار على داعش، نستطيع القول بكل ثقة لا توجد بقعة أرضٍ عراقية، خارج سيطرة أجهزتنا الأمنية، بالعكس كانت هناك مناطق خارج سيطرة النظام قبل ٢٠٠٣، اليوم نحن متواجدون فيها، ونمسكها من خلال تواجد أجهزتنا الأمنية، ومسار الطريق آمن بكل تفاصيله، وهناك تكليف صدر مؤخراً لكل قيادات الأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها بالإعدادِ لخطّة شاملة لتأمين هذا الطريق، بدءاً من ميناء الفاو، وانتهاءً بنقطة الربط مع الحدود التركية"، موضحاً أن "هذا المشروع سوف يوفّر الأمن على طول المناطق، بما فيها قد تكون مناطق فيها توترات، نحن نلاحق بقايا داعش في الكهوف، وفي الصحاري، وفي الجبال، ونقتصّ منهم، وكان آخرها العملية المهمة، والكبيرة التي استهدفنا فيها قياداتٍ من الصف الأول، في إحدى الكهوف في منطقة نائية وصعبة جغرافياً ومناخياً، و بعد ضربة موفقة، اقتصينا من هؤلاء المجرمين، لله الحمد، الأمن والاستقرار في كل مناطقنا، وهذا هدفٌ أساسيٌ واستحقاقٌ لن نتخلى عنه".

تأسيس صناعة عراقية

وأكد رئيس الوزراء، أن "أيّ تنفيذٍ للمشاريع الجديدة، يجب أن يؤخذَ بنظر الاعتبار أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا. هذه المدن الصناعية التي سوف تؤسس على طول الطريق، وحتى المدن السكنية، يجب أن تراعي هذا التطور، نحنُ نتحدث في عالمٍ متغيرٍ على مستوى الأشهر وليس السنين، فمن الطبيعي عندما تذهب إلى مشروعٍ استراتيجي بهذه الطريقة، بهذه التفاصيل، بهذا التنوع، أن تأخذَ بنظر الاعتبار ما وصلت إليه التكنولوجيا من التغيرات والتطورات"، وأضاف: "أکید يهمنّا أن تكون التكنولوجيا موجودة في مشاريعنا، سواء كان في طريق التنمية أو غيرها".

وأشارَ إلى أن "بناء الفاو سوف يدخل للخدمة نهاية ٢٠٢٥، وسيكون جاهزاً، ونحنُ زرنا البناء، قبل أشهر، وشهدنا الرسو التجريبي لإحدى البواخر، أن ميناء الفاو، مهم بالنسبة لطريق التنمية، والبناء الركيزة الأساسية لمشروع طريق التنمية، وتصميم هذا البناء بحاجة إلى خمس سنوات تقريباً، وهذا أيضاً، قيد الدراسة من قبل الشركات، وعن العائدات، نتحدث بأرقام واقعية، اليوم إيراداتنا النفطية بحدود ٨٠ إلى ٩٠ إلى ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، هل يعني أن طريقة التنمية يحقق لنا ٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً؟ هل ذلك من المنطقي؟ حتى لا نتفاجأ، ونقول والله لماذا هذا المشروع عكس ما تحدثنا به في الدراسة الأولية؟!".

وتابع قوله: "أنا أتحدث على دراساتٍ أولية، هي قيد التدقيق من سنة ٢٠٢٥ لسنة ٢٠٣٨، سوف يتحقق بحدود ١٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، عائدات من السكك الحديد، ونقل الخط السريع البري، أنا أتحدث عن المدن الصناعية، أنا أريد أن أسس لصناعةٍ في العراق، لا أريد أن يكون العراق ناقلاً للبضائع فقط، لدينا موقع، وعندنا احتياج سوق محلية، بلغت استيراداتنا لغاية الان، وفق الهيكل الاستيرادي لوزارة التجارة بحدود ٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً"، مبيناً أن "الحكومة، كخطوة أولية تحافظ على الـ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ التي تأتي من السوق المحلية، وبعدها ما فاض من سلعٍ ومنتجاتٍ نسوّقها لدول المنطقة، هذا هدفنا الاستراتيجي".

وأشار إلى أن "الهدف الاستراتيجي الثاني إنه كيف نخلق الشراكات، ومصالح الدول أن تنشئ صناعات على طول هذا الطريق حتى تنوع في تصديرها لدول المنطقة"، موضحاً أن "كل المشاريع التنموية تحظى بدعم سياسي، وبرلماني، ومن كل القوى السياسية، سواءً كان على مستوى الإطار التنسيقي، أو ائتلاف إدارة الدولة، وهذه مشاريع هي جزء من البحث والنقاش مع هذه القوى الكريمة، وامتداداتها الجماهيرية".

وختم حديثه: "كما بالأسماء والمشاريع، هناك شركات ورجال أعمال معروفين على مستوى المنطقة والعالم، أتوا إلى العراق، ووقعوا، والآن في طور التنفيذ، وبعضهم باشر"، وأضاف: "نحن أعضاء في اتفاقية نيويورك للتحكيم، وعندنا اتفاقيات لحماية الاستثمار مع كثير من دول المنطقة، فهذه كلها ضمانات للشركات والأفراد للعمل في العراق".

Iraqi-Iranian Relations After 2003

A Study of the Economic and Security Dimensions

Prepared by/Hussam Ali Omran

Introduction

Iraqi-Iranian relations have gone through multiple phases in Iraq, taking different paths and being influenced by local, regional, and international conditions, which have compelled transitions from one stage to another according to the interests of the two countries, the objectives of their foreign policies, and their capacities for influence and mutual interaction.

The period after 2003 is considered the most positive phase in Iraqi-Iranian relations. From this perspective, we will address Iraqi-Iranian relations after 2003 as a new political phase that witnessed significant growth and interaction between the two countries, and the impact of the economic and security dimensions on this relationship.

First: Iran's Position on the U.S. War on Iraq in 2003

Iran's stance on the Third Gulf War in 2003 was often characterized by ambiguity, fluctuation, and a lack of clarity. However, it moved to achieve the greatest possible strategic

gains, secure its national security, and assert its regional role in the Gulf region by seriously considering how to leverage this significant event.

With the onset of the war on Iraq, Iran's official position was evident through its condemnation of the war and calls for its prevention. This was due to its fear of U.S. control over this critical geopolitical area, as well as its consolidation of control over oil resources, supply routes, and exports—especially following the U.S. occupation of Afghanistan in 2001 and parts of Central Asia near the Caspian Sea¹.

Moreover, there is no doubt that Iran realized that such a war would cause humanitarian catastrophes, leading to chaos that might result in civil wars within Iraq and eventually lead to its division.

Even more dangerous was the growing Iranian awareness that U.S. control over Iraq, accompanied by calls for regime changes in the region under the banner of promoting democracy and human rights, would ultimately target Iran in the future.

Iran was also concerned that the division of Iraq and the emergence of a Kurdish state might encourage Iranian Kurds to seek independence, then secession, and subsequently alignment with such a state. Additionally, there was a fear of the establishment of a U.S.-aligned Iraqi government, contrary to Iran's aspirations for the formation of a Shia-led Iraqi government².

Iran believes that the United States operates in the region based on the principle of creating a facade that compels everyone to fear it and obey its directives, while attempting to draw neighboring

countries into isolating Iraq in one way or another.

Iran has, on multiple occasions, expressed its opposition to the war through statements made by various political figures. Additionally, Iran supported the implementation of United Nations resolutions aimed at resolving the conflict through peaceful means and avoiding war. It also participated in a series of conferences and meetings with Iraq's neighboring countries to find a solution to the ongoing crisis³.

Naturally, this policy does not mean that Iran decisively sided with Iraq in its war against the United States.

Rather, Iran was concerned about the negative repercussions of the war. At the same time, the circumstances of the war did not prevent the Iranian leadership from contemplating how to leverage the event and achieve the greatest possible political gains.

Second: The Economic Dimension in Iraqi-Iranian Relations After 2003

The economic dimension represents a fundamental pillar in shaping the bilateral relations between the two countries due to its influential and decisive strategic power. It extends beyond trade, investment, and finance to also impact the balance of relations (political, military, security, cultural, etc.). It acts as the bridge that connects and strengthens these bonds.

Perhaps the most prominent expression of the Iraqi-Iranian relationship lies in the multiple economic dimensions that have linked these two neighboring countries. After 2003, economic

relations between the two countries experienced significant developments in terms of trade exchange. Both parties signed dozens of economic and trade agreements after 2003, including agreements for the export of electricity and Iranian gas to Iraq, among others⁽⁴⁾.

It is also essential to highlight the issue of the “trade imbalance” between Iraq and Iran, which has granted the eastern neighbor greater influence and dominance within Iraq.

This imbalance has placed some of Iraq’s most critical service-related sectors under Iran’s control, most notably the electricity sector. This is especially evident in the central and southern provinces of Iraq, which have a predominantly Shia population. Furthermore, these regions possess significant oil and gas fields and other natural resources that are vital both regionally and globally⁽⁵⁾. As is well known, Iraq ranks fifth globally in confirmed oil reserves and fourth in oil production⁽⁶⁾. Thus, the economic dimensions play a significant and influential role in shaping the development of bilateral relations between the two countries. Based on this, we can categorize the volume and nature of Iraqi-Iranian trade exchange into two branches as follows:

First Branch: Contraction and Slow Growth in Trade Exchange

The Iraqi-Iranian trade exchange is described as economically contracted before 2003 during the era of the former Iraqi regime. This was due to several political reasons previously discussed in this study, the most prominent being the series of sanctions imposed on Iraq, its subjugation to Chapter VII of the United Nations Charter, and the comprehensive economic blockade.

Therefore, it can be said that there were no clear or official economic indicators to prove any mutual economic or trade activities between the two sides, except for the operation of weekly tourist trips for Iranian delegations. These trips involved approximately 30,000 visitors per week, transported through the Al-Mundhiriya border crossing by two Iraqi intelligence-affiliated companies, Al-Zilal and Al-Huda, for visits to holy sites in Najaf, Karbala, Kadhimiya, and Samarra.

This arrangement represented a form of political neutrality adopted by Iraqi President Saddam Hussein toward the Iranian regime, which had undergone a slight shift in its foreign policy approach toward Iraq during President Mohammad Khatami's tenure ⁽⁷⁾.

After 2003, trade exchange between Iraq and Iran witnessed a significant increase.

From its lowest levels before the occupation of Iraq, trade reached one billion USD annually in 2004 and 2005 in favor of Iran, while Iraq recorded only 95 million USD. Most of Iraq's revenue came from the private tourism sectors, including hotels, restaurants, and commercial markets, rather than from the government sector, which only collected fees for issuing visas and residency permits for the increasingly large number of Iranian tourist delegations between the two countries ⁽⁸⁾. Subsequently, trade decreased to 800 million USD in favor of Iran in 2006

This decline was due to the escalation of terrorist operations and Iraq's descent into sectarian conflict, which targeted numerous

Iranian delegations. Meanwhile, Iraq's trade revenues did not exceed 100 million USD.

By 2007, trade rebounded, reaching 1.5 billion USD in favor of Iran, compared to only 150 million USD in favor of Iraq⁽⁹⁾.

Second Branch: Steady Growth and Trade Imbalance in Favor of Iran

With Iraq entering 2008, overcoming its security crisis, and opening up more significantly to the global market, coupled with holding oil licensing rounds that boosted Iraq's national income nearly fivefold, Iraqi-Iranian trade witnessed a major shift.

Trade between the two countries doubled approximately two and a half times, reaching 4 billion USD⁽¹⁰⁾, In 2009, trade exchanges continued to rise, reaching approximately 6 billion USD,

with expectations that they would surpass the 8 billion USD mark by 2010. These exchanges included imports of construction materials, petrochemicals, industrial and medical equipment, and foodstuffs. Additionally, Iran exported 40,000 cars to Iraq in 2009.

Moreover, Iranians undertook several reconstruction projects in Iraq, including building schools, hotels, and power plants. This created a stark imbalance in the trade relationship, heavily favoring Iran, as Iraq's exports did not exceed 200 million USD⁽¹¹⁾.

This situation has led most economic observers to believe that Iraq has effectively become an economic lung for Iran, enabling it to resist U.S. pressures amidst sanctions that the U.S. administration threatens to renew.

This dynamic indicates that Iraq is becoming a battleground for Iranian-American influence struggles. Iraqi-Iranian trade exchanges significantly increased in 2013, reaching approximately 12 billion USD. This growth was attributed to the strong relationship between Baghdad and Tehran on the one hand and the rise in Iraq's oil imports in recent years on the other.

Interestingly, according to some experts, trade volume between the two countries continued to grow despite the sharp decline in oil prices to record lows and the substantial deficit in Iraq's state budget during this period. These financial challenges were compounded by warnings from international institutions and organizations about the possibility of Iraq's treasury going bankrupt before the end of 2017, following ISIS's occupation of one-third of Iraq's territory, including northern oil production areas in Kirkuk and Kurdistan, accompanied by widespread smuggling operations.

In 2013, an Iranian official announced that Iran's ambition was to increase trade exchanges with Iraq to approximately 20 billion USD by the end of 2017. This goal would provide significant economic resources for Iran at the expense of Iraq's economy, according to experts.

The trade balance was heavily skewed in favor of Iran, with a ratio of 10:1, meaning that for every ten dollars exported by Iran to Iraq, Iraq exported only one dollar in return. Economic experts attribute this imbalance to Iraq's dependence on Iran for many goods and services, including agricultural products, consumer goods, and private sector services. In the public sector, this includes importing petroleum derivatives and electricity, which are critical sectors, in

addition to cars, machinery, and various other commodities ⁽¹²⁾.

On the other hand, the Iranian President's Assistant for International Affairs stated that the Iranian government has formed a committee to enhance economic cooperation between the two countries, named (The Committee for Economic Development Between Iraq and Iran).

He noted that Iran seeks to contribute to the reconstruction of Iraq's infrastructure. He also pointed out the signing of an agreement to develop economic and trade relations, with the participation of a representative from the Kurdistan Region ⁽¹³⁾.

Iranian Oil Minister Rostam Qasemi signed an agreement with Iraq's Deputy Prime Minister for Energy Affairs, Hussein al-Shahristani, in Baghdad on July 11, 2013.

Under this agreement, Iran would export 25 million cubic meters of gas to Iraq daily. Additionally, Javad Owji, the CEO of the Iranian National Gas Company, stated that his country's revenue from gas exports to Iraq would amount to 10 million USD per day ⁽¹⁴⁾.

In 2017, the volume of trade exchange between Iraq and Iran witnessed its highest increase since 2003, reaching 13 billion USD.

Iran's exports to Iraq had increased 17-fold over the past decade. The Iranian Commercial Attaché in Iraq, Mohammad Reza Zadeh, announced that the trade exchange between the two countries amounts to 13 billion USD annually, including approximately 6.2 billion USD in Iranian non-oil exports to Iraq ⁽¹⁵⁾.

Iranian President Hassan Rouhani told Iraqi President Barham

Salih, following the latter's visit to Iran on November 17, 2018,

that the volume of bilateral trade between the two countries could rise to 20 billion USD annually, despite concerns about the economic impact of renewed U.S. sanctions targeting Iranian oil, the banking sector, and transportation ⁽¹⁶⁾. The above economic indicators clearly point to a severe imbalance in the Iraqi-Iranian trade balance, heavily favoring the Islamic Republic of Iran.

This trend was reinforced by Iraq's political system and successive governments, particularly the second government of Nouri al-Maliki (2010–2014) , which promoted this direction by increasing trade exchange, doubling it, and signing agreements on electricity and gas ⁽¹⁷⁾.

At times, this is because some Iraqi political forces believe in the necessity of maintaining Iranian influence in Iraq, viewing it as a strategic depth that protects and preserves Iraq's unity and the continuity of its current political system.

At other times, it is because Iran has been the only country in the region to offer unconditional assistance and full openness to Iraq under a new Iraqi political system seeking support to bolster its internal stability.

Ultimately, the result reflects the Iranian perception's ingenuity in transforming Iraq into an "economic lung" through which it breathes amidst its escalating nuclear conflict with the Western bloc and the growing pressure of economic sanctions imposed on it. Iran seized the opportunity and filled the Arab and international void in Iraq with its military, political, and economic

capabilities.

Third: The Geopolitical Security Dimension in Iraqi-Iranian Relations After 2003

Iraqi-Iranian relations possess unique characteristics, shaped by geopolitical doctrines, political geography, and land and water borders that have historically been unprotected from external influences and currents.

This reality has created significant interaction between the two countries since ancient times until the present day. This interaction has been marked by invasions, wars, conflicts, and empires that extended across these borders, leaving behind a complex and shared security legacy⁽¹⁸⁾.

Thus, the geopolitical security dimension has been a key factor in shaping Iraqi-Iranian relations over the past four decades.

The strategic weight of the two neighbors has been reflected in intense competition and conflict within the region, particularly following two pivotal events in 1979: the political coup by Iraqi President Saddam Hussein against the regime of Ahmed Hassan al-Bakr and the success of the Islamic Revolution in Iran, led by Ayatollah Khomeini.

These events clearly highlighted the importance of this strategic dimension. Within just one year of the establishment of the two neighboring regimes, they entered into a direct war that became known as the longest war of the 20th century⁽¹⁹⁾, Subsequently, the

two parties entered a new strategic balance based on mutual distrust and skepticism.

This persisted until the political regime change in 2003, which was accompanied by a significant shift in Iran's perception of Iraq and a strategic push by the Islamic Republic toward its most critical and dangerous Arab neighbor in the region.

Iran views Iraq as an economic lung through which it can alleviate sanctions and counter the Western economic embargo⁽²⁰⁾, And as a geopolitical and security buffer to confront U.S. ambitions aimed at bringing about fundamental changes in the region,

as well as a battleground for regional power struggles and the settling of scores with its historical rival, the Kingdom of Saudi Arabia, which has become actively engaged in Iraq's internal security dynamics⁽²¹⁾.

Iraq has always been a significant factor in Iran's relations with its neighbors, perhaps even its closest and most accessible connection, given its intermediary geopolitical position between Iran and Saudi Arabia.

This is similarly true for the environment of the Arabian Gulf, the Iraq-Turkey-Iran geostrategic triangle, and the Levant region, where Iraq serves as a vital bridge linking Iran to these areas.

Adding to this is the long and complex border between the two countries, spanning approximately 1,250 kilometers. This border has consistently posed a threat since its theoretical delineation under the Treaty of Zuhab in 1555. Thus, Iraq's location holds exceptional importance for Iran's national security⁽²²⁾, Based on these significant

considerations, we present key geopolitical and security milestones that have shaped Iraqi-Iranian relations in two branches as follows:

First Branch: Iran Confronts the U.S. Occupation of Iraq and Supports Resistance Movements While Forming Armed Factions Parallel to Iraqi Institutions

Following the success of the U.S. plan to change Iraq's political regime and establish a transitional political process tasked with building the new Iraqi state, drafting a constitution, and conducting free elections in a democratic and fair atmosphere, Iran's approach shifted.

Iran moved from positive neutrality and non-intervention in Iraqi affairs to a strategic push aimed at protecting its national security, which had become directly adjacent to the U.S. invading forces. It worked tirelessly to destabilize the position of those forces by supporting armed Iraqi groups to resist them and push for their early withdrawal.

However, this Iranian approach quickly collided with the position of the Shia religious authority in Najaf, Grand Ayatollah Ali al-Sistani, known for his doctrinal differences with the Iranian concept of Wilayat al-Faqih (Guardianship of the Jurist). At the time, al-Sistani issued a fatwa against resisting the U.S. occupation, believing that it had enabled Iraq's Shia population to attain power by overthrowing the political regime. He urged his followers, supporters, and Iraqi political forces to engage diplomatically with the United States and pressure them to withdraw coalition forces from Iraq as quickly as possible through non-violent methods⁽²³⁾.

In general, Iran sought to encourage Shia dominance over the reins of power in Iraq while keeping the United States preoccupied with Iraqi tensions away from its borders.

At the same time, Iran aimed to preserve Iraq's territorial integrity and avoid complete instability to prevent the spillover of unrest into its own territory. This explains Iran's stance against supporting the referendum for the independence of the Kurdistan Region of Iraq. Iran does not seek to fragment Iraq's geography, nor does it wish to allow U.S. geopolitical maneuvers to threaten its national security.

This effort gave rise to a complex Iranian strategy based on supporting a democracy that ensures Shia majority rule and backing various Shia factions and forces. As a logical result of this strategy, Iran became stronger and more influential within Iraq⁽²⁴⁾. Iran seeks to develop a wide range of options in Iraq, including supporting the resistance to pressure U.S. and British forces to leave Iraq or to hinder their military operations⁽²⁵⁾. The escalating Iraqi resistance posed another challenge to U.S. policy in the Middle East.

The United States had claimed that Iraq would become a democratic model for the region, but this did not materialize. Instead, a state of chaos and unrest prevailed as the occupying forces failed to achieve stability in Iraq.

The resistance became a strategic challenge to U.S. security in the region, while Iran imposed a geopolitical siege on U.S. bases and areas of influence. This included regions such as Yemen, the Gulf of Oman, and the Bab al-Mandab Strait, as well as establishing control

over the Horn of Africa through the Ansar Allah movement. It extended to Shia presences in Bahrain and Saudi Arabia's Eastern Province, along with military factions spread from southern to northern Iraq. This presence culminated in Iranian military extensions in Syria and Hezbollah's influence on Israel's national security in southern Lebanon.

The United States had not anticipated that resistance against its presence in Iraq could escalate to such a level, especially after violent confrontations with the Mahdi Army faction led by Muqtada al-Sadr. Amid this American disarray, Iran managed to achieve several gains, particularly as the resistance's performance intensified and the Shia entered the confrontation as a key player.

This dynamic compelled the United States to request Iran's intervention to persuade Muqtada al-Sadr to halt the resistance. This provided Iran with a significant opportunity to strengthen its position in Iraq⁽²⁶⁾.

Reports issued by coalition forces indicate that Iran has used funds, weapons, training, and other forms of support to assist its Shia and non-Shia allies within Iraq to disrupt the operations of U.S. and coalition forces.

According to memos and reports from the U.S. State Department, obtained by WikiLeaks, Iran provides a total of 100 to 200 million dollars annually to fuel resistance activities in Iraq⁽²⁷⁾.

Iran also seeks to prevent any threat or attack that the United States might launch against it and to create a geographical security buffer zone in Iraq to counter any potential invasion from the western

front.

Additionally, it aims to build a partnership with these factions to confront any potential Sunni Arab extremism⁽²⁸⁾.

The most serious challenge Iran faced during the U.S. military presence in Iraq was the proximity of these forces to Iran's national security borders.

Iranian perception holds that the doctrine of preemptive strikes and the utilization of Iraq's geopolitics by the U.S. military remain a constant threat under all circumstances and opportunities. This naturally reflected a state of instability that Iran endured under this persistent threat. To counter it, Iran developed its security and military strategies to establish a robust network of relationships with armed groups to extend its influence further.

Second Branch: Iran's Role in Combating ISIS

When examining the geopolitical-security dimension and its impact on shaping Iraqi-Iranian relations post-2003, it becomes evident that Iran sought to foster entrenched chaos in Iraq to achieve two priorities:

1. Creating military-security pressure to escalate and target the U.S. presence in Iraq through a network of armed factions.
2. Expanding control and influence by establishing and utilizing human and military tools within Iraq to solidify its dominance over its western neighbor.

This strategy reflects Iran's use of geopolitical changes and geographic proximity with Iraq to advance its political interests⁽²⁹⁾.

Based on these two priorities, the invasion of Iraq's northern and western provinces by the terrorist organization ISIS in June 2014 posed an imminent threat to Iran's national security.

This necessitated a swift and robust intervention to support its Iraqi allies, whether through official political positions or military and logistical aid. This included providing weapons and training, carried out by the Quds Force and Hezbollah of Lebanon, to volunteers who responded to the fatwa of Ayatollah Ali al-Sistani to defend and combat this terrorist organization⁽³⁰⁾.

To thoroughly examine this period, it is essential to highlight the key stages and security developments that marked Iraqi-Iranian relations during the ISIS invasion of Iraq. These include:

1. The Shift in the Role of the Quds Force and Hezbollah in Iraq:
From Covert to Overt Operations

The ISIS invasion of Iraq marked a significant shift in the behavior of the Iranian Revolutionary Guard Corps (IRGC) in Iraq. From 2003 to 2013, the IRGC primarily operated covertly. However, in 2014 and the subsequent events, its operations became openly visible and direct, particularly those of the Quds Force.

This change was epitomized by its commander, General Qassem Soleimani, who appeared in video footage and photographs documenting his movements and presence on various Iraqi battlefronts. He operated as a military advisor to the Iraqi government⁽³¹⁾.

According to some Iraqi and Western sources, including a report by the British newspaper The Sunday Times, Iran deployed approximately 1,500 members of the Quds Force, part of the Iranian Revolutionary Guard Corps (IRGC), to Iraq.

Three units of the Quds Force entered Iraq via the border between the two countries, specifically through Khanaqin in Diyala Province, heading toward central Iraq. Additionally, 500 other members entered the areas of Badra and Jassan in Wasit Province.

This deployment occurred amid the collapse and retreat of Iraqi security forces in the face of ISIS fighters. Media sources also reported that Qassem Soleimani arrived in Baghdad accompanied by around 150 military commanders and security experts from the IRGC to provide logistical, intelligence, and military support to the Iraqi side⁽³²⁾.

As for the leaders and fighters of Hezbollah in Lebanon, their Secretary-General publicly stated that Qassem Soleimani urgently requested him to send 120 field military commanders to Iraq.

The purpose was to train and prepare Iraqi fighters who had mobilized following the fatwa of Ayatollah Ali al-Sistani⁽³³⁾. The duo later played a strategically significant role in decisively winning military battles against the ISIS terrorist organization.

These included the battle for Amerli in northern Salah al-Din Province in October 2014 and the battle for Jurf al-Sakhar in northern Babylon. Iraqi and Iranian news agencies, along with other media outlets, documented scenes and images that highlighted the field role of Iranian Revolutionary Guard Corps (IRGC) commanders and

Lebanese Hezbollah alongside Iraqi security forces and Popular Mobilization Forces (PMF) volunteers ⁽³⁴⁾, At the time, an Iraqi military commander from the Badr Organization stated,

“Without Iranian support, the direct supervision, and field management of military commander Qassem Soleimani, victory in the Battle of Jurf al-Sakhar would not have been achieved ⁽³⁵⁾.

2. Iran’s Role in Supporting the Iraqi Popular Mobilization Forces (PMF):

The formation of the PMF brought a strategic shift in countering the plans of terrorist organizations in Iraq. It also played a pivotal role in altering the balance of power in favor of the Iraqi security and military forces.

The PMF’s entry into the battlefield marked a turning point, bridging two phases of awareness and strong response that enabled the Iraqi army to achieve significant victories. Additionally, it became an important model for mobilizing Shia youth, who rallied in response to the fatwa issued by the religious authority ⁽³⁶⁾.

This marked a shift in Iran’s perception of the necessity for rapid action to mobilize, train, prepare, and integrate this military-security body, which had entered into direct confrontation with the ISIS terrorist organization.

This strategy was effectively implemented just 48 hours after the issuance of the fatwa. Iran played a significant and strategic role following ISIS’s seizure of Iraqi territory by training the PMF, which succeeded in reclaiming most of the areas captured by the group. Iran also provided military advisors, financial support, and weapons to

Iraqi fighters.

Additionally, Iran encouraged former military leaders from the Badr Corps to join the ranks of volunteers, contributing to their organization and training. This approach enhanced Iran's influence in Iraq, demonstrating its ability to establish itself as a key player.

Iran also proved to be a primary protector of Iraqis, particularly as Arab powers in the region, especially Saudi Arabia, abstained from intervening to safeguard Iraq. Similarly, the Western bloc exhibited reluctance to take decisive action in defense of Iraq (37).

In conclusion, it appears that the Shia in Iraq, in the aftermath of ISIS's invasion of northern and western provinces and the collapse of official security forces such as the army and police, turned fully to their strategic depth represented by the Islamic Republic of Iran.

This shift was driven by the existential threat posed by ISIS to their security and presence in Iraq, as expressed by the group's leader, Abu Bakr al-Baghdadi, who, in his first sermon at the al-Nuri Mosque in Mosul, vowed to kill and displace them.

Iran provided support, protection, funding, and training to the PMF factions, which assumed the responsibilities and roles of Iraq's security forces (38).

It seems that Iran's contributions to Iraq during the war against the ISIS terrorist organization can be understood within two interpretations:

First: The Iranian government, through this support, seeks to

reassure its Shia allies and friends that it will not abandon them in the face of the grave threat posed by the organization.

Second: The strategic military and security push toward Iraq aims to solidify Iran's influence across the entire region, a role it began pursuing directly and officially during the Arab Spring and the accompanying threats to the Assad regime in Syria since 2011.

Fourth: Conclusion

In conclusion, it can be said that enhancing Iraqi-Iranian relations and Iraq's ability to act as a successful and acceptable mediator between Iran and other regional powers on one hand, and Iran and global powers on the other, would transform Iraq into a capable state, a custodian of regional and international balances and interests. It would thus become a focal point and stabilizer of regional interactions, as well as an economic hub linking the interests of all parties.

Naturally, this requires the establishment of a new political and social contract within Iraq that lays the foundation for a political phase distinct from the one formed over the past decade and a half. This can only be achieved through political consensus that understands the nature of the current phase and Iraqi-Iranian relations, as well as the necessity of transforming Iraq's geographic centrality in the region into a political mediation tool to resolve regional crises. In principle, nothing is impossible in politics, and no conflict or war between two or more parties has ever ended without reaching agreements that lead to peace.

Based on this premise, Iraq possesses geostrategic assets that enable it to resolve its internal political issues. These assets can be utilized to reach strategic agreements that ensure the interests of all parties while contributing to building a capable Iraqi state. These points can be summarized as follows:

1. Geographic Centrality as a Factor in Political Mediation and Economic Connectivity:

The hypothesis of geographic centrality as a facilitator of political mediation between disputing states is not an innovation but rather an investment in geographical assets and an informed understanding of borders. This represents a form of preventive diplomacy to avert threats and dangers by managing geographic positioning, in addition to the promising economic opportunities it offers to the involved parties.

2. Iraq as an Economic Market, Not a Battleground for Regional Disputes:

This concept stems from Iraq's desire to transform its territory into an economic market instead of a battleground for political conflicts. Naturally, this requires creating favorable conditions and preparing an environment conducive to playing this promising economic role.

Overall, the economy is a good entry point for building strategic understandings among rival parties, as it represents a critical interest and priority for states. This is especially true after a series of economic crises that have hit the Middle East and the world due to falling oil prices caused by ISIS's invasion of Iraq and Syria, as well

as the economic fallout from the COVID-19 pandemic. These factors have caused significant economic setbacks, particularly for Iran, Saudi Arabia, and Iraq. Given Iraq's acute economic problems due to its heavy dependence on oil, it is imperative for it to leverage all available circumstances to create economic pathways that transform its geography into a shared investment market rather than a backyard for Iranian-Saudi political disputes.

3. Military-Security Balance and the War on Terrorism:

Security challenges in the early 21st century posed a shared concern for neighboring states in the troubled Middle Eastern region, particularly Iraq and Iran. Both countries faced political, security, and economic challenges resulting from the emergence of al-Qaeda and its actions on September 11, 2001.

The subsequent massive strategic shifts in the region and the world saw fierce competition among these extremist organizations, culminating in the devastating impacts of ISIS on collective security in these three states. Iraq was the most affected country, enduring a violent surge that threatened its national security from 2004 onward, culminating a decade later with the group occupying one-third of its territory and taking control of approximately four provinces, declaring Mosul the capital of its so-called Islamic State.

Consequently, in the face of these security threats, Iraq's strategic perception can capitalize on several variables to establish a shared security hypothesis. This would involve creating alliances, understandings, or military-security coordination to counter extremism and combat terrorism, formulated based on Iran's

willingness to participate in anti-terrorism efforts.

References

1. Talal Atrisi, Iran... Where To?, Arab Future Magazine, Issue 282, February 2003, p. 32.
2. Nevine Abdel Moneim Massad, Decision-Making in Iran and Arab-Iranian Relations, Beirut, 2001, p. 26.
3. Talal Atrisi, Iran... Where To?, previous source, p. 33.
4. Signing the Largest Gas Export Agreement from Iran to Iraq, July 22, 2013. See:
www.yahosein.com/vb/showthread.php?t=1898274.
5. Muzafar Hassani Ali and Qassem Mohammad Laibi, Trade Relations Between Iraq and Iran After 2003 – Challenges and Development Approaches, Management and Economics Journal, Issue 110, 2017, p. 19.
6. Al-Sabah Al-Jadeed Newspaper, Iraq / Economic Affairs Section, Report: Iraq Maintains Fourth Place Globally in Oil Production, May 5, 2019.
7. Al-Mada Newspaper, Iraq, Issue 396, News Report: (Tourism in Iraq... A Wealthy Neglected Treasure), May 26, 2005.
8. Trade Between Iraq and Iran Is on the Rise Despite Oil Price Drops, Gulf Online News Report, June 20, 2015. See:
<https://alkhaleejonline.net>.
9. Economic Dimensions of Iraqi-Iranian Relations, Television Interview with Mohammad Kreishan, Iranian Trade Attaché in

- Baghdad, Behind the News Program, Al Jazeera, April 28, 2010.
10. The Iranian Consul in Basra, Trade Exchange Is Easier with Kurdistan, Voice of Iraq Website, February 15, 2011. See: www.sotalivaq.com/iraqi-ews.php?id=16232#ixzz2xivkGEWN.
 11. The Economic Exchange Between Iraq and Iran Reaches New Heights Despite Falling Oil Prices, Previous source.
 12. The Volume of Economic Exchange Between Iran and Iraq Is Expected to Rise to \$14 Billion, Economic Encyclopedia, July 7, 2013. See: www.al-offak/main/avtides.aspx?article_no=14335.
 13. The Largest Gas Export Agreement Between Iran and Iraq, previous source.
 14. Trade Exchange Between Iraq and Iran Hits Record High Since 2003, News Report, All Iraq News Agency (AIN), December 31, 2017. See: <http://www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=69781>.
 15. Iran Expects Trade Volume With Iraq to Increase Despite U.S. Sanctions, France 24 TV Report, November 17, 2018. See: <https://www.france24.com/ar/20181117>.
 16. Iraq Sinks in Foreign Imports... And Iraq's Share in the Trade Balance Is Just Millions Compared to Iran's Billions, Levant News, United Kingdom, July 23, 2019. See: <https://thelevantnews.com/2019/07>.
 17. Abdul Rahman Abdul Karim Abdul Sattar Al-Ubaidi, Iraqi-Iranian Relations Under U.S. Occupation (2003–2011), previous source, p. 1.
 18. The Gulf War, Documentary Film Part 1, MBC Channel, 1997. See: <https://www.youtube.com/watch?v=PFx1DAIAUzU>.

19. Iraqi Ambassador in Tehran, Saad Jawad Qandil, Iraq as Iran's Second Economic Lung Under U.S. Sanctions, Iraq News Network, 2019. See: <http://aliraqnews.com/?p=247873>.
20. Hussein Darwish Al-Adli, Iraqi-Iranian Relations: From the Geopolitical Wall Theory to the Strategic Power Theory, Al-Muwatin, Iraq, June 8, 2011, p. 5.
21. William O. Beeman, What is (Iranian National Character)? A Sociolinguistic Approach, Iranian Studies, Vol. 9, No. 1, Winter 1976, p. 22–48.
22. Elah Rostami Povey, The Impact and Influence of Iran in the Region, translated by Dr. Fatima Nasr, Iran: New Lines Publications, First Edition, 2011, p. 191.
23. Marina Ottaway, Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, Karim Sadjadpour, Paul Salem, The Iraqi-Iranian Scene in the New Middle East, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2008, p. 13.
24. Kenneth Katzman, Iran's Influence in Iraq, CRS Report for Congress, Order Code RS 22323, prepared for members and committees of Congress, February 2, 2007, p. 3.
25. Hussein Bahgar, Why Does the U.S. Seek to Change the Middle East?, Iranian Selections, Issue 47, June 2004, p. 73.
26. State Department Memo: "US Embassy Cables: Iran Attempts to Manipulate Iraq Elections", The Guardian, December 4, 2010. See: <http://www.guardian.co.uk/world/us-embassy-cables-documents/234583>.
27. Anthony Cordesman, Iraq and the United States: Creating a Strategic Partnership, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., June 2010, p. 122.

- 28.Reidar Visser, Spiritual Loyalties Among Special Groups Supporting Iran in Iraq, West Point Terrorism Combat Center, Vol. 4, Issue 9, September 2011, pp. 5–8.
- 29.Nima Adelkhah, IRGC Failures in Iraqi Security, Terrorism Watch, Vol. 12, Issue 14, July 2014, pp. 7–9.
- 30.Namayande-ye Gorouh-e Asa'ib Ahl al-Haq: Aragh ra Ghabrestaan-e Daesh Mikonim (“Representative of Asa'ib Ahl al-Haq: We Will Turn Iraq Into ISIS's Graveyard”), Fars News Agency, November 18, 2014. See:
<http://farsnews.com/newstext.php?nn>.
- 31.Marwa Wahid, Iranian Policies in Post-ISIS Iraq, Future Center for Studies and Research, UAE, July 21, 2014. See:
<https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/238>.
- 32.Hassan Nasrallah, Television Interview, Younes Iranian News Agency, Beirut, February 13, 2020. See:
<https://www.youtube.com/watch?v=ZgHYqVtfXyM>.
- 33.How IRGC Intelligence Confronts Iraqis?, Mashregh News, November 28, 2014. See:
<http://www.mashreghnews.ir/fa/news/357909>.
- 34.Badr Organization Member: Iran Plays a Major Role in Iraq's Victories Over ISIS, Fars News Agency, November 7, 2014. See:
<http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13930815000573>.
- 35.Ali Fares Hameed, The PMF and the Strategy of Iraqi National Security, Published Article, Al-Naba Information Network, March 9, 2015. See:
<https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/1256>.
- 36.Tayba Fawaz, Iraqi-Iranian Relations: Scenarios and Expectations, Sasa Post, March 29, 2018.

37.Nima Adelkhah, IRGC Failures in Iraqi Security, previous source, p. 5.

38.Kenneth M. Pollack, Iran’s Airstrikes in Iraq Are a Warning and a Sign of Progress, Brookings Institution Blog, December 3, 2014. See:

<http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2014/12/03-iran-airstrikes-iraq>.